وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية .

الشعبة : العلوم السياسية .

التخصص : تنظيمات سياسية وإدارية .

من إعداد الطالب : حسن سعيدات

دور وسائل الإعلام في تفعيل المجتمع المدني في الجزائر

إذاعة الجزائر من ورقلة نموذجا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي .

نوقشت وأجيزت بتاريخ :2017/05/28

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / عبد المجيد رمضان..... رئيسا .

الأستاذ / محمد الصالح بوعافية..... مشرفا ومقررا .

الأستاذ / مسلم بابا عربي ..... مناقشا .

الموسم الجامعي:2017/2016.

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية .

الشعبة : العلوم السياسية .

التخصص : تنظيمات سياسية وإدارية .

من إعداد الطالب : سعيدات حسن

دور وسائل الإعلام في تفعيل المجتمع المدني في الجزائر

إذاعة الجزائر من ورقلة نموذجا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي .

نوقشت وأجيزت بتاريخ :2017/05/28

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / عبد المجيد رمضان..... رئيسا .

الأستاذ / محمد الصالح بوعافية..... مشرفا ومقررا .

الأستاذ / مسلم بابا عربي ..... مناقشا .

الموسم الجامعي:2017/2016.

((إنّي رأيتُ أنّه ما كَتَبَ أحَدُهُم في يَومِهِ كِتاباً إلا قالَ في غَدِهِ،لوغُيّرَ هذا لَكانَ أَحسن ولَو زُيِّدَ ذاكَ لَكانَ يُستَحسن، ولَو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضل، ولو تُرِكَ ذاكَ لَكانَ أجمل،وهذا مِن أعظَمِ العِبر، وهو دَليلٌ على استيلاءِ النّقْصِ على جُملَةِ البَشر)). "**العماد الأصفهاني**"

قال الله تعالى:

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ "

سورة المجادلة الآية رقْم11

إهـــــــــــداء

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ)) صدق نبي الرحمة.

بداية أهدي هذا العمل المتواضع إلى الروح الطاهرة :

" **فـــاطـــمـــة مـــــــساعـــيـــد** "

أسكنها الله فسيح جناته إنه على ذالك قدير وبالإجابة جدير .

إلى من غمرتني بنبع حنانها وعطفها ، إلى التي لم تبخل علي بدعواتها

نبع الحنان ورمز سعادة

* أمي الغالية *

إلى الذي بعفوه علمني كيف يجب أن أكون ولم يبخل علي بشيء ورمز الشهامة والإخلاص

* أبي العزيز *

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى رفيقي محمود بركان

إلى جميع زملائي بقسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة

إلى كل من جمعني بهم القدر كل الأصدقاء ورفقاء دربي

إلى كل من أدركه القلب ولم يدركه القلم

لكم جميعا.

حـــــسن

حـــــسن

شكر وتقدير

قال الله تعالى : ﴿ ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾

الحمد والشكر لله تعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل ونسأله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه في الدنيا والآخرة .

نتوجه بالشكر الخاص إلى جميع من ساعدنا في إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر:

الأستاذ المشرف: محمد الصالح بوعافية .

على الأصل نمشي والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه وأن نسدي الشكر لمستحقيه ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة.

أزف بقلم احترام وتقدير خالص التشكرات إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة .

إلى د. بوطيب بوناصر

إلى زميلتي فاطمة بوليفة

إلى كل الذين قدموا لي يد العون والمساعدة خلال إنجاز هذه الدراسة.

حسن

حسن

الملخص:

تناولت هذه الدراسة دور وسائل الإعلام في ترقية المجتمع المدني إذاعة الجزائر من ورقلة نموذجا من خلال الأطر الدستورية والقانونية في فترة التعددية السياسية مع التركيز على دور وسائل الإعلام في تعزيز وترقية المجتمع المدني مع إبراز واقع المجتمع المدني في الجزائر وعليه تطرقنا ضمن الإطار النظري إلى مفهوم وسائل الإعلام والمجتمع المدني وطبيعة العلاقة بينهما مع التركيز على فهم العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني في التجربة الجزائرية إذ توصلنا إلى أن النظام الإعلامي الجزائري بموضوعاته المختلفة وتراثه التاريخي قادر على خلق نموذج إعلامي ديمقراطي يسهم في دعم المجتمع المدني وتفعيلة بشرط التخلص من بعض السمات السلطوية الكابحة لدوره تجاه متغيرات المجتمع المختلفة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني ، وسائل الإعلام ،الإذاعة الجهوية، التحول الديمقراطي، المشاركة السياسية،الصحافة المجتمع المحلي، الجمعيات.

Résumé:

Cette étude a parlédu rôle des médias dans la promotion de la société civile et le Radio Algérie du Ouargla comme un example à travers des cadres constitutionnels et juridiques dans une période de pluralisme politique, en mettant l'accent sur le rôle des médias dans la promotion et la promotion de la société civile, en soulignant la réalité de la société civile en Algérie, et il a parlé dans le cadre théorique au concept de moyens les médias, la société civile et la nature de la relation entre eux, en mettant l'accent sur la compréhension de la relation entre les médias et la société civile dans l'expérience algérienne nous avons déterminé que le système d'information des différents patrimoine algérien Bmodoath et historique est capable de créer un modèle démocratique des médias Contribue au soutien de la société civile et activer la condition de se débarrasser de certaines caractéristiques autoritaires du rôle inhibiteur de la société vers différentes variables.

Mots-clés: société civile, les médias, la radio régionale, la démocratisation, la participation politique, la presse, les associations communautaires locales.

Abstract :

This study talked of the role of the media in the promotion of civil society the radio or Algeria from Ouargla as an example through the constitutional and legal laws in the period of political pluralism and this study interested of on the role of the media in the promotion and promotion of civil society with the highlight of the reality of civil society in Algeria and we discussed within the theoretical framework to the concept of means Media and civil society and the nature of their relationship with a focus on understanding the relationship between the media and civil society in the Algerian experience, we have concluded that the Algerian information system with its various subjects and historical heritage is capable of creating a democratic media model Contributes to the support of civil society and the effectiveness of the condition to get rid of some of the authoritarian features that inhibit his role towards different variables of society.

Keywords: civil society, media, regional radio, democratic transformation, political participation, press, community, associations.

مـــقـــــدمـــــــــة

مقدمة

مقدمة:

برزت وسائل الإعلام، بشكل كبير في السنوات الأخيرة ،هذا بفضل التقدم العلمي والثورة التكنولوجية فأصبحت وسائل الإعلام تمارس دورًا جوهريًا في إثارة اهتمام الجمهور بالقضايا والمشكلات المطروحة، حيث تعد وسائل الإعلام مصدرًا رئيسًا يلجأ إليه الجمهور في استقاء معلوماته عن كافة القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية، بسبب فاعليتها الاجتماعية وانتشارها الواسع ،كما تعتبر وسائل الإعلام من المؤسسات الرئيسية في تشكل الرأي العام الذي يعمل على ترسيخ القيم الديمقراطية، من خلال القدرة على خلق قيم ثقافية جعلته يشكل منبرا أساسيا في التسويق للقيم الديمقراطية وحرية التفكير، وساعد في تعظيم هذه الوظائف التطور الحاصل في تكنولوجيا الاتصال من الوظيفة الكلاسيكية في نقل الأخبار إلى المساهمة في نقل المجتمعات من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، وفي السنوات الأخيرة اكتسبت وسائل الإعلام باختلافها،أبعادا جديدة زادت من قوة تأثيرها على الأفراد والجماعات.

وإذا كان الفكر السياسي يرى أنه لبناء دولة حديثة قوية لا بد من توفر ثلاث سلطات تتعاون معاً وتستقل كل واحدة منهما عن الأخرى، وهذه السلطات هي ،السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. فما لا يجب إغفاله في الوقت الراهن هو أن تقدم ونمو ورقي المجتمعات الحديثة يقوم على ثلاث ركائز أساسية هي: قضاء مستقل ونزيه وصحافة حرة مستقلة ومجتمع مدني قوي وفعال.

و لكي يكون المجتمع المدني قوياً وفعالاً فإنه بحاجة إلى وسائل إعلام حرة و مستقلة تدعمه وتنشر أفكاره بين الجماهير، والصحفيون يحتاجون إلى منظمات المجتمع المدني التي تعمل بين الجماهير لتمدهم بالأخبار والأفكار والحلول لمشكلات هذا المجتمع، وأيضاً للدفاع عن الصحفيين أنفسهم في مواجهة تعسف السلطة أو جور مؤسساتهم و الأكيد أن هذين المتغيرين المجتمع المدني و وسائل الإعلام ،لا يمكنهما أن يمارسا مهامهما و يؤديان وظائفهما إلا في ظل وجود قضاء مستقل ونزيه يحميهما من بطش السلطة أو تخلف المجتمع.

وبالتالي لا يمكن تصور وجود مجتمع صحيح وراقي ومتقدم يفتقر إلى علاقة صحيحة ومتوازنة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

- **أهمية الدراسة :**

  تكمن أهمية الدراسة في ضبط المفاهيم المتعلقة بقضايا المجتمع المدني و دور وسائل الإعلام في تعزيزها،كذلك تتبع أهمية هذه الدراسة في ندرة الدراسات العلمية التي كتبت عن هذا المجال،بالإضافة إلى محاولة إعطاء تصور واضح عن ترقية المجتمع المدني وتعزيزه لذا ارتأينا أن نبحث في الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام تجاه المجتمع المدني.

- **أهداف الدراسة :**

إن هدفنا من هذه الدراسة الوصول إلى بعض النتائج وتأكيد بعض الفرضيات التي كثيرا ما أثارت الجدل و احتدم بشأنها النقاش ولعل أبرز الأهداف كالتالي :

. إيضاح العلاقة العضوية بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني في الحالة الجزائرية .

. معرفة الكيفية التي تستخدمها وسائل الإعلام في دعم المجتمع المدني .

. تبيان فاعلية وسائل الإعلام تجاه المجتمع المدني .

. الوقوف على مدى تأثير الإذاعة الجهوية على المجتمع المدني .

- **أسباب اختيار الموضوع :**

. أولا : الأسباب الذاتية :

. الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع النابع من الدور الذي يمكن أن يلعبه كل من وسائل الإعلام والمجتمع المدني .

. الرغبة في الوقوف على أهمية إفادة وسائل الإعلام للمجتمع المدني و إبراز العلاقة بينهما .

. الرغبة العلمية في البحث في موضوع جديد يستلزم منا جهدا أكاديميا يكون في مستوى الشهادة المحصل عليها .

. ثانيا : الأسباب الموضوعية :

. قلة ونقص الدراسات التي تعرضت للعلاقة بين وسائل الإعلام و المجتمع المدني خصوصا في الجزائر .

. عدم وجود إستراتيجية واضحة وبناءة حول طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني.

. الخطاب المتكرر لمفهوم المجتمع المدني في وسائل الإعلام في الآونة الأخيرة خاصة في المواعيد السياسية.

الدراسات السابقة : يمكن رصد بعض الدراسات التي اهتمت بوسائل الإعلام والمجتمع المدني كالتالي:

- . دراسة خالد الكيلاني، **دور الإعلام في دعم المجتمع المدني** . مقال على الصفحة الإلكترونية "الحوار المتمدن" تناولت الدراسة إشكالية العلاقة بين الإعلام والمجتمع المدني "الصحافة القومية والخاصة والحزبية" دراسة حالة مصر.[1]

[1] خالد الكيلاني ،**دور الإعلام في دعم المجتمع المدني**. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=232938، 2017/03/17 ، الوقت 11:55.

- دراسة بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية** ، تناولت الدراسة علاقة المجتمع المدني بالسلطة في كل من الجزائر وتونس والمغرب مع التطرق إلى موقع المجتمع المدني من عملية التنمية السياسية.[1]

من خلال ما سبق يتضح لنا أن دراسة موضوع وسائل الإعلام والمجتمع المدني في دراسة "خالد الكيلاني" اهتمت بالصحافة القومية والخاصة والحزبية كنموذج بدراسة حالة مصر، أما فيما يخص دراسة "محيي الدين بياضي" فقد اهتمت بدراسة المجتمع المدني على المستوى المغاربي وربطه بالتنمية السياسية، وبخصوص دراستنا اخترنا دراسة وسائل الإعلام والمجتمع المدني في الجزائر متخذين بذلك إذاعة الجزائر من ورقلة نموذجا.

- **إشكالية الدراسة :**

. كيف تسهم وسائل الإعلام في ترقية المجتمع المدني ؟ وما طبيعة العلاقة بينهما في الجزائر؟

تساؤلات الدراسة :

. ما هو مفهوم وسائل الإعلام والمجتمع المدني ؟

. ما هي وظائف وسائل الإعلام ؟

. ما العلاقة بين وسائل الإعلام و المجتمع المدني ؟

. ما هي عراقيل التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر؟

. كيف تدعم إذاعة ورقلة الجهوية المجتمع المدني؟

- **فرضيات الدراسة :**

للإجابة على الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1) ترقية المجتمع المدني لا تتم إلا في وجود وسائل إعلام ترسخ قيمه كالديمقراطية والحرية.

2) العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني هي علاقة تداخل وكل تقدم يسجله أحد المتغيرين هو لصالح المتغير الآخر.

3) تسهم الإذاعات الجهوية في دعم المجتمع المدني من خلال الترويج لقضاياه بالترسيخ لثقافة العمل الجمعوي مثلا.

[1] محي الدين بياضي،**المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**.(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية،جامعة محمد خيضر. بسكرة). 2012/20011.

- **حدود الدراسة :**

. الحدود المكانية : تتناول الدارسة الحيز المكاني في الجزائر باختيار إذاعة الجزائر من ورقلة نموذجا، تم اختيار الإذاعة من بين وسائل الإعلام الأخرى باعتبار أن الإذاعة وسيلة إعلام هامة ضلت محافظة على مكانتها رغم تطور التكنولوجيا الحديثة وتنوعها، كما أن الإذاعة تعد مصدر موثوق للأخبار بعكس الوسائل الإعلامية الحديثة التي نجد صعوبة في التأكد من صحة ومصداقية أخبارها.

. الحدود الزمنية : اخترنا الفترة من 2012إلى 2016 باعتبار سنة 2012 صدر قانونين مهمين "قانون الإعلام و قانون الجمعيات"متعلقين بمتغيرات الدراسة "المجتمع المدني ووسائل الإعلام".

- **مناهج و اقترابات الدراسة :**

. المنهج الوصفي : هو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة .[1]

. منهج دراسة حالة: هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما.

وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع مراحلها التي مرت بها وذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة لها.

. الاقتراب المؤسسي و القانوني :

وذلك بالرجوع الأطر الدستورية و النصوص القانونية المتعلقة بالإعلام و المجتمع المدني "قانون الإعلام و قانون الجمعيات و التعديل الدستوري 2016" والمحددة لدوره م و وظائفه م بهدف معرفة المساحة المتاحة لهم ومدى تطابق القاعدة القانونية مع الواقع العملي .

- **أدوات جمع البيانات :**

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على : الكتب ، المجلات ، القوانين ، الرسائل العلمية ، بالإضافة إلى المقابلة " مقابلة مع رئيس جمعية الأيادي الخضراء بورقلة " وكذلك مقابلة في " إذاعة ورقلة من الجزائر" وكذلك الاستبيان.

[1] محمد عبيدات وآخرون ، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات** . ط 2، الأردن : دار وائل للطباعة والنشر 1999. ص46 .

مصطلاحات الدراسة :

وسائل الإعلام : ويقصد بها عادة كل القنوات والتقنيات الحديثة المستعملة لنقل الأخبار والمعلومات والتحاليل والآراء والأفكار من مصادرها الموثوقة إلى جماهيرها الواسعة .

-**المجتمع المدني:** يقصد بالمجتمع المدني كل الرابطات والهيئات والتنظيمات والمؤسسات المدنية والأهلية الناشطة في مختلف الميادين الثقافية والاجتماعية والمهنية ...إلخ، بهدف تحقيق أهداف النفع العام .

الإذاعة الجهوية: هي جهاز إعلامي يخدم المجتمع المحلي،بمعنى أن الإذاعة الجهوية وسيلة إعلام تستخدم لأغراض اجتماعية مختلفة بهدف خدمة المواطن المحلي.

- **خطة الدراسة:**

للإلمام بالإشكالية المطروحة واثبات صحة الفرضيات أو نفيها، تمّ اعتماد على الطريقة القائمة على الفصول و اعتمدنا في دراستنا على الخطة التالية والمقسمة على ثلاثة فصول،الفصل الأول بعنوان الإطار النظري والمعرفي لوسائل الإعلام تضمن ثلاث مباحث، الأول بعنوان الإطار النظري والمعرفي لوسائل الإعلام،والثاني الإطار النظري و المفاهيمي للمجتمع المدني،وثالثا إشكالية العلاقة بين منظمات المجتمع المدني و وسائل الإعلام، أما الفصل الثاني كان بعنوان العلاقة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام في التجربة الجزائرية تضمن مبحثين الأول بعنوان أهمية ومكانة المجتمع المدني في الجزائر والثاني بعنوان وسائل الإعلام وتطورها بالجزائر، أما الفصل الثالث فكان الإطار التطبيقي للدراسة تضمن ثلاث مباحث الأول مقابلة بجمعية الأيادي الخضراء بورقلة والثاني مقابلة بإذاعة الجزائر من ورقلة بينما المبحث الثالث كان استبيان لقياس.

- **صعوبات الدراسة :** تواجه عادة عملية البحث أو إعداد دراسة علمية مجموعة من الصعوبات، يحاول الباحث تجاوزها وعن الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا الموضوع
  - قلة الدراسات المهتمة بموضوع وسائل الإعلام والمجتمع المدني.
  - قلة المراجع التي تتناول وسائل الإعلام والمجتمع المدني في آن واحد.

الفصل الأول :التأصيل النظري و المفاهيمي لوسائل الإعلام والمجتمع المدني.

تمهيد:

تعتبر وسائل الإعلام بكافة أشكالها ضرورة مهمة لتجسيد تفاعل اجتماعي وتقدم حضاري وحراك في المجتمع، ما يجعل هذه الوسيلة أداة في نقل اهتمامات وانشغالات المجتمع والمرآة العاكسة لثقافته وإبراز قضاياه، كما أنه لا يمكن الحديث عن وسائل الإعلام بمعزل عن المجتمع المدني باعتبار أن المجتمع المدني بحاجة لترويج قضاياه في حين أن وسائل الإعلام بحاجة إلى مجتمع مدني قوي وفعال يمدها بالأخبار والحلول المجتمعية لمشاكل المجتمع وقضاياه،ومنه نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول:الإطار النظري والمعرفي لوسائل الإعلام.

المبحث الثاني:الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني.

المبحث الثالث:إشكالية العلاقة بين منظمات المجتمع المدني و وسائل الإعلام.

المبحث الأول : ماهية وسائل الإعلام .

إن ظهور وسائل الإعلام وانتشارها خلق عالما جديدا ظل يكبر مع كل تطور للوسيلة الإعلامية بل وحتى مع ظهور وسائل وتفرعات أخرى لتلك الوسائل،ويوم بعد يوم أصبح الاهتمام بوسائل الإعلام يتصاعد مع تصاعد الخدمات والوظائف التي تقوم بها.

وعليه نتطرق ضمن هذا المبحث إلى مفهوم وسائل الإعلام وعوامل نشأتها بالإضافة إلى أنواعها وخصائصها،وكذلك خصائص الوسيلة الإعلامية و وظائفها.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الإعلام وعوامل نشأتها .

لقد عرفت وسائل الإعلام تطورا كبيرا في مختلف المجالات فأصبحت جزء لا يتجزأ من حياة الإنسان فلا يمكن تصور مجتمع معاصر دون استخدام الواسع والكبير لوسائل الإعلام سواء كانت تقليدية أو حديثة ،وهذا يرجع للدور الذي تلعبه وسائل الإعلام من خلال التفاعل بين الأفراد والمساعدة على مواجهة متطلبات المجتمع المتزايدة.

أولا: تعريف وسائل الإعلام .

1. الإعلام لغة: هو التبليغ أي الإيصال،ويقال بلغت القوم بلاغا أي أوصلتهم الشيء المطلوب والبلاغ ما بلغك أي وصلك، وفي الحديث" بلغوا عني ولو آية" أي أوصلوها غيركم وأعلموا الآخرين، وأيضا" فليبلغ الشاهد الغائب" أي فليعلم الشاهد الغائب.

ويقال : أمر الله بلغ أي بالغ وذلك من قوله تعالىَ:[**إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ]** أي نافد يبلغ أين أريد به.[1]

2. مفهوم الإعلام اصطلاحا:

- يعرف "كرم شلبي " الإعلام بأنه " تقديم الأخبار والمعلومات الدقيقة الصادقة للناس والحقائق التي تساعدهم على إدراك ما يجري حولهم وتكوين آراء صائبة في كل ما يهمهم من أمور"
- ويعرف "أحمد زكي بدوي" الإعلام هو"نشر الحقائق والأخبار والأفكار والآراء بين الجماهير بوسائل الإعلام المختلفة كالصحافة والإذاعة والسينما والمحاضرات والندوات والمؤتمرات والمعارض وغيرها وذلك بغية التوعية والإقناع وكسب التأيد"
- ويعرف "عبد اللطيف حمزة" الإعلام هو" عملية تزويد الناس بالأخبار الصحيحة الثابتة التي تساعد الناس على تكوين رأي صائب في واقعة من المواقع،أو مشكلة من المشكلات".[2]

[1] عبد الرزاق محمد الدليمي،**المدخل إلى وسائل الإعلام و الاتصال**،الأردن:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011.ص ص17-18.
[2] عبد القادر قندوزو محمد الطيب الزاوي،**المدخل إلى علوم الإعلام والاتصال**. غرداية:المطبعة العربية،2011.ص ص10-12.

. 3 الوسيلة: وهي الرمز أو الشكل أو اللغة التي يستخدمها المرسل ليعبر عن رسالة أو ما يرغب في توجيههم من أفكار أو معلومات...أو ما أشبه ذلك بالمرسل إليه ويشركهم معه فيها. [1]

. 4 تعريف وسائل الإعلام:

- ❖ إن وسيلة الاتصال أو الإعلام هي ما تؤدى به الرسالة الإعلامية أو القناة التي تحمل الرموز التي تحتويها الرسالة، من المرسل إلى المستقبل، ففي أية عملية اتصال يختار المرسل وسيلة لنقل رسالته، إما شفويا أو بواسطة الاتصال الجماهيري (سمعية، بصرية، سمعية –بصرية) ولكن مع ملاحظة أن الوسيلة ليست هي الآلة أو الجهاز في حد ذاته فقط، ولكنها، تتجسد في هيكل التواصل كله ...بمعنى أن الجريدة مثلا بدون مطبعة وبدون موزع ليست وسيلة اتصال.[2]
- ❖ يقصد بوسائل الإعلام Mass media جميع الوسائل والأدوات التي تنقل إلي الجماهير المتلقية ما يجري من حولها عن طريقة السمع والبصر .
- ❖ وهناك من يري أن وسائل الإعلام هي :التي تتجسد في الراديو، والتلفزيون، والصحف والمجلات، والكتب، والسينما، والإعلان .وهي من أهم المؤسسات المرجعية التي تؤثر في شخصية، وقيم، وأفكار، وممارسات الشباب على مستوى الأمد البعيد.[3]
- ❖ تعرف وسائل الإعلام على أنها" مجموعة المواد الأدبية والعلمية والفنية المؤدية إلى الاتصال الجماعي بالناس بشكل مباشر أو غير مباشر،من خلال الأدوات التي تنقلها أو تعبر عنها مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون.[4]
- ❖ التعريف الإجرائي:

من خلال جملة التعاريف المقدمة يمكن القول أن **وسائل الإعلام** هي مختلف القنوات والوسائل التي تنقل مجموعة من الأفكار والمعلومات تمس جميع ميادين الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية والتي تمس كل الجمهور.

. ثانيا: نشأة وسائل الإعلام.

مر الاتصال الإنساني بمراحل متعددة استمرت لفترات طويلة واستغرقت آلاف السنين قبل أن تصل البشرية إلى عصر الاتصال الجماهيري ووسائل الإعلام الجماهيرية وهذه المراحل هي الإشارات والعلامات ثم مرحلة الاتصال الشفهي ومرحلة الكتابة وأخيرا الطباعة.

---

[1] خيري خليل الجميلي،**الاتصال ووسائله في المجتمع الحديث**.الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث1997.ص21.

[2] شعباني عبد المالك، **دور الإذاعة المحلية في نشر الوعي الصحي لدى الطالب الجامعي دراسة ميدانية بجامعتي قسنطينة وبسكرة** . (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية،جامعة منتوري قسنطينة)2006/2005.ص55.

[3] موسى عبد الرحيم وناصر علي مهدي،دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني"دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب بجامعة الأزهر"**مجلة جامعة الأزهر بغزة**،سلسلة العلوم الإنسانية المجلد12،العدد2،2010,ص142.

[4] صالح ذياب هندي،**أثر وسائل الإعلام على الطفل**،ط4.عمان:دار الفكر للنشر والتوزيع2008.ص18.

ففي مرحلة الاتصال الشفهي استخدم الإنسان الكلمات والأرقام وقواعد اللغة التي مكنته من التأقلم مع بيئته الطبيعية.

ثم جاءت مرحلة الكتابة والتي أوجدت لدى الإنسان القدرة على أن يحفظ عبر الزمان ويوزع عبر المكان سجلات مادية للاتصال أكثر فعالية من الحديث،وفي هذه المرحلة اكتشف المصريون ورق البردي وأصبح من الممكن تسجيل الأفكار والأحداث بطريقة أسهل من قبل.

بعد ذلك يأتي اختراع الطباعة على يد"يوحنا جوتنبرج" في منتصف القرن 15م.[1]

ويرى آخرون أن بداية التواصل الإنساني كان من خلال قنوات اصطناعية ،أي ليست عن طريق النطق أو الإيماءات،ويعود تاريخها إلى رسومات الكهوف القديمة والخرائط المرسومة والكتابة [2].

المطلب الثاني:أنواع وأهداف وسائل الإعلام.

أولا: أنواع وسائل الإعلام.

تتعد وسائل الإعلام الاتصال فهناك الكتاب والصحيفة والمجلة والراديو والتلفزيون والسينما والمسرح وسوف نتناول كل وسيلة من تلك الوسائل بشيء من التفصيل:

الوسائل التقليدية:

1. الكتاب: الكتاب عبارة عن أوراق مطبوعة في مجلد هذا هو التعريف الكلاسيكي للكتاب وليس بالضرورة أن يكون الكتاب مجموعا في مجلد فهناك كتبا مسجلة على الميكروفيلم وكتبا مسجلة على أشرطة وأخرى علىCD.

بعكس الوسائل الإعلامية الأخرى التي يمكن الاعتماد عليها كمصادر علمية ،إذ هناك ألفة بين الكتاب وقارئه تصل إلى حد الصداقة ،كما أنه لا يتطلب التعرض الفوري للمادة المكتوبة به بل يمكن قراءته في أي وقت والرجوع إليه أكثر من مرة ،كما يعد الكتاب أقدر الوسائل الإعلامية على مخاطبة الطبقة المثقفة والذين يؤثرون في المجتمع أكثر من غيرهم.

2. الصحيفة:تأتي الصحيفة كأقدم وسيلة اتصال بعد الكتاب ويرجع الفضل في وجود هذه الوسيلة إلى اختراع الطباعة والفرق بين الصحيفة والكتاب هو أن الصحيفة مطبوع دوري يهتم أساساً بنشر الأخبار بموضوعاتها المختلفة.

[1] فؤاد أحمد الساري،**وسائل الإعلام النشأة والتطور**.عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع،2011.ص18.
[2] علي عبد الفتاح،**إدارة الإعلام**.عَمان:اليازوري العلمية للنشر والتوزيع2014.ص167.

وبالتعرض لبداية الصحافة في الوطن العربي يمكن أن نرصد عدة ملاحظات:

. أن معظمها أصدرها أفراد وليس جهات رسمية أو مؤسسات إعلامية أو حكومات.

. أن هناك مجموعة من الصحف أصدرها ولاة الحكم العثماني وبعضها أصدرها الاستعمار وفي هذه الحالة يمكن اعتبار تلك الصحف صحفاً رسمية.

. بدأت الصحافة في الوطن العربي في فترة الاستعمار وعلى ذلك كانت الصحف التي يصدرها أفراد وطنيون لسان حال الشعب،وكانت توجهاتها وطنية تسعى إلى محاربة الاستعمار والمطالبة بالاستقلال.

. أفرزت تلك الصحف أو على الأقل ارتبطت بزعامات قومية وأعلام في الصحافة العربية أمثال محمد عبده ورفاعه الطهطاوي وعبد الله النديم والشيخ علي يوسف وغيرهم.

. اهتمت تلك الصحف بالرأي أكثر من اهتمامها بالأخبار،ولكنها شيئاً فشيئاً تأثرت بتيار الصحافة العالمية وأخذ الخبر يأخذ طريقة إلى صفحاتها ،كما اهتمت تلك الصحف بالمقال خاصة المقال الأدبي. [1]

3. وكالات الأنباء:تُعرف اليونسكو وكالة الأنباء بأنها الوكالة التي تستخدم شبكة من المراسلين لجمع الأنباء في عدد كبير من البلاد،وتستخدم موظفين في مراكزها الرئيسية لتحرير المواد الإخبارية العالمية بالإضافة إلى الأخبار المحلية و إرسالها بأسرع ما يمكن إلى:

مكاتب الوكالة في الخارج للتوزيع على الصحف ومحطات الإذاعة.

. الوكالة المحلية المتعاقدة معها.

الصحف ومحطات الإذاعة بالخارج المشتركة فيها مباشرة.

ولقد واكب ظهور الصحافة في العالم إنشاء وكالات للأنباء لخدمة الصحف،حيث تقوم بجمع الأخبار من مصادرها الأساسية في كل أنحاء العالم وتوزيعها على الصحف ووسائل الاتصال.

4. المجلة: لا يمكن أن نترك الحديث عن الصحيفة دون أن نتناول المجلة ...والتي تختلف عن الصحيفة في عدة أشياء أهمها دورية الصدور،فهناك صحف يومية وصحف أسبوعية أما المجلات فمنها الأسبوعية والنصف شهرية والشهرية والربع سنوية والنصف سنوية والسنوية.

وتعرف الموسوعة الثقافية المجلة بأنها "مطبوع دوري مصور أو غير مصور يحتوي موضوعات متنوعة".

[1] محمود حسن إسماعيل،**مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير**. مصر:الدار العالمية للنشر والتوزيع2003.ص ص139-153.

5. الإذاعة: بدأت أول محطة راديو في العالم في 2 نوفمبر 1920م بالولايات المتحدة الأمريكية وبالتحديد في مدينة "بتسبورج" بولاية بنسلفانيا إلا أن التجارب الأولى على نقل الصوت عبر الأثير بدأت قبل ذلك بكثير حيث بدأت في حوالي سنة 1890م وانتشرت الكلمة المسموعة سريعا فبعد أربع سنوات فقط من تاريخ إنشاء أول محطة كانت هناك محطة راديو على الأقل في كل دولة من دول العالم المتقدم وتخطى الراديو حدود الدول المتقدمة إلى الدول النامية وأصبح يغطي اليوم كل دول العالم.

ومن المزايا التي يحظى بها الراديو كوسيلة إعلامية:

. السرعة الفائقة في نقل الرسالة ،فالكلمة المذاعة تنتقل بسرعة من جهاز الإرسال إلى جهاز الاستقبال.

. لا يحتاج الاستماع إلى الراديو إلى مجهود كبير،حيث يعتمد على حاسة واحدة فقط هي حاسة السمع، ولذلك فهو وسيلة أفضل لكبار السن حيث يضعف البصر، وكذلك لمن لا يقرؤون،فالراديو هو الوسيلة الإعلامية الوحيدة التي لا تحتاج إلى العين.

6. التلفزيون: التلفزيون ببساطة عبارة عن إذاعة مرئية تقوم فيها آلة التصوير الإلكترونية بتحويل الصورة المضاءة إلى نبضات كهربائية تنقلها محطة الإرسال،ثم تستقبلها أجهزة الاستقبال وتعيد تكوينها.

ويعتبر التليفزيون أقوى الوسائل الإعلامية وأعظمها تأثيراً في الفرد والمجتمع ويفوق التليفزيون كل الوسائل الإعلامية الأخرى من صحافة وراديو وسينما وغيرها في كثير من الخصائص.[1]

ومن أهم مزايا التليفزيون كوسيلة إعلامية:

. يخاطب التليفزيون حاستين من حواس الإنسان في وقت واحد وهما السمع والبصر،وهما أهم حواس الإنسان ، و بهما يكتسب الفرد ما يقرب عن 98%.

يتسم التلفزيون بالحالية،حيث يقدم مادة إعلامية في نفس زمن حدوثها .

. وسيلة هامة للتقريب بين شعوب العالم فأصبح المواطن بفضل التلفزيون في قلب أفريقيا يرى أقرانه في اليابان ويعرف عاداتهم وأنماط سلوكهم .

. له أهمية سيكولوجية،فهو يحمل في طياته أهمية نفسية خطيرة وهي نظرية التراكم أو الترسيب فالقضايا التي يتبناها وتخلل أفكارها الأعمال التي يقدمها ترسب في عقول المشاهدين على المدى الطويل بالتكرار والإلحاح ونلاحظ ذلك في برامج التوعية،وإعلانات تنظيم الأسرة والحملات التلفزيونية المختلفة .

[1] محمود حسن إسماعيل،**المرجع السابق**.ص ص153-175.

. له أهمية سياسية،حيث يعتبر أداة خطيرة ووسيلة فعالة في توصيل سياسات الدول والحكومات والأفراد وله دور خطير في عملية صنع القرار،كما يستطيع التلفزيون المساهمة بدور فعال في عملية التنشئة السياسية للمواطنين على اختلاف أعمارهم ،خاصة الأطفال والشباب.

. وضع الفرد موضع المعرفة بالنسبة لما يدور حوله من أنباء وأحداث مؤثرة تتصل بأحوال مجتمعه وقضاياه والأنشطة المختلفة.

7. السينما: يرجع الفضل في اختراع السينما إلى العالم الفرنسي "لويس لوميير" وبدأها لوميير بالحركة مع الفوتوغرافيا وقدم أول عرض سينماتوغرافي في 28 ديسمبر 1895م في مقهى بشارع الكابرسين بباريس وسرعان ما انتشر هذا الاختراع في معظم دول العالم وتطورت أجهزة العرض السينمائي وأصبحت السينما تجارة لها موزعون محترفون كما ظهرت السينما الناطقة في سنة 1927م والفيلم الملون سنة1929م.

ولكن لماذا نعتبر السينما وسيلة إعلام في حين لا يدخل الفيديو الذي يعرض الفلم السينمائي في نطاق وسائل الإعلام؟

الإجابة تتلخص في أن الفيلم السينمائي عندما يعرض في دور السينما يشاهده الآلاف من المشاهدين ودور العرض السينمائي تعمل من الصباح حتى ما بعد منتصف الليل وبالتالي يرتاد هذه الدور جماهير عديدة غير متجانسة مختلفون ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا وبعكس جمهور الفيديو الأقل عددا والأكثر تجانسا.[1]

ومن مزايا السينما كوسيلة إعلام:

. وسيلة متخصصة تعرض نوعية واحدة من الموضوعات وهي الفلم السينمائي.

. تستخدم وتوظف العديد من المؤثرات من حركة وألوان مؤثرا صوتية وديكور...وكل هذه المؤثرات يساعدها على توصيل الرسالة وإبراز فكرة الفيلم والتأثير على المشاهد.

تستطيع مخاطبة الجمهور الأمي وتشترك في ذلك التلفزيون إلا أن هناك بعض الأفلام التي تتطلب قدرا من الثقافة والقراءة والكتابة لفهم مضمونها.

8. المسرح:يعتبر المسرح وسيلة إعلام ويدخله آخرون في مجال الاتصال المباشر،وهو وإن كان أقرب إلى الاتصال المباشر إلا أنه اكتسب جماهيرية تدخله في إطار وسائل الإعلام.

من مزايا المسرح نجد:

[1] محمود حسن إسماعيل،**المرجع السابق**.ص ص175-189.

. أنه قريب جدا من الاتصال الموجه،بل أن البعض يعتبره اتصال موجه بالفعل ولذلك تتيح هذه المواجهة قدرا كبيرا من التعرف على الفعل كما تتيح قدرا من المشاركة بين الممثل والجمهور.

. يستطيع المسرح أن يتناول الموضوعات ذات الفكر العالي والموضوعات الجديدة التي تعرض للاتجاهات والتيارات العالمية الحديثة وأن يثير اهتمام الجمهور بها .

. أنه الوسيلة الجماهيرية الوحيدة التي تستطيع أن تتعرف على رد فعل الجمهور في طريقة أقرب إلى الاتصال المباشر من خلال انفعالات الجمهور وتفاعله مع العرض المسرحي ومن خلال مبيعات الشباك من التذاكر وغيرها من الطرق.[1]

الوسائل الحديثة:

يطلق على الطريقة الاتصالية الناتجة علن اندماج تقنيات الاتصال الحديثة كالحاسوب والهواتف الذكية والشبكات والوسائط المتعددة بالإعلام الجديد، ومن وسائله:

. 1مواقع الشبكات الاجتماعية:

انتشرت الشبكات الاجتماعية في نهاية عام 2007 وهي مواقع تستخدم للتواصل والتشبيك أشهرها (Myspace) وماي سبيس ، (Facebook) الاجتماعي الفيس بوك وتميزت بسرعة نقل الخبر وتدعيمه بالصورة الحية والمعبرة، وسرعة مواكبة الأحداث على مدار الساعة ونقلها مباشرة من مكان حدوثها وهذه الشبكات مكنت الناس من التعبير علن طموحاتهم ومطالبهم في حياة حرة من خال مشاركتهم في تغذية هذه الشبكات بالأخبار والمعلومات والمساهمة بشكل فعال في صناعة وإدارة المضامين الإعلامية وجعلتهم أكثر تفاعل ومشاركة في مختلف القضايا.

. 2 facebook موقع فيس بوك:

هو شبكة اجتماعية استأثرت بقبول وتجاوب كبير من الناس خصوصاً من الشباب في جميع أنحاء العالم، وهي لا تتعدى حدود مدونة شخصية في بداية نشأتها في شباط عام 2004 في جامعة(هارفارد)في الولايات المتحدة الأمريكية، من قبل طالب متعثر في الدراسة يدعى(مارك زوكربيرج)، وكانت مدونته (الفيس بوك)محصورة في بدايتها في نطاق الجامعة وبحدود أصدقاء(زوكربيرج)، الطالب المهووس في برمجة الكمبيوتر، ولم يخطر بباله هو وصديقين له إن هذه المدونة ستجتاح العالم الافتراضي بفترة زمنية قصيرة جداً، فتخطت شهرتها حدود الجامعة وانتشرت في مدارس الولايات المتحدة الأمريكية المختلفة.[2]

MySpace :موقع ماي سبيس : هو أكبر موئل في شبكة الانترنت للتشبيك الاجتماعي للأصدقاء وما إليهم وقت كتابة هذا النص، وهو يقدم لهم أركانا خاصة لتقديم لمحات من حياتهم الشخصية

[1] محمود حسن إسماعيل،**مرجع سابق**،ص ص189-193.

[2] نسرين حسونة،**الإعلام الجديد المفهوم والوسائل والخصائص والوضائف**،على الموقع:http://www.alukah.net/culture/0/67973 / التاريخ:2017/04/30،الوقت 7:15.

ومدوناتهم،ومجموعاتهم، وصورهم، وموسيقاهم ومقاطع الفيديو التي يعرضونها في الموقع، ويحتوي ماي سبيس على محرك بحث خاص بعرض ونظام بريد الكتروني داخلي، ويستطيع الناس من جميع أنحاء العالم صنع ملفات الكترونية علن حياتهم، والالتحاق بمجتمع خاص وتحديد مواعيد لالتقاء، والتشابك المهني، والترويج للأعمال، ومشاركة الاهتمامات، والعثور على أصدقاء.

.2المدونات:

هي يوميات شخصية على الشبكة يتم إدراجها بواسطة برامج بسيطة تسمح بطبع نص على الحاسوب وإرساله فور الاتصال بالشبكة ليظهر على صفحة الموقع المعني – وهي تمزج عمداً بين المعلومات والآراء كما تترافق مع ربط بمصدر أصيل أو بمفكرة أخرى أو بمقالة ينصح بها كاتب اليوميات أو يعلق عليها، وأول مدونة من هذا الصنف ترجع إلى 7 تشرين الأول / أكتوبر 1884 وهي منسوبة إلى "دايف وينر"، مبرمج أحد البرامج الالكترونية الأكثر شيوعاً ومطوره تحت اسم منيا.

Wikiالويكي

هي عبارة عن مواقع ويب تسمح للمستخدمين بإضافة محتويات وتعديل الموجود منها، حيث تلعب دور قاعدة بيانات مشتركة جماعية، أشهر هذه المواقع ، موقع Wikipedia وهو الموسوعة التي تضم ملايين المقالات بمعظم لغات العالم.

البودكاست:

هي خدمة تتيح الحصول على ملفات الصوت والفيديو من موقع معين بمجرد أن تدرج فيه، دون الحاجة إلى زيارته في كل مرة وتحمل المحتوى يدوياً، فالمستخدم الذي يملك تطبيقاً على جهازة كتطبيق Apple iTunes مثلا يمكنه الاشتراك في خدمة البودكاست لأي موقع يريد بشرط أن يقدم الموقع هذه الخدمة، ثم يقوم ال iTunes بتحميل الملفات الجديدة أوتوماتيكياً في حال توفرها[1].

المنتديات:

هي عبارة علن برامج خاصة تعمل على الموقع الإعلامي أو أي مواقع أخرى ذات طابع خاص، أو عام على شبكة الانترنت –مثل المواقع المتخصصة –وتسمح بعرض الأفكار والآراء في القضايا أو الموضوعات المطروحة للمناقشة على الموقع، وإتاحة الفرصة للمستخدمين أو المشاركين في الرد عليها ومناقشتها فورياً، سواء كان ذلك مع أو ضد الآراء أو الأفكار المطروحة، دون قيود على المشاركين باستثناء القيود التي يضعها مسئولو المنتدى من خلال نظام الضبط والتحكم المقام على البرنامج.

[1]نسرين حسونة،**المرجع السابق.**

.6 مجتمعات المحتوى:

هي مجتمعات(موقع)على الشبكة تسمح بتنظيم ومشاركة أنواع معينة من المحتويات أشهر المجتمعات تهتم بالصور كموقع Fliker وحفظ الروابط ، Bookmark Links كموقع ، .Del.icio.us والفيديو youtube.

موقع flicker :

يعتبر موقع flicker نموذجاً لواحدة من أهم تطبيقات صحافة الجمهور في بعدها المتمثل في توزيع الصور، وقد أسهم الموقع في مناسبات مختلفة في أن يكون بديلاً حياً لوكالات الأنباء مثلما حدث أيام تفجيرات قطارات الأنفاق في لندن وفي أحداث تسونامي .فهو موقع لمشاركة الصور، وحفظها وتنظيمها وهو أيضاً جمعية لهواة التصوير على الانترنت، بالإضافة إلى كونه موقعاً مشهوراً للتشارك في الصور الشخصية، يتم استخدام الموقع من قبل المدونين من خلال إعادة استخدام الصور الموجودة فيه، أخذ الموقع شهرته من خلال ابتكارته كإضافة التعليقات،Comments من قبل الزائرين وكلمات المفاتيح Tags.

.7 Microblogging التدوين المصغر

هو عبارة عن خدمات تقدمها شبكات اجتماعية تسمح بإنشاء حسابات وصفحات شخصية تعتبر بمثابة مدونات، غير أن التدوينات هي عبارة عن رسائل قصيرة لا تتجاوز 140 حرفاً لعرضها ومشاركتها على الويب وعلى أجهزة الهواتف المحمولة، ويتم التدوين إما عبر الويب أو عبر مختلف التطبيقات المكتبية المطورة بناء على منصة تطوير سواء عبر الموقع نفسه الموقع أو عبر الرسائل القصيرة SMS يعتبر Twitter أشهر موقع للتدوين المصغر بالإضافة Jaiku وPownc .

تويتر :

هو أحدى شبكات التواصل الاجتماعي، التي انتشرت في السنوات الأخيرة، كانت بدايات ميلاد هذه الخدمة المصغرة(تويتر)أوائل علام 2006 وأخذ(تويتر)أسمه من مصطلح(تويت)الذي يعني (التغريد)، وأتخذ من العصفورة رمزاً له، وهو خدمة مصغرة تسمح للمغردين إرسال رسائل نصية قصيرة لا تتعدى 140 حرفاً للرسالة الواحدة، ويجوز للمرء أن يسميها نصاً موجزاً مكثفاً لتفاصيل كثيرة.[1]

. ثانيا : أهداف وسائل الإعلام.

لوسائل الإعلام أهداف كثيرة ومتعددة سوف نتطرق إلى أهم هذه الأهداف كالتالي:

- أهداف معرفية عندما يكون الهدف أساسا توصيل المعلومات أو الخبرات.
- أهداف اقناعية عندما يكون الهدف أساسا تغيير وجهة نظر أو إقناع بشيء.

[1] نسرين حسونة،**المرجع السابق**.

- الأهداف الترويحية والتي تهدف إلى الترويح عن النفس والتخفيف عنها.[1]

المطلب الثالث: خصائص وسائل الإعلام.

لوسائل الإعلام مجموعة من الخصائص نذكر منها:

- ❖ وسائل الإعلام غالبا ذات اتجاه واحد فقلما يكون هناك طريق سهل أو سريع للقارئ أو المشاهد أو المستمع حتى يرد أو يسأل ما يدور في ذهنه من أسئلة أو يتلقى إيضاحات إذا هو احتاج إليها.
- ❖ وسائل الإعلام تتضمن قسطا كبيرا في الاختيار،فوسيلة الإعلام تختار الجمهور الذي تخاطبه وترغب في الوصول إليه،فهذا برنامج إذاعي موجه للطلبة وهذه مجلة خاصة بالأطفال وهذا حديث تلفزيوني يوجه للمزارعين وهكذا، ومن جهة أخرى فإن المستقبلين لهذه الوسائل يختارون من بينها ما يريدون أنهم يقررون ما يرغبون في مشاهدته أو دراسته.
- ❖ وسائل الإعلام في سعيها لاجتذاب أكبر عدد من الجمهور تتوجه إلى نقطة متوسطة افتراضية يجتمع حولها أكبر عدد من الناس،باستثناء ما يوجه إلى قطاعات محدودة من الناس كذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم.
- ❖ وسائل الإعلام مؤسسة اجتماعية تستجيب إلى البيئة التي تعمل فيها بسبب التفاعل القائم بينها وبين المجتمع،ولهذا حتى نفهم هذه الوسائل لابد أن نفهم المجتمع الذي تعمل فيه.[2]

المطلب الرابع: وظائف وسائل الإعلام.

تخضع وسائل الإعلام لاستخدامات تفوق الحصر،فهي أدوات للإخبار والتنمية والتعليم والتثقيف ونشر الديمقراطية،كما أنها أدوات للصراع العقدي و المصلحي وهي وسائل للدعاية والحروب النفسية ، ومن بين كل الوظائف التي توالت في فكر رواد الدراسات الإعلامية سوف نتطرق إلى أهم وظائف الإعلام وهي كالتالي :

1. الإخبار: يعتبر الخبر العمود الفقري في الخدمة الإعلامية الحديثة فقد أصبح البحث عن الأخبار والتقاطها والسبق إليها ونشرها ،جوهر صناعة الإعلام المعاصر لذلك عدت الوظيفة الإخبارية من جمع وتخزين ومعالجة ونشر مختلف المعلومات "أنباء،معلومات،صور،آراء،تعليقات...." من أهم وظائف وسائل الإعلام والاتصال .

[1] خيري خليل الجميلي،**مرجع سابق**.ص34.
[2] محمد حسن العامري وعبد السلام محمد السعدي،**الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي**.مصر:العربي للنشر والتوزيع2010.ص55.

2. الخدمات العامة: تتمثل وظيفة الخدمات العامة التي تقوم بها وسائل الإعلام في النشرات الجوية بأحوال الطقس وفي نشر مواقيت الصلاة وإذاعة الآذان والاستشارات القانونية و الطبية والتعارف وفي العديد من الأشياء الصغيرة التي لا يمكن حصرها.

3. التفسير: تعني هذه الوظيفة تفسير مغزى الأخبار والظروف المحيطة بالإنسان والتعليق عليها وقد نشأت هذه الوظيفة حديثا بعد أن تعقد المجتمع وازدادت تخصصاته ،وترامت أطرافه وأصبح معظم ما يجري فيه من أحداث ومتغيرات غير مفهوم للإنسان العادي ،مما فرض على وسائل الإعلام شرح مغزى ما يحدث وتفسير طبيعته.

4. الحفاظ على تراث المجتمع: من خلال هذه الوظيفة تسعى وسائل الإعلام إلى التعبير الموضوعي عن عقلية الجماهير واتجاهاتها وميولها وعن تراثها الثقافي لنقله من جيل إلى جيل.

5. التنشئة الاجتماعية: تسهم وسائل الإعلام الجماهيرية في تنشئة أفراد المجتمع وبخاصة الأطفال والناشئة منهم ...، وتقوم بتطبيع أفراده بالمبادئ القويمة التي تسود المجتمع .

6. التربية والتعليم: لوسائل الإعلام والاتصال دور كبير في مجال التربية والتعليم ،ومادامت وسائل الإعلام تخضع للنظام الاجتماعي السائد فإن هذا النظام يعمل دوما على استعمالها في دعم الاتجاهات وتكييفها أو تغييرها ،فوسائل الإعلام تهدف ضمن هذه الوظيفة إلى تربية الشخصية الإنسانية والحفاظ على قيم المجتمع وترسيخها أو تغييرها بما يتناسب مع متطلبات الوضع السائد في المجتمع .

أما دورها التعليمي فيكمن في مساعدتها على تنمية الفكر وتقوية ملكة النقد لدى الفرد وميزة وسائل الإعلام ،أنها على العكس من المدرسة أو الجامعة تقوم بدور تعليمي مستمر فتصبح جامعة لمن تركوا مقاعد الدراسة.[1]

7. التنمية: تحدث الكثير عن وظيفة وسائل الإعلام التنموية،خاصة منهم "ولبور شرام" وتكمن أهمية هذه الوظيفة في المجال الاقتصادي خاصة عن طريق الإعلانات والبرامج الإرشادية والتوعوية لذا نجد أن أكثر الدول النامية تعتمد إلى تطوير نظم الإعلام فيها والتخطيط لها وفق استراتيجيات محددة بغرض تنمية اقتصادها ودعم فلسفتها الاقتصادية بتوعية الجمهور وإرشادا وتوضيحا وتفسيرا وتوجيها.

8. تحديث المجتمع:كما ذكرنا في العنصر السابق ،فإن وسائل الإعلام تساهم في تنمية الأوطان في جانبها الاقتصادي بالتحديد ،وزيادة النماء هذه تؤثر دون شك في تحضر المجتمع ورقيه ومن هنا جاءت وظيفة تحديث المجتمع حيث يتم ذلك من خلال دفع عجلة التنمية والتبشير بالتحول والتغيير ومعاونة

[1] عبد القادر قندوز ومحمد الطيب الزاوي**مرجع سابق**،ص ص73-77.

التعليم في خلق الحوافز والتدريب على اكتساب المهارات إذ تيسر الوسائل الإعلامية انتشار المعرفة العلمية وتنمية القواعد والقوانين الجديدة التي تتماشى مع التحضر.

9. السياسة: تلعب وسائل الإعلام والاتصال دورا مهما في العملية السياسية من خلال تحقيق وتعميق العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين القائد وشعبه... وقد أصبحت هذه الوسائل منابر للناس يوصلون من خلالها أصواتهم إلى أعلى أهرام السلطة ؛فلقادة الرأي اليوم الصدارة والافتتاحيات وللقراء البريد والشكاوي ومطالب المستمعين والمشاهدين وما شابه ذلك.

ومن خلال وظيفتها هذه تساهم وسائل الإعلام في إثارة حماس الناس للمشاركة في الحياة العامة وإلى التفكير في الحلول السلمية لمشاكلهم اليومية ،وتساهم في توحيد آرائهم تجاه القضايا الهامة سواء على المستوى الداخلي أو في مواجهة الدول والمجتمعات الأخرى.

10. التسويق والإعلان: لم يعد خفيا اليوم أهمية هذه الوظيفة بالنسبة للبائع والمنتج والمستهلك على حد سواء وأينما توجه الفرد في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والسمعية البصرية إلا وجد الإعلانات فيها تحتل حيزا معتبرا من المكان والزمان ويذهب بعض علماء الإعلام إلى أن الإعلانات هي أخبار ولكنها سعيدة وأنها بذلك تحفظ التوازن في الصحيفة التي تنشر أخبار الفيضانات والاغتيالات والزلازل وما شابه ذلك.

11. الترفيه: تسمى وظيفة الترفيه في كثير من الكتابات التسلية والإمتاع والترويح وكانت أمثلتها الشائعة الطرائف والنوادر ولكن نطاق هذه الوظيفة اتسع وأضفى ظله على كثير من الوظائف الأخرى ولذلك أصبح من الصعب تحديد ما يعتبر ترفيها محضا من ضمن المواد الإعلامية التي تبث عبر مختلف الوسائل الإعلامية التقليدية منها والحديثة.[1]

[1] عبد القادر قندوز محمد الطيب الزاوي**مرجع سابق**،ص ص77-79.

المبحث الثاني :الإطار النظري و المفاهيمي للمجتمع المدني .

المجتمع المدني كمفهوم حديث لم يظهر بشكله الحالي دفعة واحدة،ولم يتم تحديد مفهومه على يد مفكر واحد،وإنما نشأ وتطور بفضل إسهام العديد من الفكريين ،إذ أعطى كل مفكر مفهوم للمجتمع المدني من منظوره الخاص مما أدى إلى خلق صعوبة في إيجاد تعريف جامع للمفهوم وإبراز خصائصه و وظائفه.

وعليه سوف نتطرق ضمن هذا المبحث إلى تحديد مفهوم المجتمع المدني مع إبراز خصائصه ومكوناته وشروط قيامه بالإضافة إلى وظائفه و وسائله.

المطلب الأول:نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني.

أولا:الخلفية التاريخية لنشأة مفهوم المجتمع المدني.

لقد عرفت أوروبا قبل القرن 18م نظاما اجتماعيا يتميز بالتفاوت الطبقي الصارخ يتقاسم في إطاره كلا من النبلاء ورجال الدين السلطة والمكانة الاجتماعية، كما أن قدسية السلطة تستمد من قوة مرجعيتها الدينيّ و الكنيسية باعتبار هذه الأخيرة هي المشرع الوحيد للسلطة الزمنية.

هذا و قد عمل رجال الدين على تكريس تصور أيديولوجي ينبع أساسا من العقيدة التي كانت سائدة في تلك الفترة التي تجعل من البابا الإنسان الوحيد الذي يكون للأمراء تقبيل قدميه، كما له الحق أن يبدي النظر في الأحكام الصادرة على البشر، فسلطته تفوق كل (السلطات لأنها منحت له كحق إلهي وبالتالي لا يجوز معارضتها ولا تقييدها) إن هذا الطرح توافق إلى حد ما في جانبه القدسي مع فكرة حق الملك المقدس الذي تمنحه الكنيسة إياه والذي بموجبه يصير الملك الأب المقدس للجميع الذي تطاع أوامره فيكون (له حق السماح للبشر بالحياة، كما يطبق القتل على من يشاء منهم).

كما شكلت الأوضاع السائدة في المجتمع الأوروبي،والتي تميزت بسيطرة الجانب الديني على كافة مناحي الحياة ،عائقا دون قيام ديناميكية اقتصادية واجتماعية خاصة في ظل الترويج لأفكار من قبل رجال الدين ترى في أي نشاط هدفه الربح المادي بمثابة الخطيئة التي لا تغتفر؛لأن الأخلاقيات الدينية لا تسمح للفرد أن يمارس نشاطا غير الذي تسمح به الكنيسة، شرط أن لا يؤدي إلى تحقيق منفعة وربح ماديين،وهو الأمر الذي أدى إلى كبح حرية الأفراد،وأفكارهم وأعمالهم ،وبالتالي الحيلولة دون قيام أي تغيير أو إصلاح .(من شأنه أن يؤسس لسلطة مدنية مفصولة عما هو ديني داخلي).

لكن مع نهاية القرن 16م وبدية القرن 17م شهد المجتمع الأوروبي،تحولا في الوعي الأوروبي خصوصا مع بداية عصر النهضة وذلك نتيجة بروز اتجاهات فكرية وفلسفية داعية إلى الثورة ضد مقومات المجتمع القديم، بما ينطوي عليه من سيطرة رجال الدين والكنيسة على الحياة السياسية

والفكرية،ومطالبة في الوقت ذاته بمقاومة الحكم المطلق،والإقرار بوجوبية أن يستمد الملك سلطته من الشعب، والتأكيد على حرية الفرد والمطالبة أيضا بأن يكون القانون هو العقل، والحكمة ذاتها، والحد من سلطة الملوك،وإخضاعها للقانون،وهذا ما تجلى بوضوح في أفكار الاتجاه الإصلاحي التنويري (الداعية إلى مقاومة الحق المطلق للملك ونظرية الحق الإلهي) .[1]

إن هذه الاتجاهات الفكرية والفلسفية ،التي تعد بمثابة ثورة فكرية ضد ما هو قديم، والداعية إلى الإصلاح الديني والاجتماعي، ساهمت بدورها في إحداث بذور التغيير الجذري على المستوى الاجتماعي والسياسي،وكذا على مستوى التنظير،وهذا ما تجلى بوضوح مع المذهب الإنساني،الذي دافع عن كرامة الإنسان وأرجع له مكانته وتوسع فيما بعد ليجعل منه مركز العالم كما ساعدت على بروز الحركات الاجتماعية وخلصت الإنسان من فكرة أن البحث عن المادة يعد خطيئة يعاقب عليها وعملت على توسيع التجارة والأسواق ...الخ.

ولقد صاحب هذا النمو تطورا اجتماعيا،تمثل في نمو حركة البرجوازية في المدن والأرياف،وشروعها في تشغيل أموالها في الصناعة،وهو ما أفضى إلى ثورة صناعية تمخض عنها نمط إنتاج جديد وحياه جديدة، وهو الأمر الذي استدعى ضرورة البحث عن أسس نظام حكم قادر على تنظيم الحياة وحماية البنية الاقتصادية، أي بمعنى نظام يحمي مصالح الطبقة البرجوازية، ويكرس الحرية الفردية، التي تمكن الأفراد من تسيير شؤونهم بأنفسهم،عن طريق تشكيل علاقات جديدة بينها، وهو ما تجسد مع الثورة الفرنسية التي أقرت نمطا جديدا في العلاقات بين الأفراد وبين السلطة المركزية وساهمت في بروز قانون 22ديسمبر 1789م القاضي بالحق في إنشاء الجمعيات،وهو الأمر الذي لم يكن مألوفا من ذي قبل.

كما ينبغي أن يمتاز ذلك النظام بالقوة، لتأمين حرية التبادل، وأن يكون مستقلا عن الأفراد عارفا حدود تدخله في التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت عند الغرب تعرف بالمجتمع المدني باعتباره مجالا منفصلا عن الدولة، يسعى في إطاره الأفراد إلى تحقيق المصالح العامة، ذلك أنه بتحقيق مصالحهم الخاصة داخله يكونون قد حققوا الصالح العام، لأنهم يساهمون في تنمية السلع والخدمات التي قد يوفرونها للجميع بأقل تكلفة من خلال ما سبق،يمكن القول أن هذه التغيرات التي عرفها المجتمع الأوروبي،قد ساهمت في بروز المجتمع المدني،مرافقا لمفهوم الدولة، كتابع ضروري، لحفظ و استمرار عمليات التبادل الاقتصادي، وتحقيق الأمن والاستقرار، وضمان الحريات الاقتصادية للأفراد، التي يعد المجتمع المدني المجال الحيوي لها.

[1] بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية** .(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص دراسات مغاربية،جامعة محمد خيضر- بسكرة)،2012/2001.ص ص14-15.

ثانيا:تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي.

1. نظرية العقد الاجتماعي:

بالرغم من امتداد جذور المجتمع المدني إلى الثقافة الغربية القديمة، وتحديدا إلى عهد الفيلسوف اليوناني "أرسطو"،إلا أن هذا المفهوم لم يتبلور في صيغته الاصطلاحية السياسية إلا في سياق نظرية العقد الاجتماعي، التي عبر روادها عن عزمهم خلال القرنين 7و8 في الانتهاء من أزمنة العصور الوسطى وإعلان القطيعة مع النظام القديم جملة وتفصيلا ،والقول بنظام" جديد "يقوم على أسس مختلفة تتمحور حول أفكار ورؤى فلاسفة العقد الاجتماعي.

وبالرغم من كون فلاسفة العقد الاجتماعي قد اتفقوا على أن الإنسان قد مر بمرحلتين: الأولى وهي الحالة التي كان يعيش عليها الإنسان قبل أن يدخل في المجتمع، فكان يعيش بموجب قوانين الطبيعة وحدها،واتفقوا على تسميتها بحالة الطبيعة ،والحالة الثانية وهي المرحلة التي انتقل إليها الإنسان للعيش داخل المجتمع،واحترام قوانينه وضوابطه عبر إقرار التعاقد الاجتماعي،إلا أنهم اختلفوا في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة وكذا طبيعة العقد.[1]

"**فتوماس هوبز**" يرى أن حالة الطبيعة حياة بدائية متوحشة، تتسم بالأنانية والهمجية وحب الذات،والإنسان يعيش فيها في خوف دائم، لأن غريزة الأنانية وحب التملك تدفعانه إلى الاستحواذ على أي شيء تمكنه قوته من الحصول عليه، فحياة الإنسان في هذه الحالة هي أقرب إلى حياة الغابة، يفتقد فيها الإنسان إلى الأمن والطمأنينة على حياته وممتلكاته ، إنها كما يقول هوبز" حرب الجميع ضد الجميع" ،وهذا على عكس ما يرى لوك ،الذي يرى فيها حالة سلام دائم.

وفي هذا الإطار يرى هوبز،أن عملية الانتقال هذه قد تمت بموجب عقد إرادي، يتنازل فيه الأفراد عن كافة حقوقهم وسلطاتهم لصالح حاكم قوي، مقابل أن يلتزم هذا الحاكم بكفالة النظام وتحقيق الأمن والطمأنينة للجميع ،وبهذا يكون تأسس ما يعرف عند هوبز بالمجتمع المنظم، أو الدولة التي يرى فيها هوبز أنه ينبغي أن تقوم على وجود حاكم يتمتع بسلطة مطلقة لا ينازعه فيها أحد.

و بناءا على ما سبق،فالمجتمع المدني عند هوبز هو المجتمع القائم على التعاقد،ولو اتخذ شكل الحكم المطلق.

وعلى النقيض التام من ذلك، يرى جون لوك أن حالة الطبيعة تتسم بالسلام والإخلاص والمحافظة على النفس والمساعدات المتبادلة ،وأن قانون الطبيعة يؤمن لهم قدرا كافيا من غير أن الخطر الوحيد

[1] بياضي محي الدين،**مرجع سابق**.ص ص15-17.

الذي يتعرض له المجتمع في حالة الطبيعة هو الحقوق والواجبات غياب العدالة الطبيعية، وهذا نتيجة غياب الأنظمة والمؤسسات القادرة على تنفيذ القانون الطبيعي، ووضعه موضع التطبيق.

وفي ظل هذا التهديد الذي يتعرض له أفراد المجتمع، من جراء غياب سلطات قادرة على الضبط فيه،اتفق الأفراد على تكوين مجتمعا مدنيا، ضمانا لحقوقهم التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي، ثم تخلوا بعد ذلك عن إدارة شؤونهم العامة لصالح سلطة جديدة قامت برضاهم وتضطلع بمهمة صيانة حقوقهم الأساسية كحق التملك،حق الحياة،حق التمتع بالحرية ،مقابل أن يلتزم أولائك الأفراد بطاعة تلك السلطة طالما التزمت هي بما جاء في الاتفاق وفي واقع الأمر، يرى لوك أن هذا التنازل ما هو إلا وسيلة لتحقيق هدف واضح ،وهو إقامة المجتمع المنظم، أي المجتمع الذي توجد فيه سلطة تحكم بلسم القانون.

أي أن السيادة تظل في يد الشعب أو الجماعة التي من حقها استخدام القوة لفرض القانون وفي هذا السياق يرى لوك أنه يمكن عزل تلك السلطة إذا تمردت عن العقد الطبيعي الذي وقعته، أو تجاوزت مقتضيات القانون الطبيعي، عبر الاعتداء على أملاك المواطنين وحرياتهم وحياتهم من دون وجه حق إلا أنه يفضل أن تتم عملية العزل بأسلوب منظم عن طريق الانتخابات الدورية، بدلا من العصيان العنيف و الحروب الأهلية ومن خلال ما سبق ،فالمجتمع المدني عند لوك يبرز من خلال قوله"هكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل واحد عن سلطة التنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه،ويتنازل عنها للجميع ينشأ حين ذلك مجتمع سياسي أو مدني.[1]

أما بالنسبة **لجون جاك روسو** فهو يرى أن حالة الطبيعة لا شرا خالصا ولا خيرا خالصا،وبالتالي فهو يقف وسطا بين هوبز، ولوك في وصفه لحالة الطبيعة، غير أن حالة الطبيعة عنده تتكون من عدة مراحل ففي البداية سادت المساواة المطلقة وعاش الإنسان في شبه معزل عن الناس، يتمتع ببساطة الحياة،ولم يكن في حاجة ماسة إلى الآخرين، لكن وبمرور الوقت ونتيجة لدخول الأفراد في علاقات اجتماعية مع بعضهم البعض بدأت المشاكل والصراعات،خاصة في ظل قلة الموارد وندرتها ،فضلا عن ظهور الملكية الخاصة.

2. هيجل : فبالنسبة لهيجل ليس المجتمع المدني باعتباره مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم وتضمن تعاونهم واعتمادهم بعضهم على البعض الآخر سوى لحظة في صيرورة أكبر تجد تجسيدها في الدولة ذاتها، وهي في الواقع الدولة القومية.

[1] بياضي محي الدين،**مرجع سابق**.ص ص17-20.

فالمجتمع المدني بوصفه كما ذكرت مجموع هذه الروابط يمثل تقدما نوعيا بالمقارنة مع الطبيعة الخام لكنه لا يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق،أي الحرية والقانون والغاية التاريخية في أجلى تجلياتها فالمجتمع يظل على مستوى المجتمع المدني مجتمع المصالح الفردية والمشاريع الخصوصية، أي مجتمع الانقسام والتملك الفردي والصراع، ولا يجد خلاصه إلا في الدولة.

3. **كارل ماركس :** فبالرغم من تأثره بالفكر الهيجلي، لاسيما فيما يخص منهجه الجدلي،إلا أن تصوره للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ساقه إلى صياغة نظرية تختلف وتتباين مع الفلسفة الهيجلية ،ويتجلى هذا الاختلاف خصوصا في اعتبار كارل ماركس أن الدولة ليست فكرة مطلقة، ولا مستقلة عن المجتمع المدني، بل إنها تابعة له ، فالعلاقة بينهما حسبه هي علاقة تبعية،أي تبعية الدولة للمجتمع المدني،حيث تعكس الدولة على وجه الخص وص مصالح الطبقة البرجوازية، التي بحوزتها وسائل الإنتاج، وتشكل في الوقت نفسه لبنة للمجتمع المدني .

وفي سياق نقده للمثالية الهيجلية،يرى ماركس أن المجتمع المدني يمثل في واقع الأمر الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج ، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة أو نظم أو حضارة أو معتقدات.

وبصيغة أخرى، فهو يعتبر المجتمع المدني مجتمعا برجوازيا ،باعتباره فضاءا للصراع الطبقي، وهو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة.[1]

4. **غرامشي:** وعلى النقيض من ماركس الذي يعتبر أن المجتمع المدني يتطابق مع البنية التحتية، يأتي هنا غرامشي ويقدم لنا تصورا مخالفا تماما لمفهوم المجتمع المدني وهذا بعد قطيعة من النقاش حول المفهوم دامت حتى الحرب العالمية الأولى حيث يعتر غرامشي أن المجتمع المدني يمثل أحد مكونات البنية الفوقية، ويشير هنا إلى وجود مستويين فوقيين وهما المجتمع المدني تنظيمات خاصة والدولة المجتمع السياسي هذان المستويان ينطويان على وظيفة الهيمنة ،بحيث أن الطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها على المجتمع ،ومن وجهة ثانية ولهذا فالدولة عنده ليست جهازا للحكم فحسب، تمارس هيمنتها المباشرة من خلال الدولة بل جهاز للهيمنة الخاص أو المجتمع المدني ،أي أن الدولة تتكون من المجتمع السياسي سلطة الدولة+المجتمع المدني كحقل أيديولوجي والأجهزة الإعلامية والتربوية للدولة البرجوازية الحديثة .

وفي هذا السياق ،يرى **غرامشي** أن الدولة لا ينبغي أن تقتصر على دورها القمعي، ذلك أنها تشتمل على مؤسسات حرة قانونيا،والتي بإمكانها إرساء الأيديولوجية وعلى هذا الأساس،يعتبر غرامشي أن

[1] بياضي محي الدين،**مرجع سابق**.ص20-24.

المجتمع المدني ليس فضاء أسبق للدولة، وأنه هو المكان الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسية ومعنى هذا أن المجتمع المهيمنة، المدني ليس فضاءا اقتصاديا فحسب وإنما هو فضاء سياسي أيضا وكذا فضاء انتشار الأيديولوجيات الأخرى.

وارتباطا بهذه الأفكار، يمكن القول أن غرامشي كان يريد أن يقول أن الوصول إلى السلطة والسيطرة عليها غير كاف لتحقيق الاستقرار وسيطرة البرجوازية ونظامها ،وإنما لابد بالإضافة إلى مجال الدولة الذي تمتلك فيه أجهزة من شأنها تحقيق السيطرة المباشرة من مجال آخر وهو مجال المجتمع المدني، وما يشتمل عليه من أحزاب ونقابات ومساجد وجمعيات ومدارس ، لتحقيق وظيفة ثانية وهي الشرط الأساسي لبقاء أي نظام وهي وظيفة وطالما أن الهيمنة مرتبطة هيمنة الأيديولوجيات الثقافية التي تمارس على المجتمع بالأيديولوجيات فإن المثقفين هم أدواتها ،لذلك حاول غرامشي إعادة تعريف المثقف وتحليل دوره والمراهنة عليه في إحداث تحول اجتماعي ، لكن المراهنة على المجتمع المدني أو بالأحرى على المثقف لا تعني أن غرامشي قد ألغى دور الدولة ، وإنما كان يرى أن العمل في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة وسياساتها الرامية إلى التحويل ،وعليه فالدولة والمجتمع المدني يسيران جنبا إلى جنب لممارسة السيطرة الاجتماعية.

5. الكسيس دي توكفيل:

انطلق دي توكفيل في تحديده لمفهوم المجتمع المدني من التجربة الأمريكية في المسألة الديمقراطية والتي هيئت الأرضية المناسبة لنشأة مجتمع المدني نشيط وفعال، تشكل الجمعيات المختلفة النواة الرئيسية له.

ففي كتابه "الديمقراطية في أمريكا" ،أشار دي توكفيل إلى ذلك العدد اللامتناهي من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها الموطنون بصورة عفوية،وقد ربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي بالوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب.[1]

وفي هذا السياق ،لاحظ دي توكفيل أن الأمريكيين على اختلاف ظروفهم وميولهم وأعمارهم يسارعون إلى إنشاء جمعيات، فليس عندهم شركات تجارية وصناعية فحسب بل عندهم كذلك جمعيات شتى من جميع الأصناف فثمة جمعيات دينية وأخلاقية جمعيات عامة للجميع وأخرى خاصة،فهم ينشئون الجمعيات لإقامة المعاهد الدينية والكنائس ونشر الكتب ،ويؤلفون الجمعيات لبناء المستشفيات والمدارس،وهو ما يدل من جهة على أهمية المجتمع المدني بكل مؤسساته في المجتمع الأمريكي ،وهذا مقارنة بمؤسسات الدولة فالفرد في أمريكا يبدي ميلا أكثر للعمل الجمعوي منه إلى الدولة ،وهذا لتحقيق حاجاته بكل حرية، ومن

[1] بياضي محي الدين،**مرجع سابق**.ص ص24-26.

جهة أخرى يدل هذا على اتساع مجال المجتمع المدني ليشمل حسب دي توكفيل مختلف مجالات الحياة الدينية والثقافية والأخلاقية، بدلا من اقتصاره على الجانب الاقتصادي وإبرازا لأهمية تلك التنظيمات الطوعية المنتشرة وبكثرة في المجتمع الأمريكي،فقد رأى دي توكفيل أنها تضطلع بدور بارز في المجتمع الأمريكي،وهذا مقارنة بما نراه في المجتمع الفرنسي أو البريطاني، فعلى سبيل المثال لا الحصر،في الوقت الذي تبادر فيه تلك التنظيمات الطوعية في الولايات المتحدة الأمريكية بإنجاز المشاريع وتوفير الإمكانات اللازمة لتنفيذها ،تضطلع الدولة في فرنسا والإقطاعي في بريطانيا بتلك المهمة هذا من جهة ومن جهة أخرى ،وعلى وجه العموم، تضطلع مؤسسات المجتمع المدني في أمريكا بدور بالغ الأهمية في مواجهة الاستبداد الذي يختفي بحسب دي توكفيل وراء التشريعات والقوانين،وفي هذا الصدد يرى دي توكفيل ، أن مواجهة الاستبداد عن طريق تطوير بعض الآليات الديمقراطية من توزيع السلطات السياسية وتكريس استقلالية القضاء قد تخفف من مخاطر الاستبداد لكنها غير كافية، وإنما لابد من تدخل المجتمع المدني لحماية نفسه بنفسه وتعزيز عمل تلك الآليات، وهذا باللجوء إلى استعمال حقه في حرية التجمع، فيقوم بتنظيم نفسه في شكل جمعيات طوعية مستقلة عن رقابة الدولة، فوجود هذه الجمعيات بشكل متزايد من شأنه أن يقلص مساحة الاستبداد، ذلك أنها تمثل الأساس الضروري لترسيخ قيم التعددية وثقافة الانتخاب التي تمكن من اختيار من هم أكفاء وتمارس دورها في الرقابة والمحاسبة وإعداد الكوادر لتولي مهام العمل الديمقراطي .

هذا وقد اعتبر دي توكفيل ،أن تلك الجمعيات هي سر التقدم لذا نجده يقول ":إنه لضمان تمدن البشر وليزدادوا مدنية فهناك قانون فن إنشاء الجمعيات.[1]

ثالثا: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي .

بداية يمكن التأكيد على أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم دخيل على تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي ،ولم يبرز في الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة ،واتسم عند ظهوره بسمات خاصة جعلته يختلف عن ميزان المفهوم في بيئته الأولى،ولما تأثر رواد الفكر الإصلاحي العربي الإسلامي في القرن 19م بمفاهيم غربية جديدة مثل "الوطن ،الدستور، الانتخابات" لم يكن من ضمنها مفهوم المجتمع المدني برغم أنه كان في طليعة الموضوعات السياسية والفكرية التي شغلت النخبة الأوروبية في النصف الثاني من القرن 19م بصفة أخص وهي الفترة التي رحل فيها بعض الرواد إلى أقطار أروبية وسجلوا ما شاهدوه.

إنه من الصعب أن يهتموا به كمفهوم سياسي اجتماعي،ويحاولوا نشره في مجتمعاتهم فأين هي من المجتمع المدني الذي نظر له فلاسفة الحركة التنويرية،ثم من بعدهم فلاسفة الاقتصاد والاجتماع،ولكن

[1] بياضي محي الدين،**مرجع سابق**،ص ص26-29.

الكثير منهم تحدثوا عن مظاهر المجتمع المدني في رحلاتهم إلى أوروبا مثل **أحمد فارس الشدياق** في "كشف المخبأ في فنون أوروبا"،و **الطهطاوي** في رحلته"تخليص الإبريز في تلخيص باريس"، **وأحمد بن أبي الضياف** في تاريخ"إتحاف أهل الزمان"...إلخ.

إنهم لم يهتموا بفلسفة المفهوم ونشأته،ومدى تلاؤمه مع أوضاع المجتمع العربي الإسلامي،ولعل البعض منهم تفطن إلى ذلك ،ولكنهم رأوا أنه من الطوبائية الحديث عن ذلك في مجتمع يعاني من مآسي الاستبداد الشرقي ومن الجهل والتخلف ،ولذا ركزوا في الحديث عن مظاهر المجتمعات المدنية التي زاروها على ما يساعدهم على كَبح عنان الحكم المطلق، فأشادوا بمظاهر الحرية وربطوا بينها وبين حب الوطن، وتحدثوا عن العدل السياسي والاجتماعي، واحترام القوانين والمؤسسات،وعن التمثيل البرلماني وانتبهوا إلى دور الحرية في الازدهار الاقتصادي والتقدم العلمي والتقني.[1]

ويذهب "**توفيق المديني**" إلى إرجاع تاريخ مفهوم المجتمع المدني في المنطقة العربية قبل حتى أن يظهر في العصر البرجوازي الحديث في أوروبا حيث أن المنطقة تعتبر أول المناطق في العالم التي عرفت العمل والوعي الاجتماعيين في الأسطورة والدين،ولعل "ابن خلدون"بما قدمه للفكر الإنساني من إسهامات خلاقة في مجال الاجتماع والعمران قد قدم أهم المؤشرات الدالة على خصوبة الفكر العربي الإسلامي من الناحية الممارستية النظرية والعلمية والتي كانت دالة بحق على المؤشرات المفتاحية التي ستعرف لاحقا لدى بعض المعاصرين الغربيين على أنها المكونات الأساسية للمجتمع المدني كمفهومي "التأنس"و"العصبية" وغيرهما من المفاهيم الهامة التي ركزت عليها دراساته في العالم العربي الإسلامي وقد ظلت التجارب العربية تتجاذب أطراف معادلة الظهور والأفول منذ ذلك الزمن حتى العصر الحديث نتيجة لجملة من العوامل الخارجية "الاستعمار الغربي"والداخلية"التبعية".

ويذهب "**عابد جابري**"إلى أنه وبعيدا عن المقارنة بين ظروف أوروبا الغربية وبين ظروف العالم العربي يمكن بشكل عام استحضار التجربة الليبرالية التي عرفتها وتعرفها الأقطار العربية،فقد كانت هناك حياة ليبرالية سياسية واقتصادية وكان هناك مجتمع مدني في طور التأسيس على الأقل في كل من مصر وسوريا قبل منتصف خمسينيات القرن 20م،ومع ذلك فالتجربة قد فشلت نتيجة لسلوكها مسلك الانقلاب مما أعطاها بعدا عسكريا لا مدنيا لتشهد التجربة فتورا إلى غاية مطلع العشرية السابعة من نفس القرن ولعل أسباب هذا التأخر يتعلق بكون المجتمع المدني بالدرجة الأولى يرتبط بمجتمع المدن،وما ينتجه ذلك من مؤسسات ينشئها السكان الحضريون بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية الاقتصادية ،السياسية والثقافية وذلك على نقيض المجتمع البدوي والقروي وهذا الشكل الأخير هو من هيمن على العالم العربي بمؤسساته وسلوكياته وتقاليده وعقيدته.

[1] الحبيب الجنحاني و سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل،**المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**.دمشق:دار الفكر،2003.ص ص11-13.

أثيرت من جديد قضية المجتمع المدني في الوطن العربي كموضوع مركزي للتفكير في بلدان المغرب قبل المشرق في فترة السبعينات،وذلك بعد دخول مؤلفات "**أنطنيو غرامشي**" أين بدأت بالرواج جملة من المفاهيم المحورية أهمها "المثقف العضوي" في مقابل "المثقف التقليدي" "الكتلة التاريخية"و"المجتمع المدني"...الخ إلا أنه لم يتم التعامل مع المفهوم الأخير قبل ذلك كظاهرة مستقلة بحد ذاتها على مستوى التأصيل النظري ولا على مستوى الاستخدام الأدائي الإيديولوجي.

ويذهب "**علي الكنز**" إلى أن "**عبد الله العروي**" هو أول من سجل "اللحظة الهيجلية " بكل تماسك للإيديولوجية المغاربية حول موضوع المجتمع المدني،ويذهب "الحبيب الحنجاني"إلى أن أهم ما ميز رواج مفهوم المجتمع المدني في هذه الفترة هو استخدامه ببعده السياسي أساسا كإرادة لمقاومة الدولة الاستبدادية الشمولية ،كما يظهر في التزايد المذهل للأحزاب السياسية وروابط حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية في البلدان التي أتاحت هامشا محدود لحرية التنظيم السياسي والمدني.

لقد انتقل المفهوم إلى الدول المغاربية في السياق الحالي للأزمة التي تهز هذه المجتمعات وما نتج عنها من تغييرات بنيوية، ثم شهدت هذه الموجة انتشارا أكثر كثافة في ثمانينيات القرن 20م كحركات تشكيكية في مشروعية الدولة الوطنية التي عرفت فتورا في أبنيتها الاقتصادية التنموية،وقد انقسمت هذه الحركات حسب "**عبد الله حمودي**" إلى تيارات "تحركات أصولية" وأخرى مدنية"تحركات المجتمع المدني"،وقد كانت هذه التحركات بارزة بوضوح في البلدان المغاربية وبشكل أخص تونس والجزائر بعد التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية وما رافق ذلك من اهتمام متزايد بالعملية الديمقراطية نتيجة انهيار النموذج الاشتراكي.

وهكذا برزت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وممارسة نشاطها في هذا المجال بشكل متتالي وكانت أولا في تونس"الرابطة التونسية لحقوق الإنسان سنة 1977م ثم الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان سنة 1985م ولم يتم الاعتراف بها إلا سنة 1987م وفي المغرب ظهرت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان سنة 1988م،وبهذه التوترات بدأ المجتمع المدني بالتفشي والانتشار بمؤسساته المختلفة عبر الأقطار العربية ولاسيما ما تعلق منها بالأحزاب السياسية والجمعيات التي انتشرت بأرقام مذهلة،إذ ذهب "سعد الدين إبراهيم" إلى أن الوطن العربي يشتمل على حوالي 70ألف منظمة غير حكومية جلها في مصر والجزائر.[1]

[1] الحبيب الجنحاني و سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل،**المرجع السابق** .ص15.

المطلب الثاني: تعريف المجتمع المدني وأبرز خصائصه .

. أولا: تعريف المجتمع المدني :

تواجه عملية السعي لتأصيل المفهوم نظريا عدة إشكاليات ، وعلى نحو عام يمكن أن يعكس مفهوم المجتمع المدني ثلاثة استخدامات متشابكة ومتباينة الأول الاستخدام السياسي المباشر ويعود إلى جون لوك الذي لم يفرق بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي ، وفي الكتابات اللاحقة أصبح المجتمع المدني شعارا لأحزاب سياسية وحركات مختلفة أيديولوجية وفكرية وهو المعنى الذي وظفه المفكر الشيوعي الإيطالي أنطونيو جرامشي بوصفه حقلا للصراع السياسي و الأيديولوجي لتحقيق الهيمنة المضادة .

والثاني هو الاستخدام الاجتماعي الذي يصف ويفسر ظواهر وهيئات وتكوينات اجتماعية ،أو بوصفه مسرحا للحوادث يربط بين التحليل الاجتماعي على المستويين الكبير والصغير ،وقد تم استخدام هذا المفهوم لتوصيف النظام الاجتماعي القائم على أفكار المواطنة والديمقراطية .

أما الاستخدام الثالث فهو الفلسفي الذي يرى أن المجتمع المدني هو مفهوم معياري يؤكد على المصلحة المشتركة في مواجهة ما يعرف بالفردية أي أنه رؤية توجيهية تحاول تخفيف نفوذ المصلحة الخاصة عبر تأسيس المجتمع على مجموعة من المشاعر الأخلاقية الفطرية ووفق هذا الاستخدام فإن المصلحة الذاتية وحدها ليست الباعث على الأواصر الاجتماعية في نطاقها الكلي.[1]

1. تعريف المجتمع المدني لغة :

المجتمع : كلمة مشتقة من جمع وجَمعَ : جمعًا : وصل ما هو متفرق لتوحيده ، ضم بعضه إلى بعض: ووصل ما انقطع (اللهُ يجمَع شَملَنا) ، " جمع القلوب " ألفها ووحد بينها.

اجتماعي : منسوب إلى الاجتماع : حياة اجتماعية ، خاص بالمجتمع ومراتبه المختلفة:

(النظام الاجتماعي ، الفئات الاجتماعية) خاص بخدمة المجتمع: (تأمين اجتماعي ، ضمان اجتماعي)

المجتمع: جمعها مجتمعات : جماعة من الناس يرتبط أعضائها فيما بينهم بمصالح وروابط مشتركة

(مجتمع عصري . طبقات المجتمع) ، (وجوه المجتمع) : سادته وأعيانه

[1] ثامر كامل محمد ، **المجتمع المدني والتنمية السياسية دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي** . ط3. الإمارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2014.ص ص 11-12.

المدني : كلمة مشتقة من مُدن وهي جمع مدينة ، ويقصد بكلمة مدني : ساكن مدينة ، ابن مدينة ، خاص بالدولة وبتنظيم العلاقات بين مواطنيها : (زواج مدني أي غير عسكري . لباس مدني . دفاع مدني . قانون مدني . مسؤولية مدنية . حالة مدنية) ، ومدني منسوب إلى المدن .[1]

2 . تعريف المجتمع المدني اصطلاحا :

تعددت تعريفات المجتمع المدني بين العلماء ومن التعريفات نجد :

1. المجتمع المدني وعاء يضم المؤسسات كافة والمنظمات المجتمعية غير حكومية .

2. المجتمع المدني هو كل ما هو غير الدولة.

3 . المجتمع المدني هو مجال الروابط الإنسانية غير القمعية والتي تقوم على الاختيار الحر.

4. المجتمع المدني هو تركيبة اجتماعي بوحدات عديدة ، سواء على أساس طبقي أو جغرافي.

5 . المجتمع المدني هو تعبير عن المشاركة الاجتماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين أفراد الدولة .

6 . المجتمع المدني هو جملة من الأنشطة التطوعية الحرة التي تتمتع بدرجة من التمايز بل الاستقلال عن الدولة وأجهزتها .[2]

7 . "**عبد الغفار شكر** " يعرف المجتمع المدني بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة .....، أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة والقبيلة والعشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختبار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف".[3]

8 . ويعرف "**ريموند هينيبوش**،**Raymond A.Hinnebusch** "المجتمع المدني بأنه:

---

[1] أديب محمد جاسم الحماوى ، **مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة** .مصر ـ الإمارات : دار شتات للنشر والبرمجيات ، 2012. ص 18.

[2] ثامر كامل محمد ، **مرجع سابق** .ص ص12 - 13.

[3] صالح ياسر،**بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية**.على الموقع:
http://www.ao-academy.org/ar/2006/3/376.html. تاريخ الإطلاع:2017/04/08 ،الوقت:9:18.

"شبكة الاتحادات الطوعية التكوين، والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة و المجتمع، فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها".[1]

. 9 المجتمع المدني عند "**أدم فرغسون**" هو ذلك المجتمع الذي تتوزع فيه السلطة حسب المراتب الاجتماعية وهو مجتمع منفصل عن الدولة وسابق لها، وتحظى فيه القيم والأخلاق بوظيفة عقلانية.[2]

التعريف الإجرائي للمجتمع المدني : المجتمع المدني هو مجتمع مستقل نسبيا عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة.

وفي ضوء ما تقدم، وعلى الرغم من تعدد المساهمات في صياغة مفهوم للمجتمع المدني فإن ذلك لا يمنع من وجوب توافر حد أدنى من العناصر المتفق عليها من قبل أغلب مستخدمي هذا المفهوم، والتي تشكل مجموعة من المقومات والأركان ينطوي عليها مفهوم المجتمع المدني

- ✓ الفعل الإرادي الحر الطوعي:فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة، ولذلك فهو يختلف عن "الجماعات القرابية "مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة،والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث.وتشير فكرة الطوعية هذه إلى مجموعة الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.
- ✓ التنظيم الجماعي المؤسسية:فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة.
- ✓ الركن الأخلاقي والسلوكي:ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية.
- ✓ عدم السعي للوصول إلى السلطة: ورغم أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي بالفعل لأنها تقوم بتنمية ثقافة الحقوق وثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي الحقيقي وهى قيم المحاسبية والمساءلة، فضلاً عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريبهم عملياً وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية. [3]

. ثانيا: خصائص المجتمع المدني:

[1] متروك الفالح ،**المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية"دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن.** بيروت:مركز درسات الوحدة العربية2002.ص27.

[2] Adam Ferguison , **Essai sur l'histoire de la sociètè civile** .Paris : PUF/1èvithan, 1992. p.15.

[3] عبد الغفار شكر،**أثر السلطوية على المجتمع المدني ـ الجزء الأول** .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26817 ،تاريخ الإطلاع:2017/04/09، الوقت:21:28.

يعتبر عالم السياسة الأمريكي **صامويل هنتنغتون** من أبرز الباحثين الذين ساهموا في إبراز المعايير التي تحدد درجة مؤسسية أي نسق، حيث يرجع الفصل إليه في تحديد خصائص واضحة لمؤسسات المجتمع المدني، وتتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة لظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها صامويل هنتنغتون وهي كالتالي:

1-القدرة على التكيف مقابل الجمود.

2-الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية.

3-التعقد في مقابل الضعف التنظيمي.

4-التجانس مقابل الانقسام.

1-**القدرة على التكيف** :ونقصد به قدرة تنظيمات المجتمع المدني على التكيف والتلاؤم مع التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة، سواء كان تكييفا زمنيا ومدى قدرتها على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن،أو تكيفا جيليا ومدى قدرة هذه التنظيمات على الاستمرار بتعاقب الأجيال من قيادات، أو تكيفا وظيفيا ومدى قدرتها على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

2-**الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية** :بمعنى أن لا تكون تنظيمات المجتمع المدني خاضعة لأي سلطة سواء كانت حكومة أو مؤسسة أو جماعة، وأن تتمتع بالاستقلال:

-**من حيث النشأة**:فلا تتدخل أي جهة في نشأتها.

-**استقلال مالي**: ويعتبر الاستقلال المالي هو الأساس الاقتصادي لأي منظمة كونه يحميها من ضغط الجهات الممولة.

-**استقلال إداري وتنظيمي**:ويقصد به استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها

الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية.

3-**التعقد** :ونقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل مؤسسات المجتمع المدني، وتعدد هيئاتها التنظيمية ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع.

4-**التجانس** :ويقصد به عدم وجود صراعات وانقسامات داخل مؤسسات المجتمع المدني، ومحاولة إدارة الصراعات- إن وجدت-بطرق سلمية[1].

المطلب الثالث: مكونات المجتمع المدني وشروط قيامه.

أولا: مكونات المجتمع المدني.

يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي :

- النقابات المهنية
- النقابات العمالية
- الحركات الاجتماعية .
- الجمعيات التعاونية
- الجمعيات الأهلية
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات
- النوادي الرياضية والاجتماعية
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية
- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال
- المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.
- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر.
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديث. [2]

ثانيا: شروط قيام المجتمع المدني.

أولا: اللادينية. تعد اللادينية الجذر الفكري الأساسي لكل المفاهيم التي بنيت عليها الحضارة الغربية من ليبرالية ورأسمالية وديمقراطية وتسامح وعقلانية ومجتمع مدني ودولة مدنية وغيرها من الأفكار والمفاهيم .

---

[1] نادية بونوة،**دور المجتمع المدني فيصنع وتنفيذ وتقيم السياسة العامة "دراسة حالة الجزائر1989-2009"**.(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع:سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة)2010/2009.ص ص39-40.

[2] عبد الغفار شكر،**دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية - الجزء الثاني.على** الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=25874 . تاريخ الإطلاع:2017/04/14.على الساعة:12:40.

والمناداة بتبني مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات الإسلامية تعني بالضرورة تبني قاعدته الفكرية الأساسية ألا وهي اللادينية ويتضح ذلك من خلال مراجعة كتابات العديد من الكتاب الذين تناولوا المفهوم بالبحث والدراسة.

ويؤكد"الخطيب"ارتباط اللادينية بالمجتمع المدني وأهميتها في بناء المجتمع المعاصر بقوله :"فالعلمانية تبدو اليوم أكثر من أي وقت مضى سبيلا مفتوحا وربما جيدا لإنقاذ المجتمع العربي من تفتته وتخلفه وربما تبعيته سواء للماضي أو للحاضر الأمريكي الأوربي،والمجتمع المدني هو القادر على أن يكون متماسكا وعادلا،وفي هذا تعلن العلمانية أنها لم تخفق لأن في إخفاقها الموت الحضاري وربما الوجودي لهذا المجتمع،ولأن في إخفاقها العودة إلى مجتمع الملل والطوائف".

فاللادينية ركيزة أساسية في بناء مفهوم المجتمع المدني في الدواة ،وقد ارتبطت فكرة قيام المجتمع المدني ارتباطا وثيقا بالدولة اللادينية ومن ثم فالمجتمع المدني والدولة اللادينية كما يؤكد"الجباعي" وجهان لعملة واحدة أو مدخلان نظريان وواقعيان تاريخيان يفضي كل منهما إلى الآخر بالضرورة.

ويذكر "منصور"أن أحد أهم المبادئ التي تميز المجتمع المدني الفصل بين الدين والدولة أو ما يطلق عليه العلمانية أو المدينة التي لا يمكن أن تسود بصورتها السليمة والفعلية إلا في مجتمع تسود فيه الحرية والفردية والديمقراطية وتحترم فيه جميع الأديان ...وبعيداً عن تدخل الدولة في شؤون الدين أو أتباع هذا الدين أو ذاك.

ولابد من أجل قيام مجتمع مدني حقيقي أن تكون البيئة الحاضنة له بيئة لا علاقة لها بالدين أي بالأوامر والنواهي الشرعية المقيدة للحياة وذلك لارتباطه الوثيق بتجرد الإنسان من القيود الدينية والاجتماعية و غيرها.[1]

ثانيا: الديمقراطية.

تعد الديمقراطية الركيزة الثانية من ركائز المجتمع المدني ،وتعرف الديمقراطية بأنها "حكم الشعب" المتمثل في حق الشعب في اختيار نظام الحياة وتشريع القوانين المعالجة للواقع بناء على كونه يمثل المرجعية العليا في الدولة فالشعب هو صاحب السيادة أي السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة وما رآه حقا فهو حق ما رآه باطلاً فهو باطل.

وقد ارتبط مفهوم الديمقراطية والليبرالية باللادينية حيث أدى فصل الكنيسة عن الدولة كما أشار"مارسيل غوشيه". إلى تعظيم السياسة والدفاع عن الحرية وإلى فهم متسام للنظام الذي يمكن البشر أنفسهم من

[1] محمد أحمد علي المفتي**مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية"دراسة تحليلية نقدية".**الرياض: البيان مركز بحوث ودراسات2014. ص ص29-31.

وضع قوانينهم الخاصة بهم وهو النظام الديمقراطي الذي مكن للدولة أن تنفصل ليس فقط من الكنيسة وإنما عن الدين لتنتهي العلاقة بين الإلهي والبشري كما أكد"غوشيه" إلى الصيغة التالية : "الله هو المنفصل،هو لا يتدخل في الشؤون السياسية للبشر".

وكان من نتائج تبني الديمقراطية أن أصبح . كما يشير "غوشيه" . " من الغريب أو المضحك أن نشرك فكرة الله في معيار المجتمع البشري،وكذلك أيضا أن نفكر بما يمكن أن يكون رابطا بين حاجات الأرض ووحي السماء".

ويربط "باجميل" بين مفاهيم اللادينية والعقلانية والديمقراطية التي تتجلى في بناء المجتمع المدني المعاصر الذي يرتكز على :

1. العقلانية: ويقصد بها الاعتماد على العقل،وترك النصوص والأهواء جانبا".

2. اللادينية: وهي تفكير اجتماعي يركز على الانطلاق من معطيات وقائع الحياة والبحث والتفتيش للحل بالاعتماد التام على العقل".

3. الديمقراطية:وهي تفكير سياسي يعتمد الاحتكام إلى الناس والعقل البشري في سائر تنظيم شؤون الحكم".

ويربط أغلب المنادين بالمجتمع المدني بين وجوده والديمقراطية التي يعول عليها في تحرير الإنسان العربي في انتشاله من أزماته ومشاكله والتي على رأسها الاستبداد السياسي،وهو ما لا يمكن أن يتم دون التحول الديمقراطي الشامل للحياة ،فالديمقراطية نهج للحياة ووسيلة لإدارة الصراع سلميا ولابد لوجودها من سيادة قيم محددة والتي منها:

. إشاعة الثقافة المدنية الديمقراطية في المجتمع.

. الاهتمام بتربية المواطنين لتتمثل هذه الثقافة وقيمها في حياتهم اليومية وفي علاقاتهم بالآخرين.

. تدريب المواطنين علمياً على الممارسة الديمقراطية ويعد المجتمع المدني الوعاء الأمثل لقيام الديمقراطية في المجتمع حيث يوجد ارتباط قوي بين تطور المجتمع المدني والانتقال إلى الديمقراطية. [1]

[1] محمد أحمد علي مفتي،**المرجع السابق**.ص ص39-42.

المطلب الرابع : وظائف المجتمع المدني و وسائله.

أولا : وظائف المجتمع المدني

تقوم مؤسسات المجتمع المدني بأدوار ووظائف عديدة منها:

. 1 الوظائف السياسية : تقوم بعض مؤسسات المجتمع المدني بتنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسيات في معيشتهم ، كما أنها تساهم في تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحد من تدخل الحكومة وسيطرتها على شؤون المجتمع .

كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتطوير مشاركة المواطنين في الرقابة على شؤون الحكومة ليس فقط في أثناء الانتخابات العامة الدولية ، بل أن تكون المشاركة يومية مستمرة .

يقول **توماس جيفرسون** " أين كل مواطن مشارك في شؤون الحكومة ليس فقط في الانتخابات ليوم واحد في السنة بل كل يوم ...، " أي أن مؤسسات المجتمع المدني أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط السلوك .[1]

. 2 الوظيفة الاجتماعية : تعمل بعض مؤسسات المجتمع المدني في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية وتسعى إلى الارتقاء بالميادين التي تعمل فيها نحو الأفضل

من هنا أصبحت هذه المؤسسات تهتم بجوانب عديدة من حياة الأفراد في المجتمع فهي تهتم بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومكافحة الجريمة والقضاء على الرق وغيرها من المسائل الأخرى .

وهناك عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني تعمل في هذه الميادين ، فمنها مؤسسات أنشئت للدفاع عن حقوق الإنسان و أخرى لرعاية المسنين ورعاية الطفولة ورعاية المرأة ، فضلا عن المؤسسات التي ينصب عملها في ميادين الإغاثة وحماية ضحايا المنازعات المسلحة والكوارث الطبيعية .

. 3 الوظيفة الاقتصادية : كذلك تسعى بعض المؤسسات المجتمع المدني إلى توفير أحسن الظروف الاقتصادية لأعضائها بغية الاستفادة منها، من دون أن يكون لها أي هدف في تحقيق الربح المادي على الرغم من أنها تعمل في ميادين الحياة اقتصاديا وتتعامل مع مؤسسات ذات طابع اقتصادي، فهي تعمل على تنظيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة في المجالات التي تعمل فيها.[2]

[1]- أديب محمد جاسم الحماوي ، **المرجع السابق** . ص 39.
[2] أديب محمد جاسم الحماوي ، **المرجع سابق** .ص40.

4- وظائف أخرى:

أ -الشراكة والتفاعل مع المنظمات الحكومية وغير حكومية المحلية والعالمية:
أكدت مؤتمرات ومنتديات القومية والإقليمية والدولية منها على الدور الفعال لمنظمات المجتمع المدني في التنمية، وفي إعادة صياغة الوعي بالقضايا من جهة والتأثير على السياسيات من جهة أخرى من خلال الدور المناط لها في تنفيذ توصياتها.

ب -بناء القيادات الجديدة حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدراً متجدداً لإمداد المجتمع بها، في تجذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنه من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية.

ت -الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم أو الانضمام إليها والحق في المساواة والمشاركة في الانتخابات وحرية التصويت والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة .

ث -الوساطة والتوفيق: تعد مؤسسات المجتمع المدني بمثابة همزة الوصل بين الحاكم والمحكومين، إذ تقوم بتوفير قنوات الاتصال، ونقل الأهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية وتتمثل فائدة مؤسسات المجتمع المدني هنا في قيامها بعملية تلقي طلبات ورغبات المواطنين، وتنسيقها وتبويبها وإبلاغها للحكومة، الأمر الذي يسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي.[1]

ثانيا:وسائل المجتمع المدني.

يعتمد المجتمع المدني على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يجيزها القانون وهذا من أجل إتمام الوظائف والأدوار الموكلة إليه:

أولا:آليات التأثير غير مباشرة :تنقسم إلى نوعيين:

1-التفاوض والمساومة وتلك هي أهم وسائل المجتمع المدني في التأثير على الحكومة وما تبعه من السياسات بأسلوب سلمي.

2-دخول الأفراد في عضوية أكثر من جمعية ومنظمة في نفس الوقت الواحد حيث يؤدي هذا التدخل في عضويات مؤسسات المجتمع المدني إلى خلق مصالح مشتركة بينها جميعا، ومناطق للالتقاء والاتفاق بما يزيد من تسامحها مع بعضها البعض.

[1] أديب محمد جاسم الحماوي ، **مرجع سابق** .ص ص41 - 43.

3-الدخول في حوار عام ونقاش علني مفتوح بتنظيم الندوات والمحاضرات العامة وإصدار النشرات والمطبوعات الدورية لعرض وجهات النظر المختلفة تمهيدا للتقريب بينها، والبحث عن حل وسط يوفق بين المصالح الخاصة للأفراد والجماعات والمصلحة العامة للمجتمع، وللتوفيق بين حماية الحرية وحفظ النظام.

4- تأسيس شبكة من المؤسسات التربوية كالمدارس والمكتبات والمراكز التعليمية والتثقيفية وتنظيم المهرجانات وإقامة المعسكرات والدورات التدريبية .[1]

تلك هي أهم الوسائل التي تؤثر من خلالها مكونات المجتمع المدني في السياسة... فماذا عن الأدوات؟

ثانيا :الأدوات.

أ-**وسائل الإعلام السمعية والبصرية:** كالصحف والإذاعة والتلفزيون وهي أدوات التأثير على الرأي العام، حيث تلجأ المنظمة إلى ش ن حملة إعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية والدعاية المضادة دفاعا عن قضايا معينة وقد تنجح هذه الأداة، إذا كانت الرأي العام ولكن هذا الدور يتوقف على مدى كون هذه الأدوات مفتوحة أمام مختلف الأفكار والآراء قد تنشأ علاقة المنظمة غير الحكومية بالحكومة من خلال تبادل المعلومات والمشورة وإعداد التقارير والأبحاث حول قضايا هامة معينة وتقديم الاقتراحات بشأنها للمؤسسات التنفيذية والأجهزة الرسمية للدولة .

ب-**العلاقة مع الدولة** :قد تنشأ علاقة بين المنظمة غير الحكومية بالحكومة من خلال تبادل المعلومات وتبادل المشورة وإعداد التقارير والأبحاث حول قضايا هامة معينة وتقديم الاقتراحات بشأنها للمؤسسات التنفيذية والأجهزة .

ج-**القضاء والمحاكم:** وهنا تلجأ منظمات المجتمع المدني إلى المحاكم للدفاع عن حقوق وحريات الأعضاء التي تعرضت للاعتداء والانتهاك على يد الدولة أو الجماعات الأخرى في المجتمع مع المطالب ة بالتعويض لهؤلاء الضحايا.[2]

[1] سلاف سالمي،**دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية"الجزائر دراسة حالة"**. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع:دراسات مغاربية،جامعة محمد خيضر بسكرة)2009-20010.ص ص55-56.

[2] سلاف سالمي،**نفس المرجع**.ص56.

المبحث الثالث:إشكالية العلاقة بين منظمات المجتمع المدني و وسائل الإعلام.

برز مصطلح المجتمع المدني في الأدبيات العربية للتعبير عن القوى الاجتماعية المختلفة والمتعددة التي تنشط في المجتمع في إطار منظم بهدف تلبية مطالب واحتياجات الجماعات التي يمثلها.

ويعتمد المجتمع المدني في أنشطته وتحقيق أهدافه على وسائل الإعلام للوصول إلى السلطة والفعاليات السياسية في المجتمع وطرح القضايا والمشكلات التي يواجهها.

ومنه سوف نتناول ضمن هذا المبحث طبيعة العلاقة القائمة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني وإبراز الجانب الإيجابي لهذه العلاقة.

المطلب الأول : طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني.

لإقامة علاقة متينة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني يجب أن تراعى المصالح المشتركة لكلا الطرفين وفي ذلك يجب أن نراعى سعي منظمات المجتمع المدني لتأمين التغطية الإعلامية للنشاطات والتحركات التي تقوم بها، وهو دور اقرب لان يكون إعلانيا فيساهم في الترويج للقضايا التي تعمل عليها وفي توعية الجمهور لها ، مستفيدا من التأثير الكبير للإعلام في المجتمع. وأن تنخرط وسائل الإعلام في الحملات، وتتبناها كإحدى قضاياها الأساسية، فتساهم في إثارة الرأي العام وتعبئته، لا بل تساهم في صناعة رأي عام قادر على الاستجابة إلى تحديات التغيير.

وللمساهمة في التقريب بين وسائل الإعلام والإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني لا بد من تغيير وجهة الاهتمام لدى الإعلام فغالبا ما يستقطب الإعلام القصص المثيرة، والوضع الأمني في البلد، أو الوجوه السياسية وممثلو الحكومات، وأعضاء البرلمان، فيعطونهم الأولوية والاهتمام على حساب الأنشطة التي تنظمها منظمات المجتمع المدني، على هذه الأخيرة أن تراعي قدر الإمكان هذه الحاجة التسويقية وتسعى إلى توفيرها من غير أن يؤثر ذلك على مضمون الرسالة المطلوب إيصالها إلى المواطن.[1]

ولا بد من بناء الثقة بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني التي تشكك بكفاءات الإعلاميين وعدم اطلاعهم على الملفات بشكل كاف ودراستها بما يمكنهم من التعبير عنها بطريقة جيدة وبالمقابل، يعتبر الإعلاميون أن منظمات المجتمع المدني لا توليهم الاهتمام الكافي ويتهمونها بحب الظهور وبمحاولة تلميع صورتها وبالوصولية والانحياز إلى جهاتها المانحة، وأن أغلب هذه المنظمات هدفها البحث عن المال فقط وفي هذا السياق، على وسائل الإعلام والإعلاميين أن يركزوا على مضمون الرسالة ويعملوا على إيصالها إلى المواطنين بأكثر الوسائل المهنية

[1] خالد الكيلاني،دور الإعلام في دعم المجتمع المدني.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=232938، 2017/03/17 ، الوقت 11:55.

الممكنة بمعزل عن موقفهم من هذه المنظمات وفي كلتا الحالتين، هناك تواصل مفقود يتطلب جهودا متبادلة من كلا الطرفين ، بحيث يعطي الإعلاميون الاهتمام الكافي لممثلي منظمات المجتمع المدني ولأنشطتهم وبرامجهم، في حين تولي منظمات المجتمع المدني اهتماما كافيا بالوسائل الإعلامية وتراعي ظروفها وتحترم التوقيت الملائم في نشر وإيصال الخبر أو المعلومة. والمطلوب في الحالتين التركيز على الرسالة والأهداف الإحداث التغيير المطلوب في المجتمع، وهو هدف مشترك الوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. [1]

وعلى الرغم من أن المنظمات الحقوقية قامت وما زالت تقوم بأدوار مهمة في توسيع مساحات الحرية ومساعدة المجتمع المدني على النهوض، إلا أنها لم تنجح بشكل كاف في أن توصل رسالتها إلى المجتمع، كما أنها لم تراكم خبرة كافية تؤهلها للتعامل الكفء مع الصحافة لثلاثة أسباب كالتالي :

1- لا تهتم منظمات المجتمع المدني بجاذبية مطبوعاتها، ومواقعها الالكترونية، ربما لأنها لا تعتمد على محترفين، وربما لأنها لا تنطلق من أن دورها هو جذب الجمهور لرسالتها وبالأدوات المتعارف عليها، وهو ما يمكن إجماله بأنها تفتقد خبرة التسويق، وربما لا تهتم بها في الأساس.

2- لا تجيد تلك المنظمات بشكل كبير التسويق للقضايا التي تتبناها. والأمثلة كثيرة، منها مثلاً التقارير التي تصدرها هذه المنظمات، فرغم خطورة ما تتضمنه، إلا أن الأمر في الأغلب الأعم يتوقف عند حدود إصدار هذه التقارير.

3- لا تتعامل منظمات المجتمع المدني بكفاءة مع الصحفيين، ربما لأنها لا تتفهم أن هذه المهنة لها متطلبات – بحكم طبيعتها – منها على سبيل المثال أن الفيصل ليس دائما أهمية الحدث، ولكن جاذبيته فالعلاقة مع الصحافة والصحفيين، ومع المجتمع كله تحتاج إلى حملات تسويق مبتكرة، وقادرة على الجذب والحشد.

المطلب الثاني : نحو علاقة أكثر إيجابية بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني .

لا يمكن غض الطرف عن محاولات قائمة للتنسيق بين مؤسسات مجتمع مدني وشخصيات إعلامية وأخرى ناشطة في المجالين السياسي والحقوقي بدأت تخلق نوعا من العمل الجماعي ذي الأثر الايجابي، لكنها محاولات لا تزال محكومة بالعلاقات الشخصية أكثر من سيرها نحو المؤسسية، كما لا تزال أنشطتها أقرب إلى ردود الأفعال أو إلى التحرك وفق مستجدات الواقع وليس وفق برامج مدروسة وذلك ما يفسر عدم قدرة تلك المحاولات على التركيز على قضايا محددة والعمل على انجازها.

[1] خالد الكيلاني، **المرجع السابق.**

وإزاء ذلك تبدو الحاجة ماسة إلى علاقة وثيقة قائمة على المؤسسية بين منظمات المجتمع المدني من جهة وبينها وبين الإعلام من جهة أخرى بما يساهم في نشر ثقافة المجتمع المدني ويحقق معنى الشراكة الحقيقية للمجتمع صاحب السلطة الفعلية وبما يعمل على إزالة الصلة القائمة بين الطرفين على العلاقات الشخصية. [1]

كما نحتاج من أجل ذلك إلى وجود مؤسسات إعلامية حرة تكون هي جزءا من مؤسسات المجتمع المدني. مؤسسات إعلامية حرة تمتلك الإدارة والتنظيم والهيكلة والوسائل والكادر البشري المؤهل. فالإعلام الحر يساعد على تحسين كفاءة منظمات المجتمع المدني، والعكس صحيح أيضا.

ومن خلال وجود تلك العلاقة يستطيع الطرفان تبني برامج تعمل على:

1- النضال من أجل تغيير التشريعات المعيقة لإنشاء منظمات المجتمع المدني ومزاولتها لأنشطتها والمعيقة كذلك لحريّة إصدار الصّحف وملكيتها وإدارتها وحرية التعبير وتدفق المعلومات وتداولها.

2- النضال من أجل رفع أشكال الرقابة الضمنية على وسائل الإعلام والمطبوعات وعلى منظمات المجتمع المدني بما يضمن ممارستها لمهامها بحرية واستقلال.

3- وضع برامج تدريبيّة خاصّة بالإعلاميين لتمكينهم من أداء دورهم الرقابي تجاه الحكومة والمجتمع المدني في نفس الوقت.

وفي هذا المجال يمكن أن تعمل منظمات المجتمع المدني والإعلام على وضع أولويات لقضايا توجه نحوها بعض أنشطتها – مع تفرد كل منها بأنشطة أخرى – بما يؤدي إلى انجاز تلك القضايا ومن أمثلة ذلك:

4- تبني أنشطة تضغط في اتجاه إقرار مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات المطروح أمام مجلس الشعب منذ سنوات طويلة.

5- تبني أنشطة تضغط في اتجاه تعديل قانون الجمعيات الأهلية بما يزيل القيود المفروضة على إنشاء منظمات المجتمع المدني وممارستها لأنشطتها في عدد من التشريعات.

6- تبني أنشطة تضغط في اتجاه تجسيد حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من خلال التركيز على حقوق محددة.

7- إعداد وتدريب بعض كوادر الجمعيات على إدراك أهمية الإعلام والوعي بكيفية التعامل معه، وتوعية الإعلاميين بطبيعة ومشاكل ودور المجتمع المدني.

[1] خالد الكيلاني،**المرجع السابق**.

8- مطالبة الجمعيات الأهلية بالتعامل بقدر من الشفافية والوعي بأهمية نشر أخبارها وانفتاحها على الإعلام والمجتمع.[1]

9- تحديد مساحات ثابتة في وسائل الإعلام لأخبار المجتمع المدني والتعريف بدوره.

ولكن كيف نفعل العلاقة بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني؟

يتم تفعيل العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني بإتباع جملة من الإجراءات أهمها:

- دعوة الجمعيات إلى إقامة مراكز إعلامية.
- تخصيص ساعات إرسال في الراديو والتليفزيون.
- تخصيص صفحة في الجرائد اليومية.
- تخصيص حملات إعلانية مدفوعة الأجر عن النشاط الأهلي.
- إنشاء جهاز في وزارة التضامن لتوفير المعلومات عن الجمعيات والتعريف بأنشطتها.
- وجود منسق إعلامي داخل كل جمعية.

وأخيراً يبقى أن هناك دوراً لتلك لجمعيات عليها أن تقوم به للتواصل مع الإعلام هو:

- توفير بيانات صحيحة من خلال الشفافية عن أنشطة الجمعية.
- عقد ندوات ودعوة أجهزة الإعلام للتعريف بأنشطة الجمعيات.
- عقد دورات تدريبية للإعلاميين من كافة الوسائل (صحافة مطبوعة – إذاعة – تليفزيون – صحافة إلكترونية) لتدريب هؤلاء الإعلاميين على كيفية التعامل مع القضايا التي تتبناها منظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات الحقوقية.[2]

[1] خالد الكيلاني،**المرجع السابق**.
[2] خالد الكيلاني،**المرجع السابق**.

خلاصة و استنتاجات:

تعتبر دراسة مفهوم كل من :وسائل الإعلام و المجتمع المدني عملية معقدة و متنوعة تتأثر بجملة من العوامل والمتغيرات؛ حيث أصبحت مفاهيم متداولة في الوقت الراهن وذلك لارتباطها بالتحولات السياسية الحالية، فالتدفق السريع وغير المحدود للمعلومات في ظل تنامي التكنولوجيا التي عملت على تغيير هذه المفاهيم وفق متطلبات و مستويات التطور الذي أثار الكثير من الجدل والنقاش حول طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات.

فوسائل الإعلام فتحت مجالا واسعا للمشاهد والمستمع والقارئ، فأصبحت جزء من حياة المجتمعات أو العامل المؤثر في سلوكياتهم، كظاهرة أوجدها التفاعل الاجتماعي بين أفرد المجتمع.

كما عرفت المجتمعات الإنسانية ظاهرة المجتمع المدني منذ قرون عديدة قبل أن يظهر المصطلح في سياق فلسفات التنوير ،ومنذ ظهوره شهد المفهوم سلسة من التغييرات المرتبطة باختلاف المفكرين والفلاسفة من جهة واختلاف المجتمعات وظروفها من جهة أخرى.

وقد انتقل المفهوم إلى الثقافة العربية من خلال التأثر بالفلسفات الغربية والاحتكاك بالمجتمعات الأوروبية،ولهذا لم يستخدم الخطاب العربي هذا المصطلح حتى وقت متأخر من القرن العشرين،وغم اختلاف الرؤى النظرية حول ماهية المجتمع المدني،غير أنه من الممكن استخلاص بعض الخصائص التي يتميز بها ويقوم عليها،والتي يكاد يتفق عليها جل مفكري وكتاب المجتمع المدني،والتي تتمثل في أهميته المتأتية من أدواره في حفظ استقرار الدول وتنميتها من خلال تنظيم الجهود الشعبية وتنظيمها بشكل سليم وفاعل لخدمة احتياجات المجتمعات،ويكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات والوسائل المتاحة لهذه المؤسسات المدنية كوسائل الإعلام وتنظيم الملتقيات والحملات التطوعية.

الفصل الثاني:العلاقة بين المجتمع المدني و وسائل الإعلام في التجربة الجزائرية.

عرفت الساحتان الإعلامية والسياسية في الجزائر مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، إذ بدأ الحديث عن المفهوم في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي الجزائري يعيش أزمة حادة في قاعدته الاقتصادية ، وشرعية مؤسساته السياسية ونمط تسييرها المعتمد على الدولة كفاعل وحيد، ليس في المجال السياسي فقط، بل حتى في المجال الاقتصادي والاجتماعي. لكن ظهوره في هذه الفترة كان كمفهوم رسمي أكثر منه مفهوما شعبيا لقد قامت السلطة السياسية من خلال وسائل الإعلام الرسمي بالحديث عن المجتمع المدني والترويج له اجتماعيا، أكثر من أي قوة اجتماعية أو سياسية أخرى، بنية جعله وسيلة جديدة، تنظيمية وسياسية، لتوسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على إنجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام الأحادي

وعليه نتناول هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: أهمية ومكانة المجتمع المدني في الجزائر.

المبحث الثاني:وسائل الإعلام وتطورها في الجزائر.

المبحث الأول: أهمية ومكانة المجتمع المدني في الجزائر.

رافق موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها الجزائر اهتمام الباحثين برصد و تحليل هذه الظاهرة من حيث أسبابها و آلياتها و تقويم مخرجاتها ، و بدأ في خضم ذلك الحديث عن أهمية مفهوم " المجتمع المدني " في الجزائر ؛ كمؤشر مهم في عملية التحول الديمقراطي الناجح فضلا عن ذلك ، فإن وجود هذا المجتمع المدني أعتبر ضمانا أساسيا لاستمرار و تماسك الديمقراطية و ترقية ممارستها نظرا للوظائف التي يؤديها في ممارسة الضغوط و بلورة قواعد عامة مساعدة للحكومة في خدمة المواطنين و تحقيق المصلحة العامة في مختلف الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

المطلب الأول:الصيرورة التاريخية للمجتمع المدني في الجزائر.

المرحلةالأولى:المجتمع المدني إبان الاستعمار الفرنسي

لقد عرف المجتمع الجزائري مؤسسات مدنية كانت ترعى شؤونه ومشاكله فنشأة النظام الجمعوي لم يكن وليد ممارسة جديدة في المجتمع وإنما ترجع جذوره إلى خصوصيات القيم الاجتماعية للفعل الخيري التطوعي الذي يصب في المشاركة الجماعية، فقد ظهرت عدة تنظيمات أثناء الفترة العثمانية كالتنظيمات المهنية التي كانت متحدة تحت ما يسمى بالأمانة، والتنظيمات الاجتماعية والثقافية والخيرية المرتبطة بمؤسسات الأوقاف وغيرها.

وبدخول الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830 عملت فرنسا على فرض احتلال استيطان وإنهاء كيان الدولة الجزائرية، كما تم إصدار ترسانة من القوانين والتشريعات لإلغاء البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى الاثنية للمجتمع الجزائري.

وبهذا فقد اختفت التنظيمات التقليدية في العشرية الأولى من الاحتلال خصوصا في المدن، بينما عرف الريف الجزائري حالة مقاومة.

ونظرًا لحاجة الأفراد للتنظيم والتضامن والحفاظ على الهوية الوطنية الإسلامية فقد عادت معظم التنظيمات للظهور، وعمد الشعب الجزائري إلى إحياء مؤسسات قبلية لمواجهة المستعمر خصوصًا بعد أن عمل الأخير على نقل تنظيمات فرنسية إلى الجزائر بغرض طمس الهوية الوطنية كجمعية مزارعي الجزائر سنة 1840 والتي كانت تهدف إلى خدمة المستعمر وتبشر للمسيحية تحت غطاء النشاطات الخيرية، ومن بين أهم التنظيمات التقليدية التي كانت تنشط خلال هذه المرحلة" التويزة "و" الحلقة "وكلها كانت تهدف إلى تحقيق النفع العام والحفاظ على المجتمع الجزائري.

ورغم الحصار الذي فرضه المستعمر على كل أشكال التنظيمات والتجمعات ومحاربة كل الزوايا وحضر انتقال العلماء والفقهاء وابتزاز المؤسسات الوقفية وحل التنظيمات الاجتماعية والثقافية، إلا أن

الريف الجزائري شهد مقاومة وثورات بقيادة شيوخ الزوايا وزعماء القبائل كثورات أولاد سيدي الشيخ، لالة فاطمة نسومر والمقراني وغيرها.

ليتبلور الإطار القانوني للجمعيات مع صدور القانون الفرنسي العام 1901 والذي كان بدوره نتاجا طويل لمفهوم الخدمة الاجتماعية ليحدد كيفيات إنشاء الجمعيات وتسييرها،غير أن هذا القانون والقاضي بحرية التنظيم مارس ضغطا على الجمعيات الجزائرية مقارنة بنظيرتها الاستعمارية، فنسبة التنظيمات التي تشكلت في أوساط الأهالي كانت تشكل نسبة ضئيلة جدًا بالنسبة للتنظيمات التي تشكلت في أوساط المعمرين، كما عمل المعمر على استخدام تلك التنظيمات لخدمة مصالحه ومحاصرتها وتقييدها وإبعادها عن أهدافها الاجتماعية والثقافية والتربوية، واعتبر كل تأسيس في أوساط الأهالي لتنظيمات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو تعليمية أو تنموية نوع من المقاومة والخروج عن القانون[1].

لتنفتح بعد ذلك أبواب المشاركة في الحياة السياسية للجزائريين بعد الحرب العالمية الأولى خصوصًا الفئة المثقفة، وعلى الرغم من أن هذه المشاركة كانت شكلية صورية وبعيدة كل البعد عن التأثير غير أنها ساهمت في اليقظة الوطنية وفي ازدياد عدد التنظيمات السياسية والثقافية والدينية، هذه الأخيرة التي دافعت بقوة عن الهوية العربية الإسلامية وساهمت إلى حد كبير في الحفاظ على التقاليد الثقافية والحضارية للشعب الجزائري المسلم، فتنظيمات الحركة الوطنية لعبت دورًا بارزًا في إحياء الشخصية الوطنية المسلمة التي حاول الاستعمار طمسها، كما عملت على رفع الوعي الوطني وربط المجتمع بثقافته وأصالته ودفعه إلى المطالبة بالاستقلال، وشكلت مجتمعا مدنيًا يهدف إلى التحرر من المستعمر، فجمعية العلماء المسلمين5 ماي 1931وبفضل منهجيتها وطريقتها في العمل استطاعت أن تحقق عدة مكاسب بحيث أنها أيقظت الشعب الجزائري من غفوته ودعت إلى العمل بالقرآن والسنة والحفاظ على مقومات الشعب الدين واللغة والوطن، ضف إلى المساهمة التي قدمها حزب الشعب الجزائري والكشافة الإسلامية في إرساء مقومات الشخصية الوطنية وتدعيم لبنات وأسس الدولة الجزائرية.

وإبان الثورة التحريرية الكبرى تحولت معظم هذه الجمعيات إلى سند سياسي وأيديولوجي وعسكري لجبهة التحرر الوطني، والتفت بمختلف توجهاتها وأفكارها حول "الجبهة "وهو عبارة عن منظمة ثورية تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي السابق والتحول مباشرة إلى الثورة المسلحة التي تكللت بالاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية.

وأخيرًا ورغم ما باشره الاستعمار الفرنسي من تحطيم للبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري ومحاولة خلق التفرقة والتعارض بين تنظيمات المجتمع المدني وتغيير الدور الحضاري للمؤسسات الدينية خصوصًا الزوايا والتي استعملها المستعمر لفرض الوجه الثقافي للاحتلال وتحسينه وكذا استعمال العداء المصطنع بين الأمازيغ والعرب لتفريق مؤسسات المجتمع المدني، غير أنه لا يمكن نفي وجود تنظيمات

[1] نادية بونوة،**مرجع سابق**.ص ص119-120.

المجتمع المدني خلال هذه الحقبة لأن هذه الأخيرة برهنت عن وجودها وقاومت الأوضاع الداخلية وساهمت في الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية ومقاومة الاحتلال الفرنسي، ففترة الاحتلال شهدت تبلور حركة فعالة لمؤسسات المجتمع المدني.[1]

المرحلة الثالثة:المجتمع المدني في الفترة الأحادية.

لقد عاشت الجزائر بعد الاستقلال إلى عقد التسعينيات شكلا من أشكال نظام الحكم القائم على سيطرة الحزب الواحد وما نجم عنه من مظاهر احتكار للسلطة، حيث أعطيت الأولوية لبناء مؤسسات الدولة وفقًا لتصور مسيري الحزب الواحد الحاكم، معتمدًا في ذلك . أي الحزب الواحد –على مشروعية ثورية لطالما كانت حجر عثرة في بلوغ نخب سياسة أخرى مقاليد الحكم، لذلك تكونت جل مؤسسات المجتمع المدني خلال هذه الحقبة في رحم حزب جبهة التحرر الوطني سواء على المستوى العضوي أو الوظيفي، هدفه في ذلك خلق تأييد لا مشروط لبرامجه السياسية وما كان خارجًا عنه أثناء النشأة لم يجد من السلطة الحاكمة إلا مظاهر الحذر والخوف وعدم الاعتراف الرسمي في أحيان كثيرة.

وعلى الرغم من أن فترة الاحتلال الفرنسي شهدت تبلور حركة فعالة لمؤسسات المجتمع المدني، هذه الحركة التي عكست التوجهات الفكرية والإيديولوجية المختلفة للمجتمع المدني وكانت تبشر بحركة متميزة لهذه المؤسسات بعد الاستقلال، غير أن ذلك لم يتحقق ، ولا يمكن فهم طبيعة ومشكلات مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر دون فهم طبيعة وكيفية بناء الدولة الجزائرية ما بعد الاحتلال، فلقد كان لعملية البناء هذه انعكاسات وتداعيات على بناء المجتمع المدني وأفضت طريقة بناء الدولة على تهميش وطمس المجتمع المدني أكثر مما عملت على تحريكه وتفعيله.

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه المرحلة :لقد ورثت الجزائر بعد الاحتلال وضعًا اقتصاديًا واجتماعيًا كارثيا كنتيجة للاستعمار الاستيطاني الطويل فقد أنتجت الحالة الاستيطانية مجتمعًا يسوده الفقر والحرمان الاقتصادي والثقافي، كما ساد الجهل مختلف الشرائح الاجتماعية خصوصًا بعد تحطيم الهياكل والمؤسسات العلمية التقليدية .وهذا كله صعب في تشكيل مجتمع مدني واعي لأن من مقومات نشوء مجتمع مدني فاعل توفر الوعي والإحساس بالمصلحة المشتركة والشعور بالتضامن، وهذا ما لم يتوفر في مجتمع معظمه من الريف.

كما أن الخيارات السياسية والاقتصادية التي تمت بعد الاستقلال مثلها مثل التركة الاستعمارية كان لهما أكبر الأثر على نوعية وحجم التحولات الاجتماعية والاقتصادية، فقد كان خيار الاشتراكية بخصوصياتها المعروفة وسيطرة الدولة الاقتصادية والأحادية السياسية من السمات التي أثرت على خصائص التركيبة الاجتماعية والتحولات التي عاشتها لاحقًا الجزائر وبالتالي نوعية الحركات وخصائصها المميزة، نفس

[1] نادية بونوة،**مرجع سابق**.ص ص120-121.

الحال بالنسبة لميزان القوى العام داخل المجتمع الجزائري بين مختلف طبقاته وشرائحه فالمعطيات المتوفرة حول تشكل المجتمع المدني تسمح لنا بالقيام بنوع من التوليف بين الكلي والجزئي بين المؤسسات والهياكل الاجتماعية وبين معايشات الأفراد المجندون داخلها.

كما قامت الدولة الجزائرية بسلسلة من التأميمات للمصالح الاقتصادية الفرنسية والغربية في كثير من القطاعات مباشرة بعد الاستقلال في القطاعين الزراعي والصناعي، فأممت الأراضي الواسعة التي كان يملكها المعمرون وفي نفس الوقت انطلقت في عمليات استثمار واسعة اعتمادًا على مداخيل النفط والغاز وباشرت بتجسيد مشاريع التنمية والمخططات المختلفة التي استغرقت طوال فترة ما بعد الاستقلال ولغاية بداية الثمانينيات كقاعدة ومؤسسات اقتصادية واجتماعية كونت الإطار الذي لا يمكن من دونه فهم نوعية وخصائص تشكل مؤسسات المجتمع المدني.

سمحت عمليات الاستثمار الواسعة والسريعة بخلق قاعدة اقتصادية ونواة عمالية في القطاع العام المملوك للدولة، بالإضافة التي تلك المتواجدة في القطاع الخاص الذي لم يتوقف عن النمو خلال هذه الفترة حتى ولو كان بوتيرة أقل من تلك المسجلة في القطاع العام، القطاع الخاص الذي اعتمد على نفس المنطق الريعي السائد وطنيًا من خلال العلاقات المتميزة التي أوجدتها القوى المالكة له مع مستويات عدة من مراكز القرار السياسي والاقتصادي الرسمي، هذا القطاع الوطني الذي لم يستثمر خارج بعض الصناعات الخفيفة التحويلية والخدمات وهو ما لم يسمح له بخلق تمركز عملي وصناعي كما سيكون بالنسبة للقطاع العام الذي اعتمد على صناعة أكثر تنوع ركزت على الصناعات المصنعة، مما منح الدولة الوطنية مكانة رب العمل الأول وأضفى بالضرورة أبعادًا سياسية على كل الحركات الاجتماعية الاحتجاجية والعلاقات التي ميزت عالم الشغل والمؤسسة الصناعية[1].

كما أن التحولات التي تمت في القطاع الزراعي تحت تسمية تجربة التسيير الذاتي ثم بعدها الثورة الزراعية اعتمدت على نفس المنطق الريعي السائد وطنيًا وقواعده التسييرية، والذي ظهرت عليه الكثير من السلبيات كضعف الإنتاج وسوء التوزيع والندرة مما ساهم في بروز الشروخ الأولى على نموذج التنمية الذي قادته فئات بيروقراطية وتكنوقراطية، فالمنطق الريعي التوزيعي الذي اعتمده نموذج التنمية المتبع في الدولة كفاعل مركزي بل أحادي ليس في الميدان الاقتصادي بل وحتى في باقي الميادين الاجتماعية والثقافية عرف بروز الكثير من الشروخ ابتدءا من النصف الثاني من السبعينيات، فظهرت العديد من الأزمات كأزمة البطالة، النقل، السكن ومسألة التعريب، مما أدى إلى تشجيع بعض الحركات والشخصيات الوطنية على التعبير السياسي الجماعي والعلني للمطالبة السياسية في قضايا وطنية ودولية، فعرفت هذه الفترة تنظيم المظاهرات العلنية الأولى للتيار الإسلامي المكتفي حتى هذه الفترة بالعمل السري المحدود.

[1] نادية بونوة،**المرجع سابق**.ص ص 122-123.

ولم يكن هذا الوضع سائدًا في الجزائر فحسب وإنما في باقي الدولة العربية، فبعدما حصلت الدولة العربية على استقلالها الذاتي وتخلصت من السيطرة الاستعمارية باشرت في تأسيس مؤسسات الدولة بنفس النمط والتركيبية الاستعمارية، أي أنها عبارة عن إرث استعماري .لهذا يرى **حمزة علوي** أن الدولة جاءت إلى مجتمعات العالم الثالث عن طريق الاستعمار، ومشكلة هذه المؤسسات اليوم ليست عائدة إلى عدم قدرة مجتمعات العالم الثالث على استيعاب مفاهيم المواطنة والمساواة واحترام القواعد والقوانين الوضعية، ولكن المشكلة الرئيسية هي أن الدولة العربية تأسست عن طريق برجوازية استعمارية أجنبية خلفتها هذه الأخيرة.

مرحلة الثالثة: مرحلة التعددية 1989 إلى يومنا.

شكلت أحداث 5 أكتوبر 1988 ، تعبيرا عنيفا عن التذمر الشعبي المتزايد، نتيجة تدني الظروف الاجتماعية عقب إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وعمليات الإصلاح التي عرفتها جميع القطاعات الوطنية، كما شكلت تعبيرا عن رفض الشعب لأساليب تسيير الأزمة، وانتشار الفساد والمحاباة وتبديد المال العام، كما عبرت عن لفظ المجتمع للنظام القائم، وتوقه إلى الحرية والديمقراطية، كما شكلت هذه الأحداث ضربة عنيفة، لنظام هزت أركانه أزمة متشابكة الأطراف، وهزة اجتماعية ذات طابع عنيف حملت مطالب جذرية للتغيير سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، دفعت رئيس الجمهورية إلى تقديم برنامج إصلاحي شامل، يقوم أساسا على تغيير طبيعة النظام بإلغاء النظام الأحادي والخيار الاشتراكي، والتحول إلى النظام الديمقراطي الليبرالي والتعددية السياسية، وضمان حق الأفراد في إنشاء الجمعيات والتنظيمات المختلفة، دون قيد أو شرط، حسب نص المادة 40 من دستور فبراير1989. وتضم المرحلة الثانية من حكم الرئيس بن جديد، التي تعد مرحلة انبعاث تنظيمات المجتمع المدني انتشار غير مسبوق لظاهرة تكوين الجمعيات في المجتمع الجزائري، ولعل ما زاد في كثافة هذه الظاهرة تبني الخطاب الرسمي لها وتشجيعها ماديا ومعنويا، وقد شهدت تنظيمات المجتمع المدني حيوية كبيرة، من حيث العدد وعدد المنخرطين في حكم الرئيس الشاذلي بن جديد وذلك من سنة 1989 إلى سنة 1992 حيث عمل النظام على تشجيع تشكيلها، وتقديم الدعم المادي لها، فتشكلت الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها وإيديولوجياتها، حتى بلغت في الساحة السياسية الستين حزبا، ولقد شكل فضاء المجتمع المدني مجالا كبيرا، للصراع بين الأحزاب ذات الجذور الشعبية، خاصة الوطنية والإسلامية منها، حيث استثمرت الحركة الإسلامية في حقل المجتمع المدني من خلال جمعيات المساجد والجمعيات الخيرية والدعوية، كما أنشأ حزب" الفيس "المحل النقابة الإسلامية للعمل، والرابطة الإسلامية للطلبة.

كما تحولت جمعية من جمعيات المجتمع المدني للإخوان المسلمين إلى حزب سياسي في شهر ماي 1991، هو حركة المجتمع الإسلامي، حركة مجتمع السلم حاليا، وبالمقابل استثمر التيار الوطني في جمعيات الأسرة الثورية والمنظمات الجماهيرية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني وأنشأ العديد من

الجمعيات، كما ظهرت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان وعدة جمعيات ثقافية ودعوية واجتماعية أخرى، فاق عددها الآلاف[1].

ومع توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 ، واستقالة الرئيس بن جديد وحضر نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحل الجمعيات المساندة لها، دخل المجتمع المدني مرحلة أخرى، مع نهاية المرحلة الثانية من حكم الرئيس بن جديد، تزامنت مع دخول الجزائر في أزمة سياسية كادت تعصف بالبلاد، وهي مرحلة انحصار نشاط جمعيات المجتمع المدني، حيث غابت عن التواجد في الكثير من مناطق البلاد، خاصة بعد اغتيال بعض الرموز القيادية فيه، كالشيخ بوسليماني رئيس جمعية الإرشاد والإصلاح، وعبد الحق بن حمودة الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين وغيرهم، وزحف آلة القتل والعنف على كامل الشعب بمختلف فئاته، وأصبح الإشكالية التي تواجه المجتمع بداية التسعينيات.

وفي نفس السياق يقول **سعد الدين إبراهيم**" أن عملية بناء مؤسسات الدولة القطرية جاء لتكريس كيانها الحديث وتعزيز بقاءها وصمودها خارجًيا وداخليًا، و... شرعية واقعية عليها في مواجهة الآخرين الدولة القطرية الأخرى في الوطن العربي والدول الأجنبية أو في مواجهة مواطنيها الذين ربما تردد بعضهم...بشرعيتها القانونية وحظيت المؤسسات السيادية بأهمية خاصة وهي لا تزال أداة رئيسية لفرض هيمنة الدولة والنظام على كل الجهات والجماعات وهذا ما أدى إلى هيمنة الدولة حيث يرى **أحمد شكر الصبيحي** أن هذا الأمر أدى إلى إلحاق المجتمع بالمؤسسة السياسية بل ذوبان المجتمع في الدولة وهيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني، وتعاظم البعد السياسي الإرادي على صعيد الممارسة السياسية والحركات الثقافية والفكرية .ويعبر عن ذلك بقوله " إن جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائًقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية، فالدولة العربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي ل–دولنة – المجتمع ومنع قيام أي حركة تجنيد اجتماعية تحد من سلطاتها " ويضيف " وصارت تنظر إلى أي حركة أو إشارة تصدر عن المجتمع على أنها معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة ... بعبارة أخرى إن الدولة العربية في محاولتها تسييس المجتمع المدني بشكل كامل قادت هذا المجتمع إلى الانهيار، ففي إطار تحويل أي ممارسة أو نشاط فردي أو جماعي ثقافي أو اقتصادي إلى نشاط ذي طبيعة سياسية فإن هذه العملية أدت إلى خلق الدولة الشمولية والسلطة المطلقة كل هذا يجعل من المجتمع المدني العربي مجتمع عقيم وجامد وتابع وعديم الفاعلية سواء في مساهمته في صنع السياسات والقرارات أو في بناء الصرح الديمقراطي أو في تكوين ثقافة حرية التعبير التي هي أساس كل الحريات والحقوق[2].

---

[1] سفيان ريملاوي،**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر"دراسة حالة بلدية الجزائر الوسطى**.(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص:إدارة الموارد البشرية،جامعة الجزائر3)،2010.ص85.

[2] سفيان ريملاوي،**المرجع السابق**.ص86.

المطلب الثاني:مقومات المجتمع المدني في الجزائر.

نتناول ضمن هذا المطلب مقومات المجتمع المدني في الجزائر كالتالي:

أولا: المشاركة السياسية:

تجلت المشاركة السياسية في الجزائر في مصادقة الشعب الجزائري على دساتير الدولة الجزائرية وعلى مختلف التعديلات التي أجريت عليهم مند الاستقلال إلى يومنا هذا،حيث تم إجراء استفتاء شعبي قبل إصدار الميثاق الوطني بتاريخ 5جويلة 1976 بعدها حضر مشروع دستور عرض على الاستفتاء الشعبي بتاريخ 1976/11/19 كما تم إجراء تعديل جزئي لدستور 1976في استفتاء 03نوفمبر1988 تم بموجبه استحداث منصب رئيس الحكومة وإقرار المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان ثم تبعها إعداد مشروع دستور جديد عرض على الاستفتاء الشعبي بتاريخ 1989/02/23 كما أجري استفتاء شعبي رسمي على أول دستور جزائري يكرس النظام الليبرالي قائما على التعددية الحزبية ثم التعديل الذي أجري على نفس الدستور فيما يخص اللغة الأمازيغية التي أصبحت بعد الاستفتاء لغة وطنية مع اللغة العربية.

وعليه يمكن القول أن المشاركة السياسية في الجزائر لم تخرج عن الإطار الشكلي المتمثل في تعدد قنواتها وآلياتها وبقيت المشاركة الفعلية من نصيب الأقلية والمتمثلة في المؤسسة العسكرية [1]

ثانيا:الممارسة الإعلامية: بالرغم من وجود ترسانة من القوانين التي تؤكد على تنظيم حرية الصحافة،ابتداء من قانون الإعلام لسنة 1990 الذي نص في مادته الرابعة عشر على وضع حد لاحتكار الدولة لوسائل الإعلام وما يعنيه ذلك من فتح المجال أمام الرأي العام لامتلاك أو المساهمة في إنشاء وسائل إعلام باستثناء الوسائل السمعية البصرية، لكن صدور قوانين ومراسيم أخرى أدى إلى تقييد الممارسة الإعلامية وإفراغها من مضمونها.

لقد أفضت القيود والمعيقات المتعددة إلى الحد من حرية الإعلام في الجزائر، بل وان هذه الحرية عرفت تراجعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة في ظل استمرار سياسة غلق الساحة الإعلامية ودفع الناشرين والصحافيين إلى ممارسة مزيد من الرقابة الذاتية بغية الاستمرار في نشاطهم المهني.[2]

ثالثا:الأحزاب السياسية: لقد كانت الأحزاب السياسية ومازالت من المؤسسات الضرورية للعملية الديمقراطية لما لها من دور في تنمية الرأي العام والتعبير عنه في القضايا الرئيسية بين الفرد والدولة.

[1] سعاد بن قفة،**المشاركة السياسية في الجزائر "آليات التقنين الأسرى نموذجا"1962-2005**.(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع،تخصص:علم اجتماع التنمية،قسم العلوم الاجتماعية،جامعة محمد خيضر بسكرة)2012/2011.ص52.

[2] صالح زياني،الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات وآليات الممارسة الديمقراطية**مجلة دفاتر السياسة والقانون**،عدد خاص أفريل 2011.ص ص321-322.

وعليه عادة ما تقوم هذه الأحزاب بتقديم نفسها على أنها المعبر الفعلي عن تطلعات ومطالب المواطنين، وإنها الآلية الأساسية للتعبير وكذلك تجميع المصالح والعمل على بلورتها في شكل بدائل لسياسات عامة.

إن ما يلاحظ عن الظاهرة الحزبية في الجزائر إفراغها من محتواها ويبدو أن الانفتاح السياسي الواعد في بداياته الأولى لم يفض إلى ترسيخ ونضج في العمل الحزبي.

إن انغلاق النظام السياسي بعد فترة قليلة من الانفتاح، وتشبثه بفكرة السلطة المركزية غير القابلة للتداول أو الاستحواذ جعل من الأحزاب السياسية تتنافس فقط على جزء من السلطة عادة ما تكون سلطة محلية أو نيابية دون التنافس على السلطة المركزية.[1]

المطلب الثالث:المكانة القانونية للمجتمع المدني في الجزائر.

عرفت الجزائر تشريعات المجتمع المدني العديد من التطورات،ارتبطت في مجملها بالتوجهات السياسية والإيديولوجية التي صاحبت كل مرحلة ،فبعد الاستقلال تم العمل بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر سنة 1901م إلى غاية صدور أول قانون جزائري سنة 1971م والذي أحكم قبضة على رقابة وتسير نشاط حركات المجتمع المدني،وبعد الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر بعد إقرار دستور 1989م صدر قانون الجمعيات 31/90 ازدهرت حركية ونشاط تنظيمات المجتمع المدني في ظل هذا القانون،وبعد الإصلاحات السياسية التي أعقبت ما عُرف بالربيع العربي،صدر القانون 02/12 لإعادة هيكلة نشاط تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر.

أولا: المكانة القانونية للمجتمع المدني في ظل الأحادية الحزبية.

إن التطرق للقوانين والتشريعات الناظمة لنشاط تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر في ظل الأحادية الحزبية تحتم علينا أولا ضرورة التطرق إلى قانون الجمعيات الصادر في 05جويلية 1901 إبان الحقبة الاستعمارية والذي استمر العمل به إلى غاية السبعينيات القرن الماضي.[2]

تعود بداية ظهور حركات المجتمع المدني في الجزائر من الناحية الواقعية لسنة 1901 إثرى صدور قانون الجمعيات الفرنسي في 1901/07/05 والذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير وحل الجمعيات ومن خلاله تم تأسيس العديد من الجمعيات الرياضية والثقافية وازدهرت الحركة الجمعوية في تلك الفترة في المدن الجزائرية خاصة من قبل المعمرين والوافدين والأجانب وسمحت السلطات الاستعمارية للأهالي الجزائريين إلا أنها كانت قليلة جدا حيث شكلت ما نسبته 8.53% من الجمعيات في الفترة الممتدة من 1900 إلى 1962 وأغلبها ذات طابع رياضي وفني.

[1] صالح زياني،**المرجع السابق**.ص323.

[2] بوحنية قوي وآخرون،**المجتمع المدني المغاربي ورهانات الإصلاح**.الأردن:دار الراية للنشر والتوزيع2015.ص ص117-118.

وبعد الاستقلال وتحديدا في الفترة الانتقالية من 1962إلى1971 وفقا لما هو معروف تم العمل بالقوانين الفرنسية إلا ما تعارض والسيادة الوطنية،وبخصوص قانون الجمعيات فقد استمر العمل بالقانون الفرنسي الصادر 05جويلة1962وذلك بموجب القانون 60/157الصادر في 1962/12/31 لكن أهم ما ميز هذه الفترة الانتقالية أن النظام السياسي في تلك الفترة سعى زيادة تشديد القبضة على هامش الحريات،سعيا منه للحفاظ على إستقرارية الدولة الفتية وحديثة الاستقلال وقد قيدت حركة الجمعيات في تلك الفترة،وبعد صدور المرسوم رقم 297/63 مؤرخ في14أوت 1963 والذي ينص على أنه يمنع في كافة التراب الوطني تشكيل تجمع ذو طابع سياسي وعليه تم حل العديد من الجمعيات منها جمعية العلماء الجزائريين سنة 1963 وجمعية القيم التي تأسست في فيفري 1963 حيث صدر قرار حلها سنة 1966 نتيجة نشرها لكتاب الإنسانية الإسلامية وتعاطفها مع الإخوان المسلمين في مصر،كما أصدرت وزارة الداخلية تعليمة بتاريخ مارس 1964 تطلب فيها من الإدارة إجراء تحقيقات دقيقة حول جميع الجمعيات المصرح بها ومهما كانت طبيعة نشاطها.

وفي سنة 1971صدر الأمر 71/79 ويعد هذا القانون اشتراكية نتيجة التوجه الأيديولوجي الذي انتهجته الدولة في تلك الفترة والذي اعتبر في محتواه أن الجمعية خطرا محدقا بالتماسك الوطني،بما تبديه من منافسة للدولة .

وعليه فإن قانون 1971 كان أكثر صرامة من قانون 1901 حيث فرضت بمقتضاه رقابة مشددة على حركات المجتمع المدني وعليه شلل دوره،باستثناء تلك الجمعيات التي أنشأها النظام في إطار ما يعرف باسم المنظمات الجماهيرية مثل اتحاد النساء والشباب والعمال،لكن هذا المجتمع المدني لم يكن يتمتع بتلك الاستقلالية التي من الواجب أن يتمتع بها أي مجتمع مدني وعليه اعتبر قانون الجمعيات الجزائري ذو النزعة الاشتراكية اعتبر الجمعيات مجرد أدوات في يد الدولة والحزب الحاكم في التأطير والتحكم في مختلف الفئات الاجتماعية.[1]

وعلى أثر شبه الأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدها العالم في سنة 1986 ونتيجة للحركات الاحتجاجية التي عاشتها بعض المدن الجزائرية في تلك الفترة حاول النظام السياسي الانفتاح على الحركة الجمعوية بغية إشراكها في النهوض ببعض العمليات التنموية في مجالات محددة وذلك ما ترجم من خلال قانون الجمعيات لسنة 1987والذي يحمل رقم 15/87 والمتعلق بالتنظيمات غير سياسية،ميز هذا القانون على المستوى التطبيقي هو إلغاء الاعتماد المسبق والرجوع إلى التصريح الإداري الذي كان معمولا به في ظل قانون 79/71 وبالرغم من عودة الروح الليبرالية في مسألة تأسيس الجمعيات وتسيير عملها تم التراجع عليها بمقتضى المرسوم الصادر في تاريخ 02 فيفري 1988 حيث عاد ومنح للإدارة مرة

[1] بوحنية قوي،**المرجع السابق**.ص ص118-122.

أخرى صلاحيات واسعة في بسط رقابتها أثناء تأسيس الجمعيات،وعليه فإن الانفتاح القانوني على مستوى نشاط حركات المجتمع المدني بقي ناقصا ولا يتماشى وجملة التحولات التي تعيشها البلاد في تلك الفترة،واستمرت هذه الحالة إلى غاية نشوب أحدث 5أكتوبر 1988.

ثانيا:المكانة القانونية للمجتمع المدني في ظل التعددية.

على إثر أحداث 05أكتوبر1989 تم اعتماد فكرة التعددية والانفتاح في المجال السياسي وتبني نظام اقتصاد السوق وذلك ما ترجمه دستور 1989 والذي أسس إلى مرحلة جديدة في الحياة السياسية،حيث تم اعتماد العديد من الجمعيات ذات الطابع السياسي،كما تم فتح المجال بحرية أمام تأسيس الجمعيات المختلفة .

صدر القانون31/90 المؤرخ في 04ديسمبر 1991 المنظم والمهيكل للنشاط الجمعوي،ويعد هذا القانون نقلة نوعية في تاريخ تشريعات المجتمع المدني في الجزائر،على اعتبار أن هذا القانون كرس الحق في إنشاء الجمعيات وبسط إجراءات تأسيس الجمعيات وقام بالتقليل من العديد من القيود البيروقراطية التي تحول دون تأسيس الجمعيات ،إذ نصت المادة 32منه "إن حق الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن طريق الجمعية من الحقوق الأساسية والحريات الفردية والجماعية مضمون".

كما نصت المادة 39 من نفس الدستور "أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات مضمونة للمواطن" ورغم المشاكل والسلبيات التي شهدها المجتمع المدني في ظل القانون 31/90 إلا أنه لا يمكن إنكار أن حركية المجتمع المدني ازدهرت وانتعشت في ظل هذا القانون الذي صاحب فترة الانفتاح التي شهدتها البلاد في أعقاب تبني التوجهات الليبرالية .

واستمر العمل بالقانون 31/90 إلى غاية مطلع سنة 2012 ،وعلى اثر موجة ما عُرف بالربيع العربي في الدول العربية وما نجم عنه من سقوط للأنظمة وبروز الدور الفاعل الذي لعبته حركات المجتمع المدني في إسقاط الأنظمة وتحقيق الانفتاح السياسي وفي ظل هذه المتغيرات المتسارعة سارع النظام السياسي في الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات السياسية للحيلولة دون وصول مد ما عُرف بالربيع العربي وقد ترجمت هذه الإصلاحات في خطاب رئيس الجمهورية المتلفز يوم 15 أفريل 2011 والذي من خلاله تم تشكيل ورشات لإعادة النظر في القوانين وثيقة الصلة بالحياة السياسية،حيث أعيد النظر في قانون الانتخابات وقانون تنافي العهدة البرلمانية وقانون الأحزاب السياسية وقانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وقانون الإعلام وقانون الجمعيات،حيث صدر القانون 06/12 المؤرخ في جانفي 2012 وقد تضمن هذا القانون حوالي 73 مادة أن القراءة الأولية لنصوص هذا القانون توحي وتؤكد

ليبرالية التوجه من قبل المشرع،إلا أنه سعى إلى فرض نوع من التقييد على نشاط حركات المجتمع المدني وهذا ما نلمسه من خلال استقراء النصوص القانونية.[1]

ففي الباب الأول من هذا القانون تناول المشرع الأحكام العامة وحددت المادة الأولى منه:أن هذا القانون يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وتسيرها ومجال تطبيقها أما المادة الثانية فقد عرفت الجمعية بأنها تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة ،أما الباب الثاني تناول المشرع طرق تأسيس الجمعيات وحقوقها وواجباتها ووضع شرط الجنسية وبلوغ سن 18سنة والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية،من أهم الشروط الواجب توافرها في مؤسسي الجمعية ،هذا بالإضافة أن لا يكون الأعضاء المسيرين محكوم عليهم بجناية أو جنحة تتنافى ونشاط الجمعية،كما أن اجتماع التأسيس من الواجب أن يكون في جمعية عامة وبحضور محضر قضائي وبعدها تتم المصادقة على قانونها الأساسي.

الجديد الذي جاء به القانون 06/12 هو فكرة إنشاء الجمعيات مابين الولايات والجمعيات الولائية،كما اشترط المشرع في الجمعيات ما بين الولايات على الأقل 21عضوا ويجب أن تجمع بين ثلاث ولايات،أما بالنسبة للجمعيات الولائية يجب أن تظم 15عضوا وتجتمع فيها على الأقل بلديتين،وبخصوص الجمعيات الوطنية فقد اشترط أن تظم 25عضوا منبثقين عن اثني عشر ولاية، ويخضع تأسيس الجمعية بحسب المادة 07 إلى تصريح تأسيسي وإلى وصل تسليم والذي يمنح بحسب طابع الجمعية:

. المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للجمعيات البلدية.

. الولاية بالنسبة للجمعيات الولائية.

. الوزارة المكلفة بالداخلية بالنسبة للجمعيات مابين الولايات والجمعيات الوطنية.

وفي حال رفض اعتماد الجمعية،يجب على السلطة التي رفضت اعتماد الجمعية أن تعلل قرار رفضها،ويحق للجمعية الطعن في قرار الإدارة أمام الجهات القضائية المختصة عن طريق تحريك دعوى إلغاء القرار القاضي برفض اعتماد الجمعية، وذلك خلال مدة ثلاث أشهر التي تلي التبليغ بالقرار،فإذا صدر القرار لصالح الجمعية يمنح لها الاعتماد وجوبا وصل التسجيل ومُنحت الإدارة مدة ثلاث أشهر ابتداء من تاريخ انقضاء الأجل لها لرفع دعوى أمام الجهات المختصة . القضاء الإداري . لإلغاء تأسيس الجمعية ويكون هذا الطعن غير موقف للتنفيذ وهذا حسب المادة13 من نفس القانون.[2]

[1] بوحنية قوي،**المرجع السابق**.ص ص122-130.
[2] بوحنية قوي،**المرجع السابق**.ص ص130-131.

وقد منع القانون الجديد على الجمعيات الحصول على هبات من الدول والمؤسسات الأجنبية إلا بعد الموافقة عليها من قبل السلطات والهيئات المختصة وقد حددت المادة 29 الموارد المالية للجمعيات على سبيل الحصر وهي محصورة فيما يلي:

- اشتراكات الأعضاء.
- المداخيل المرتبطة بنشاطات الجمعية وأملاكها.
- الهبات النقدية والعينية والوصايا.
- مداخيل التبرعات.
- الإعانات التي تقدمها الدولة والولاية والبلدية.

إن تتبع التطور القانوني لتشريعات المجتمع المدني في الجزائر يؤكد أن تشريعات المجتمع المدني ترتبط ارتباطا وثيقا بالتوجه الإيديولوجي الذي تعتمده الدولة،حيث تم تضييق الخناق على حركات المجتمع المدني في ظل الأحادية الحزبية،وعاد وانتعش دورها في ظل الانفتاح والليبرالية التي عرفتها البلاد،وهذا ما جعل تطور تشريعات المجتمع المدني يهين التطورات السياسية التي تعيشها البلاد،وما صدر قانون 06/12 دليل على ذلك أين حاول هذا القانون إجراء نوع من الإصلاحات على قانون الجمعيات لكن في الحقيقة أن مبادرة إصلاح قانون الجمعيات في حد ذاته بحاجة إلى إصلاح.[1]

المطلب الرابع:معوقات المجتمع المدني في الجزائر.

يمكن تقسيم معوقات المجتمع المدني في الجزائر إلى معوقات خارجية وأخرى داخلية:

أ – معوّقات البيئة الخارجية

. الأزمة الأمنية الخانقة :وهي ذات أبعاد متعددة أدت بالبلاد إلى حالة عدم الاستقرار، بدءاً بأحداث 5 تشرين الأول/أكتوبر 1988 وتبني الجزائر التعددية السياسية وفق مجريات عملية التحول الديمقراطي، ما اضطر البلاد إلى القيام بعدة إصلاحات كان لها انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري لأنها أدت إلى:

ـ إنهاء العمل بالقوانين التي كانت تضمن الوظيفة ومنصب الشغل الدائم للجزائريين.

ـ تسريح العمال؛ وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير.

ـ الاستقلالية الجمعوية :رغم ما تقدمه الدولة من مساعدات لتدعيم مؤسسات المجتمع من دعم مادي متمثل بالإعانات المالية ، إضافة إلى تنظيم دورات إعلامية وتدريبية لإطارات الجمعيات، إلا أن هذه المساعدات ما هي إلا طريقة للسيطرة والاحتواء، وذلك من خلال الدعم المالي التفضيلي وفق معادلة

[1] بوحنية قوي ،**المرجع السابق**.ص131.

الاقتراب والابتعاد من السلطة، ما يبقي الجمعيات في حالة تبعية دائمة للدولة، وينتج من ذلك ظاهرة تسييس معظم مؤسسات المجتمع المدني، وتحولها إلى قنوات لتحقيق المشاريع الحزبية .وهنا نلاحظ أن الجمعيات تخلط بين مفهوم العمل الحزبي ومفهوم العمل الجمعوي، ربما بسبب حداثة التجربة وعدم نضجها.

ـ تهميش المجتمع المدني:رغم ما نراه من تشجيع وبشدة في الخطابات الرسمية لمؤسسات المجتمع المدني بكونه ضابطاً اجتماعياً مهماً وقاعدة تحتية ضرورية للبناء الديمقراطي، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك لكون المؤسسات الحكومية تتعمد استبعاد مؤسسات "**المجتمع المدني**" في العديد من مناقشاتها وقراراتها الهامة المرتبطة بصنع السياسات العامة.

ـ ظاهرة اللامبالاة: بحيث أصبح الفرد الجزائري غير مكترث بالقضايا السياسية ولا حتى بالمشاركة فيها، وهذا بسبب:

ـ عدم القدرة على تجنيد العنصر المتطوع والذي يعتبر من عناصر الأساسية للعمل الجمعوي.

ـ عدم الثقة في كل ما يرمز إلى الدولة، وبالأخص الجمعيات والأحزاب السياسية التي لا تظهر إلا في المناسبات، ما خلق هوة كبيرة بين المجتمع ومؤسسات الدولة.

ـ غياب دور الإعلام الذي من شأنه إبراز دور وعمل هذه الجمعيات وتقريبها من المواطن.

ـ تبني جُل الجمعيات أفكاراً وقضايا غريبة على المجتمع الجزائري، بدلاً من العمل على إحياء العادات والتقاليد والقيم الجزائرية الإسلامية وفق ما يخدم المصلحة العامة[1].

ب ـ معوّقات البيئة الداخلية:

وبقصد بها العراقيل الكابحة للفعالية الوظيفية للجمعيات بمختلف أنواعها والنابعة من الجمعيات في حد ذاتها وتتمثل بالآتي:

ـ غياب مصادر التمويل الذاتي :مصادر التمويل الذاتي للجمعيات الجزائرية ضعيف جداً، ما يحد من قدرتها على أداء أدوارها الفعالة والإيجابية اللازمة، ويدفعها إلى الاعتماد الكلي على دعم الدولة وهذا ما يجعلها خاضعة لها عوض التأثير فيها.

ـ غياب الشفافية والديمقراطية في التسيير :حيث تعاني أغلب مؤسسات المجتمع المدني مشاكل تسييرية أدت في الكثير من الأحيان إلى انشقاقات انتهت إما إلى زوالها أو تجميد عملها.

ـ عدم وضوح برامج وأهداف جمعيات المجتمع المدني في الجزائر بسبب النشأة غير السوية.

ـ الانفرادية في اتخاذ القرار نتيجة سيطرة الزعامات القيادية وعدم فتح المجال للمشاركة وهي صفة جل مؤسسات المجتمع المدني الجزائري.

[1] عمر مرزوقي،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر**مجلة المستقبل العربي**.مركز دراسات الوحدة العربية،العدد432،2015. ص ص40-41.

يمكن أن نلاحظ تراجع العوامل السابقة الذكر وانحسارها خاصة مع ما تشهده الجزائر من محاولات تكريس للديمقراطية عبر التحفيز على المشاركة والمساءلة والتأسيس للحكم الراشد[1].

[1] عمر مرزوقي،**المرجع السابق**.ص42.

المبحث الثاني:وسائل الإعلام وتطورها بالجزائر.

تلعب وسائل الإعلام دورا رئيساً وفاعلاً في تشكيل سياق التحول الديمقراطي في المجتمعات المختلفة حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي.

المطلب الأول:وسائل الإعلام في فترة الحزب الواحد.

نتناول تطور وسائل الإعلام في الجزائر في ظل الأحادية الحزبية كالتالي:

. المرحلة الأولى من 1962 إلى 1965.

وقد حصلت البلاد على الاستقلال سنة 1962 وظهر في الفترة مابين جويلية ونوفمبر 1962 من الصحف التي تعكس مختلف الاتجاهات السياسية والمصالح،واستقدمت جبهة التحرير الوطني صحيفة "المجاهد "إلى الجزائر التي كانت تصدر كأسبوعية وعادت صحيفة Alger Republican ذات النزعة الشيوعية الموقوفة سنة1955 إلى الظهور،وشرع حزب الشعب الجزائري في إصدار صحيفته،ولم تستمر هذه طويلا ففي سنة 1962 تم منع كل من حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي في إطار تأسيس نظام الحزب الواحد،وتوقفت صحافة الحزبين نتيجة لذلك،وقد دعمت جبهة التحرير الوطني في الفترة مابين نوفمبر 1962 وأوت 1963 مكانتها في البلاد وأنشأت ثلاث صحف وعشر مجلات قصد نشر توجهاتها السياسية وتوفير الظروف التي تمهد نظام الحزب الواحد،ونتيجة لذلك فقدت الصحافة تنوعها.

وزيادة على هذا النقص فإنه كانت توجد في سنة 1962 عرقلة كبيرة في طريق الصحافة الجزائرية اليومية الناشئة وهذه تتمثل في وجود صحافة يومية استعمارية قوية استمرت تصدر في الجزائر بعد الاستقلال تطبيقا لاتفاقية "إيفيان" فهذه الصحافة الاستعمارية وإن كانت بدلت رسالتها الاستعمارية وعوضتها برسالة أخرى تعترف باستقلال الجزائر وبوجود أمة جزائرية غير الأمة الفرنسية وتقوم بتغطية تكاد تكون موضوعية لنشاط الحكومة المستقلة ولنشاط الجزائريين بصفة عامة،فهي رغم هذا التغيير الهام كانت دائما تمثل الوجود الفرنسي في الجزائر ، وبقيت كذلك متمسكة بما يجري بفرنسا وبتغطية النشاط السياسي الفرنسي.[1]

[1] عبد القادر قندوز،تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**،العدد:19،جوان 2015. ص134.

وكانت هذه اليوميات تصدر عدا يوم الأحد الذي كان يوم عطلة وهو يشبه نوع " الماقزين " الذي كان لها رواج كبير وإضافة إلى هذا كانت توجد سبع صحف دورية بين الأسبوعيات والشهريات، استعمارية بدأ صدورها قبل الاستقلال ، والكثير منها كان يصدر بالمدن الصغيرة مثل سطيف وتيهرت وغيرهما وكانت هذه الصحافة الاستعمارية تصدر باللغة الفرنسية ويملكها فرنسيون يحملون الجنسية الفرنسية ويسيرها كذلك صحافيون فرنسيون.

و قد حصلت البلاد على الاستقلال سنة 1962 و ظهر في الفترة ما بين جويلية و نوفمبر عدد من الصحف التي تعكس مختلف الاتجاهات السياسية و المصالح . و استقدمت جبهة التحرير الوطني صحيفة المجاهد إلى الجزائر التي كانت تصدر كأسبوعية بتونس... كما دعمت جبهة التحرير الوطني في الفترة ما بين نوفمبر 1962 و أوت1963 مكانتها.

توصف الأولى بمرحلة الغموض وهي التي تمتد من 1962 إلى سنة 1965 , حيث تميزت الفترة بلجوء السلطة الجزائرية إلى إصدار يوميات جزائرية، تعوض الصحافة الاستعمارية، وكانت أول جريدة يومية صدرت حينها في19 سبتمبر 1962 , باللغة الفرنسية أعطي لها اسم الشعب"لوبوبل"، تلتها يومية "الشعب "الوحيدة باللغة العربية والتي أنشأت في 11 ديسمبر 1962 , وبعد ذلك صدرت يوميتان جهويتان بالفرنسية الأولى بوهران، في مارس 1963 باسم الجمهورية والثانية في سبتمبر 1963 باسم النصر بقسنطينة. وفي أفريل 1964 تأسست اليومية المسائية الأولى الجزائر مساء التي كانت تصدر باللغة الفرنسية، كما أصدرت الحكومة أسبوعية جديدة بالفرنسية تحمل اسم الثورة الإفريقية في 02 فيفري 1963ومجلة" الجيش" الشهرية في جانفي 1963 , صدرت هي الأخرى بالفرنسية ثم بالعربية في مارس 1964 ,علاوة على مجلات متخصصة أخرى مثل الشهاب والمعرفة و غيرها .

ومن نتائج الظرفية لهذا التأميم أن الحكومة تمكنت من إنشاء يومية أخرى في قسنطينة وهي جريدة "النصر" باللغة الفرنسية التي أخذت مكان " لا ديبيش دي قسنطنطين " واستقرت في مقرها واستولت على مطابعها، كما أن جريدة " الشعب " باللغة العربية أخذت مكان " لاديبيش دالجيري " ونزلت بمقرها واستعملت مطابعها ، كما أعطيت مطابع " ليكودوران " لجريدة " الجمهورية " التي أصبحت تتمتع بوسائل مادية قوية وفعالة في ذلك الوقت.

. المرحلة الثانية من 1965 إلى1978

بوصول الرئيس الراحل هواري إلى سدة الحكم ، و انتهاجه للإيديولوجية الاشتراكية ، ووفق هذا التوجه تم تكريس سياسة إعلامية ، تجعل من الصحفي موظف في جهاز الدولة و مناضل يدافع عن التوجهات السياسية للبلاد.

وما يميز هذه المرحلة وعلى عكس الفترة السابقة, حيث كان المسئولون على وسائل الإعلام هم منتجو الخطاب الإيديولوجي للنظام السياسي في نفس الوقت ,وهو خطاب تعبوي تأكد عزم السلطات الجزائرية

على السيطرة الكلية على وسائل الإعلام ،وعلى توجيهها للعمل الصحفي ،بعد إصدارها للأمر535 68المؤرخ في 09 سبتمبر 1968 حيث جاء في مادته الخامسة مايلي: "يجب على الصحفي أن يقوم بوظيفته في نطاق عمل نضالي"

إن هذا الخطاب أدى ميدانيًا إلى تعرض العديد من مدراء المؤسسات الإعلامية إلى ضغوط كبيرة ليس من وزاراتهم الوصية فحسب بل تعدى الأمر ذلك ليشمل العديد من الشخصيات السياسية ،فبعض الولاة أصبحوا يتعاملون مع الصحفيين وكأنهم ملحقون صحفيون يعملون في إدارتهم، وتميزت هذه المرحلة بظهور أول لائحة خاصة بالإعلام، وتحويل يومية" لوبوبل "إلى" المجاهد "،التي سيطرت على الساحة ب 203 ألاف نسخة لوحدها، مقابل 71 ألف نسخة لباقي الصحف عام 1978 , وظهور أسبوعية جديدة بالفرنسية هي الجزائر أحداث" ألجيري اكتواليتي "في 1965 كما وضعت جميع الصحف تحت وصاية وزارة الإعلام،وعرفت نهاية هذه المرحلة التعريب التدريجي لكل من يومية" النصر "بداية من 1972و"الجمهورية "في1976.[1]

. المرحلة الثالثة:من 1979 إلى 1988.

تتميز هذه المرحلة بصدور أول قانون للإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة،القانون المؤرخ في06 فيفري 1982 ،يعتبر وجهًا شكليًا من أوجه التحول الذي عبرت عنه القيادة السياسية الجديدة في البلاد خاصة في الميدان الاقتصادي.

جاء في المادة الأولى منه ما يلي: "الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية"

يعبر الإعلام بقيادة الحزب"ج ت و"وفي إطار الاختيارات الاشتراكية المحددة في الميثاق الوطني, عن إرادة الثورة ترجمة طموحات الجماهير الشعبية يعمل على تعبئة كل القطاعات و تنظيمها لتحقيق الأهداف الوطنية.

تميزت الأوضاع الإعلامية في الجزائر خلال فترة ما قبل التعددية السياسية بمحاولة النظام الجزائري ضبط العملية لسنة 1982 وهو أول قانون ينظم مهنة الصحافة في الجزائر، حيث جاء في المادة الثانية منه" أن حرية الصحافة مضمونة في إطار مبادئ إيديولوجية الدولة"

ولوحظ خلال هذه المرحلة بداية الاهتمام الفعلي بقضايا الإعلام ووسائله، خصوصا في ظل استكمال بناء مختلف المؤسسات والهياكل السياسية والاقتصادية، وقد عرفت بداية الثمانينات حدثا سياسيا هاما تمثل في انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني، الذي أصدر أول قانون للإعلام في الجزائر عام 1982 وتناول هذا القانون لأول مرة مختلف جوانب النشاط الإعلامي، وحدد الإطار العام لموضوع الإعلام في الجزائر، كما تناول جملة من القضايا المتعلقة بالنشاط الإعلامي، وعلى ضوء نصوصه حددت المهام التي يجب أن تقوم بها وسائل الإعلام عموما والصحافة خصوصا، وهي إبراز الجهود التي

[1] عبد القادر قندوز،تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال**مرجع سابق**.ص ص134-135.

تبذلها الدولة في مجال التنمية وتوعية المواطن بأهميتها، وما يترتب عنها من فوائد،وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، وذلك بإقناعه بضرورة المشاركة الفعالة في كل الخدمات الوطنية وهكذا عرفت الصحافة في هذه الفترة توجيهات جديدة أدت إلى تطوير القطاع، لاسيما في ظل انخفاض معدلات الأمية، وارتفاع عدد القراء، وكذا تجهيز مختلف مؤسسات الصحافة المكتوبة بوسائل طباعة حديثة.[1]

المطلب الثاني:صحافة التعددية في ظل التحول الديمقراطي وقانون الإعلام لعام2012.

أولا:مفهوم صحافة التعددية.

هي إحدى مظاهر ومجالات التكريس للتعددية السياسية ويقصد بها تعدد وتنوع وسائل الإعلام من حيث الطبيعة والملكية والاتجاهات بطريقة مقننة، فالتوجهات السياسية المختلفة تترجم في تعدد الأفكار والاتجاهات مما يتطلب تعدد منابر التعبير عن هذه لاتجاهات، هذه المنابر تتمثل في وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة المكتوبة والسمعية البصرية، كما تعني التعددية الإعلامية وجود خصائص مميزة للوسائل الإعلامية عن بعضها البعض من حيث المضمون والنمط والاتجاه السياسي وتسودها نوعين من الملكية خاصة وعمومية، وترتبط صحافة التعدد كثيرا بحرية الصحافة ولا يمكن لإحداهما أن تقوم بدون الأخرى.[2]

ثانيا: مفهوم التحول الديمقراطي.

تناول العديد من الباحثين مفهوم التحول الديمقراطي من منظورات متعددة، فنجد مثلاً الباحث "دوبري" يركز على بيئة التحول الديمقراطي، معتبراً أن هذا الأخير يولد في خضم تغير الأنظمة على إثر الأزمات السياسية التي تتوقف على العلاقة بين مختلف القطاعات أما "**صموئيل هنتنغتون**" فيرى أن التحول هو اختزال الممر بين مرحلتين :مرحلة الاستبداد ومرحلة إلى تأسيس السلطة الديمقراطية وترسيخها، بينما يذهب الباحث "**غاي هرمت** " الحديث عن التحول الديمقراطي من الناحية المنهجية الصرفة فهو حديث عن شيء لا وجود له من جهة، وموجود ويحدث في أكثر من مكان من جهة أخرى ولذلك فالتحول الديمقراطي يعد شيئاً بسيطاً ومعقداً في الوقت نفسه، إذ تم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين دون وعي به كما حدث في المجتمعات الغربية، وأما اليوم فيتم بوعي تام وبإرادة مقصودة وبناء على ما سبق يتضح أن التحول الديمقراطي هو:

أ – عملية انتقال من وضع استبدادي إلى وضع ديمقراطي.

ب – عملية تدريجية ومرحلية وليست طفرة فجائية.

---

[1] عبد القادر قندوز،تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال**مرجع سابق**.ص ص135-136.

[2] صبيحة بخوش،تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**،العدد:23 ،2016. ص ص58-59.

ج – ليس هو الديمقراطية، وإنما هو شرط للوصول إليها وقد أخذ بعض ملامحها كالتعددية الحزبية، حرية الصحافة وحقوق الإنسان[1].

ثالثا: دور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي.

أثبتت المتغيرات العديدة التي ساهمت في عمليات التحول الديمقراطي بالتأكيد على دور وسائل الإعلام كوسيلة مساعدة على التغيير السياسي،بعدما كانت أداة لإحكام السيطرة السياسية في العديد من النظم السياسية التي تميزت بأنها تسلطية،إلا أن الاهتمام بهذا الدور لم يكن يلقى اهتماما واضحا في الدراسات المتعلقة بالتحول الديمقراطي نظرا لتركيزها على دور النخب الجديدة (المدنية) في عملية التحول مقابل النخب التقليدية(العسكرية) ولم ترقى المؤسسات الاجتماعية بما فيها وسائل الإعلام إلى اهتمام بعض الباحثين في تحليلهم لعوامل التحول الديمقراطي ،إلا أن البعض الآخر كان ينظر إليها نظرة إيجابية على أساس أنها أداة أساسية في عملية التحول من نظم استبدادية إلى نظم ديمقراطية.

- الاتجاه الأول: يؤكد على الدور السلبي لوسائل الإعلام في عملية الانتقال من النظم التسلطية إلى نظم ديمقراطية حيث لا توجد هناك علاقة تؤكد على هذا الدور ،بل بالعكس من ذلك قد ساهمت إلى حد بعيد في توطيد النظم التسلطية من خلال تبنيها لمواقف إيديولوجية عززت من فرص نفوذ الفئات المسيطرة داخل النظام السياسي(وظيفة مساندة للسلطة) وبذلك تمثل وسائل الإعلام أداة لاستمرار النمط السياسي المسيطر ومصدرا لحماية شرعية النظام السياسي وعاملا مهما في استمرارية النخب التقليدية في السلطة.
- الاتجاه الثاني:ويمثل الفئة التي تشكك في إمكانية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام خاصة في المراحل الأولى لعملية التحول الديمقراطية حساسية المرحلة وما يمكن أن ينتج عنها من انتكاسة ،حيث أن وسائل الإعلام لا تساهم بشكل جدي في تهيئة الظروف العامة لعملية التحول ،بل أن التجارب العديدة في بعض الدول أثبتت أنها عملت على إبقاء الوضع القائم في ظل استمرار سيطرة السلطة على هذه الوسائل،مما يجعل من ديمقراطيتها من المهام الأساسية في عملية التحول.
- الاتجاه الثالث:ينظر بإيجابية لأهمية دور وسائل الإعلام في دمقرطة المجتمع نظرا لما يمكن أن تقدمه في نشر القيم والثقافة الديمقراطية ،فهو بذلك من الأسس التي يُعول عليها في مرحلة التحول لما تمثله من قوة تأثير ومصداقية وانتشار في المجتمع،ويؤكد هذا الاتجاه على وجود رابط

[1] عمر مرزوقي ،**مرجع سابق**.ص35.

قوي بينها وبين نشر القيم الديمقراطية خاصة في المجتمعات التي تشهد المراحل الأولى من التحول خاصة في ظل السرعة على نقل الأخبار والمعلومات والقدرة على تفسيرها. [1]

واستخلاصا من مواقف التوجهات الثلاثة المختلفة يمكننا القول أن لوسائل الإعلام دور في عملية التحول الديمقراطي سواء كان هذا الدور إيجابي أو سلبي،يبرز هذا الدور من خلال تكريس وسائل الإعلام لقيم ومبادئ النظم التسلطية أو من خلال نشر ثقافة الديمقراطية ومبادئها من أجل تأسيس مجتمع ديمقراطي.

رابعا:الإعلام التعددي في ظل التحول الديمقراطي وقانون الإعلام2012.

بموجب دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة التعددية السياسية والتي تطلبت إعادة النظر في كافة السياسات الحقلية القائمة،وترجم ذلك عمليا بإصدار مجموعة من القوانين أهمها قانون الإعلام 1990 الذي أسس لسياسة إعلامية جديدة قوامها التعددية الإعلامية وحرية الصحافة والاحترافية، واضعا بذلك حدا لاحتكار الدولة لوسائل الإعلام،وبسبب تركيزه على تحرير قطاع الصحافة المكتوبة دون السمعي البصري فقد تطلب ذلك إعادة النظر فيه، وهكذا وبعد أكثر من عشريتين من الزمن عدل بقانون الإعلام لسنة2012 .

جاء هذا القانون بعد مخاض طويل وعسير حيث تطلب إعداد وثيقة المشروع عقد وزارة الاتصال لأكثر من70 اجتماعا وجلسة عمل وإجراء مشاورات مع المعنيين من القطاع من صحفيين وناشرين وقضاة ومحامين وجامعيين وناشطين حقوقيين، وهو المشروع الذي تحفظ عليه مجلس الحكومة في اجتماعه ليوم 20 أوت 2011 لما تضمنه من أحكام لا تتماشى وتعهدات رئيس الجمهورية خاصة ما تعلق برفع التجريم عن الصحافة، وطلب من وزير الاتصال تقديم قراءة ثانية للمشروع تتماشى وتوجيهات مجلس الحكومة، وهو ما تم بالفعل إذ أعيد النظر في بعض البنود وعرض على البرلمان خلال الدورة الخريفية 2011 ، وبعد المناقشة تم التصويت عليه بالأغلبية من طرف أعضاء غرفتي البرلمان على التوالي في14 و 22 ديسمبر 2011 .

من خلال مجمل مواد القانون يمكننا حصر الجديد في النقاط التالية:

1-**ضبط قواعد ممارسة المهنة:**حدد القانون بدقة المبادئ والقواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام وحرية الصحافة، وكذا المقصود بأنشطة الإعلام حيث نصت المادة الثالثة على" :يقصد بأنشطة الإعلام في مفهوم هذا القانون العضوي كل نشر أو بث لوقائع أحداث أو رسائل أو أراء أو أفكار أو معارف عبر أية وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو الكترونية وتكون موجهة للجمهور أو فئة منه[2]."

[1] مصطفى عوفي والطيب بلوصيف،الإعلام والتحول الديمقراطي**مجلة علوم الإنسان والمجتمع**،العدد:9، مارس 2014.ص ص89-90.
[2] صبيحة بخوش،**مرجع سابق**.ص65.

2-تأسيس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة :نصت المادة 40 من القانون على إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى مهمة القيام بعدة وظائف تصبو كلها في سياق تشجيع وتدعيم وترقية وضمان الممارسة الإعلامية على أسس تعددية وهي الهيئة المخولة بمنح رخص إصدار النشريات الدورية إلى جانب الصحافة الالكترونية وهذا تماشيا ومضمون المادتين 11 و 13 من القانون، كما تعود لها صلاحية إيقاف أية نشرية بسبب عدم احترامها للشروط المنصوص عليها في المادة 26 والمتعلقة بالمعطيات العامة عن النشرية .وبذلك تكون هذه السلطة قد حلت محل المجلس الأعلى للإعلام الذي حل سنة 1993 وبالنظر إلى تشكيلتها التي تضم 14 عضوا، نصفهم معين والنصف الآخر منتخب من قبل الصحفيين، تكون الأسرة الإعلامية قد حققت أحد مطالبها وهي العودة بالصحافة إلى أصحابها الحقيقيين.

3-إدراج مصطلح السمعي البصري :بحيث لأول مرة يتضمن قانون متعلق بالإعلام هذا المصطلح وذلك من خلال الباب الرابع منه الذي جاء تحت عنوان" النشاط السمعي البصري"، وحدد من خلال المادتين 58 و 60 المقصود بالنشاط السمعي البصري وكذا خدمة الاتصال السمعي البصري.

4-تحرير قطاع السمعي البصري :يتضح ذلك من خلال مضمون المادة 61 التي حددت الهيئات المخول لها ممارسة نشاط السمعي البصري والمتمثلة في:

. هيئات عمومية.

. مؤسسات وأجهزة القطاع العمومي.

. المؤسسات أو الشركات التي تخضع للقانون الجزائري .

5ـ تأسيس سلطة ضبط السمعي البصري: اكتفى القانون بالتأكيد على تأسيس هذه السلطة خلال المادتين 65 دون أية تفاصيل حول مهامها أو تشكيلتها وأحال ذلك إلى القانون المتعلق بالسمعي البصري.

6-إدراج الإعلام الالكتروني :وهو ما تعرض له الباب الخامس تحت عنوان" وسائل الإعلام الالكترونية"، موضحا من خلال ست مواد المقصود بالصحافة الالكترونية وضوابطها[1].

7-إقرار حقوق الصحفي :تعرض القانون لجملة من الحقوق نذكر منها حق الصحفي في عقد عمل مكتوب يحدد حقوقه وواجباته المادة(80) وحق الملكية الأدبية المادة (88) والحق في التأمين حيث أشارت المادة(90) إلى أنه" يجب على الهيئة المستخدمة اكتتاب تأمين خاص على حياة كل صحفي يرسل إلى مناطق الحرب أو التمرد أو المناطق التي تشهد أوبئة أو كوارث طبيعية أو أية منطقة أخرى قد تعرض حياته للخطر"، وجاءت المادة 91 لتكرس أكثر هذا الحق بنصها:

[1] صبيحة بخوش ،**المرجع السابق**،ص ص 65-66.

"يحق لكل صحفي لا يستفيد من التأمين الخاص المذكور في المادة 90 أعلاه رفض القيام بالتنقل المطلوب، لا يمثل هذا الرفض خطأ مهنيا ولا يمكن أن يتعرض الصحفي بسببه إلى عقوبة مهما كانت طبيعتها."

8-التأكيد على أخلاقيات المهنة :أكد القانون من خلال الفصل المخصص لآداب وأخلاقيات المهنة على ضرورة احترام الصحفي أثناء ممارسته لعمله لجملة من القواعد كاحترام الحريات الفردية والحياة الخاصة للأشخاص، مع التعرض لعقوبات من قبل المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة في حالة خرق هل تلك القواعد.

9-إلغاء عقوبة السجن :ربما تعتبر أهم مكسب تحققه الأسرة الإعلامية حيث ألغى قانون الإعلام الجديد عقوبة السجن واكتفى بالغ ا رمة المالية والتي قد تصل إلى غاية 200 ألف دينار كأقصى حد.

من خلال الملامح الكبرى لهذا القانون نستشف أهداف السياسة الإعلامية الجديدة والمتمثلة في:

. الاستجابة لحاجات المواطن في مجال الإعلام والثقافة والترفيه والمعارف العلمية والتقنية .

. ترقية مبادئ النظام الجمهوري وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح ونبذ العنف والعنصرية.

. ترقية وتطوير الممارسة الإعلامية على أسس الحرية والتعددية .

. تقويم وتصحيح إختلالات ومعوقات السياسة الإعلامية السابقة.

. مواكبة التطورات الإعلامية الحاصلة على مستوى الدول الديمقراطية .

. ترقية روح الحوار والنقاش بتطوير مؤسسات الإعلام .

. القضاء على تلك الفجوة التي بدأت تتسع بين وسائل الإعلام والنظام نتيجة التقصير في منح الصحافيين مكانتهم والحصول على كامل حقوقهم[1].

حاول قانون الإعلام لسنة 2012 التأسيس لسياسة إعلامية جديدة من خلال استدراك ثغرات القانون السابق لكن يبدو أنه لم يكرس الحرية الإعلامية المنشودة وذلك من خلال:

إغفال آلية تمكين الصحفي من حقه في الوصول إلى المعلومة وعدم التزام المؤسسات والهيئات الرسمية بإيفاده بجميع المعلومات والتقارير ضمانا للشفافية وتكريس لحق المواطن في الإعلام.

جاء محافظا على جوهره التضييقي من خلال منع الصحفي من الوصول إلى مصدر الخبر المتعلق ببعض الحالات والتي حددت في نص المادة 84 ما يعطي للنشاط السمعي البصري حقه على غرار الصحافة المكتوبة، ففي الوقت الذي خصصت فيه 36 مادة لهذه الأخيرة لم يحض قطاع السمعي البصري بأكثر من 6 مواد مع عدم التطرق تماما إلى آليات الحصول على التراخيص لإنشاء قنوات تلفزيونية أو إذاعية، وفسر ذلك بعدم جدية السلطة في تحرير هذا القطاع الاستراتيجي من قبضتها، الأمر الذي دفع بأحد نواب المعارضة أثناء مناقشة المشروع يوم 29 نوفمبر 2011 إلى القول" :إن السلطة

[1] صبيحة بخوش،**المرجع السابق**،ص66.

اليوم من خلال هذا المشروع تؤكد أنها غير مستعدة ولو بشبر واحد للتخلي عن ممارسة احتكارها لهذا القطاع والذي يتميز بصناعة النفوذ والثروة بدل من تقديم الخدمة العمومية للمواطنين "ويضيف قائل" ماذا يعني لكم سيادة الوزير تقديم مثل هذا المشروع وكأن الإعلام اليوم هو الصحافة المكتوبة".

المشهد الإعلامي منذ : 2012 على خلاف المشهد الإعلامي مطلع التسعينات من القرن الماضي أين ظهر جليا التغيير، فإنه ومنذ تجسيد الإصلاحات الجديدة في مجال الإعلام لا نكاد نلمس التغيير خاصة في الصحافة المكتوبة حيث أن قانون 2012 لم يضف لها الكثير باستثناء التأكيد على حقوق الصحفي وإلغاء تجريم جنحة الصحافة،فلم نعد نسمع عن توقيف أو محاكمة صحفي و إن تواصلت عملية توقيف الصحف بين الحين والآخر بمبرر عدم دفع المستحقات المترتبة على هذه الصحف تجاه المطابع، أما فيما يتعلق بقطاع السمعي البصري فإنه وعلى الرغم من تأخر صدور المراسيم التنفيذية التي من شأنها السماح بإنشاء قنوات تلفزية أو إذاعية وكذا عدم تنصيب سلطة ضبط السمعي البصري التي تعود لها صلاحية وضع دفتر الشروط إلا أنه سجل انفجار كبير في عدد القنوات التلفزية والتي تبث برامجها من الخارج أو بصفة غير قانونية من الجزائر، وفي هذا الشأن أشار رئيس سلطة ضبط السمعي البصري السيد ميلود شرفي إلى أن الوزارة بالتعاون مع سلطة الضبط تعكف على تحضير نصوص تطبيقية لتقنين القطاع السمعي البصري الذي يعرف فوضى وغموض في تسييره،إذ شدد على ضرورة وضع حد للفوضى والغموض الذي يشوب تسيير القنوات التلفزيونية الخاصة مشيرا إلى أن 45 قناة تلفزيونية خاصة تبث برامجها بالجزائر من بينها 5 قنوات فقط تعمل بطريقة شرعية ومرخصة أما البقية فتبث عبر منصات خارجية ولا بد من تقنينها لوضعها تحت طائلة القانون الجزائري وأضاف قائلا بأن هناك أكثر من 20 قناة تبث برامجها وأكثر من 5 في طريق التأسيس تتسابق للظفر بحق البث من الجزائر عن طريق البث الإذاعي والتلفزي 45 ، وهذه الأخيرة لا تسمح طاقة استيعابها إلا ببث برامج13 قناة فقط حسب ما أعلنته وزارة الاتصال،وإذا استثنينا القنوات التلفزيونية العمومية الخمس التي تبث بصفة رسمية من الجزائر، فإن التي قد يسمح لها بالبث من الداخل لن يتجاوز عددها ثماني قنوات فقط[1].

تجدر الإشارة إلى أن معظم القنوات السمعية البصرية الناشئة لم يبادر بها مهنيون من محترفي النشاط السمعي البصري مثلما كان عليه الأمر مع الصحافة المكتوبة مع بداية التعددية الإعلامية، حيث بادر رجال المهنة بإنشاء صحف مستقلة أو جرائد خاصة قادمين إليها من صحافة القطاع العمومي بل أن المبادرين بالقنوات التلفزيونية الخاصة أو المستقلة قدموا إليها من الصحافة المكتوبة، حيث نجد قنوات الشروق التلفزيونية والإذاعية، قناة الخبر، قناة النهار، الجزائر نيوز، والهداف، وكأن الجرائد الورقية قد تطورت إلى قنوات تلفزيونية، إضافة إلى هيئات أخرى مستقلة لا علاقة لها تماما بقطاع الإعلام، وهذا يتعارض والمادة 19 من القانون المتعلقة بالشروط الواجب توفرها في الأشخاص المؤهلين لإنشاء خدمات

[1] صبيحة بخوش،**المرجع السابق**.ص ص 66-68.

الاتصال السمعي البصري و إن كانت موضوعاتية، والتي تنص على أن يكون ضمن المساهمين صحافيون محترفون وأشخاص مهنيون.

استنتاج :فتح قانون الإعلام لسنة 1990 المجال للتأسيس لسياسة إعلامية تعددية قوامها حرية التعبير والاحترافية، وذلك لاعتبار التعددية الإعلامية إحدى مظاهر ومجالات تكريس التعددية السياسية وانطلاقا من أن السياسة العامة هي نتاج بيئة تتأثر بها سلبا و إيجابا، فكان من الطبيعي جدا أن تتأثر السياسة الإعلامية في الجزائر بالوضع العام الذي شهدته البلاد، وعليه فإنه ومن خلال التطور الذي عرفته هذه السياسة منذ 1990 و إلى غاية اليوم يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

رغم تأكيد قانون الإعلام لسنة 1990 من خلال المادة الرابعة منه على تحرير قطاع الإعلام بكل أصنافه إلا أن وحدها الصحافة المكتوبة استفادت من ذلك، بينما بقى قطاع السمعي البصري حك على السلطة.

-كان للانزلاق الأمني الخطير و إعلان حالة الطوارئ انعكاسا سلبيا على حربة الصحافة والإعلام في الجزائري إذ أدى إلى التراجع عن الكثير من المكتسبات المحققة إبان مرحلة التأسيس للسياسة الإعلامية التعددية وذلك بفعل عملية التضييق على الصحافة خاصة المكتوبة والتأسيس لما يسمى بالإعلام الأمني.

-على الرغم من سعي كل من قانون الإعلام لسنة 2012 وكذا قانون السمعي البصري لسنة 2014 للتأسيس لسياسة إعلامية جديدة من خلال استدراك ثغرات قانون 1990 إلا أنهما لم يكرسا الحرية المنشودة وذلك من خلال منع الصحفي من الوصول إلى مصدر الخبر بالنسبة لبعض القطاعات، وكذا إبعاد المهنيين من سلطة ضبط السمعي البصري وحصر القنوات الخاصة في القنوات الموضوعاتية دون العامة، واحتكار السلطة لمؤسسة البث وأحقيتها في منح الرخص للقنوات أو رفضها، ما يعني إصرار السلطة على احتكار قطاع الإعلام الثقيل.[1]

المطلب الثالث: المجتمع المدني والإعلام في ظل التعددية.

أولا:الجمعيات في ظل القانون06/12.

يهدف قانون الجمعيات 06/12 إلى تحديد الشروط و كيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها،وحسب نص المادة 02 من هذا القانون "تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة.

وعن علاقة الجمعية بالأحزاب السياسية نجد المادة 13من القانون06/12 تنص" تتميز الجمعية بهدفها وتسميتها وعملها عن الأحزاب السياسية ولا يمكن أن تكون لها أية علاقة بها سواء أكانت تنظيمية أو هيكلية، كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها".

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**،ص ص68-69.

أما عن الفضاء الإعلامي للجمعية في ظل هذا القانون نصت المادة 24 "يمكن للجمعية في إطار التشريع المعمول به القيام بما يأتي:

. تنظيم أيام دراسية وملتقيات وندوات وكل اللقاءات المرتبطة بنشاطها.

. إصدار ونشر نشريات ومجلات ووثائق إعلامية و مطويات لها علاقة بهدفها في ظل احترام الدستور والقيم والثوابت الوطنية والقوانين المعمول بها".

وعن تعليق نشاط الجمعية أو حلها نصت المادة 39 " يعلق نشاط الجمعية أو تحل في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو المساس بالسيادة الوطنية".

كما يؤدي خرق الجمعية للمواد 15و18و19و30و55و60 و 63 من هذا القانون يؤدي إلى تعليق نشاط الجمعية لمدة لا تتجاوز 6أشهر.

ويتم حل الجمعية في حالة حصولها على موارد مالية من جمعيات أجنبية أو منظمات غير حكومية غير تلك الناتجة عن علاقة التعاون.[1]

ما يعاب على القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات أن المشرع الجزائري سعى إلى تشديد الرقابة على العمل الجمعوي وهو ما يخالف البنود والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل الجمعوي والتي وقعتها الجزائر

وباعتبار أن هذا القانون صدر بعد أحداث ما عُرف "بالربيع العربي" كان منتظرا منه أن يكون أكثر انفتاحا وتعزيز لدور تنظيمات المجتمع المدني بما يحقق النفع العام،إذ أقر المشرع الجزائري الفصل بين الجمعيات والأحزاب السياسية في بادرة إلى التضييق على العمل الجمعوي وتقيده وهو ما يتنافى مع القيم والمبادئ الديمقراطية التي تسعى الجزائر إلى تكريسها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم06/12 ،المؤرخ في18صفر عام 1433هـ الموافق 12 يناير 2012،يتعلق بالجمعيات،**(الجريدة الرسمية)**،العدد02، الصادر بتاريخ 15يناير 2012.ص ص34-38.

ثانيا:مكاسب التعديل الدستوري2016 على الصعيد الإعلامي والجمعوي.

نتطرق ضمن هذا المطلب إلى جملة المكاسب التي أقرها التعديل الدستوري 2016 على الصعيدين الإعلامي والجمعوي، فعلى الصعيد الإعلامي نجد المادة 50 من الفصل الرابع الحقوق والحريات ضمن الباب الأول تنص على"حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تُقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية".

كما أشار المشرع في نفس المادة "لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية".

وعلى الصعيد الجمعوي نجد المشرع الجزائري أشار إلى الجمعيات في أكثر من مادة فنجد المادة 48 من الفصل الرابع الحقوق والحريات ضمن الباب الأول تنص على" حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن"،وفي نفس الفصل نجد المادة 54 تنص" إنشاء الجمعيات مضمون" [1].

كما أشارة المشرع ضمن نفس المادة إلى "أن الدولة تشجع ازدهار الحركة الجمعوية" وبالنسبة لشروط وكيفيات إنشاء الجمعيات أقر المشرع بضرورة الرجوع إلى القانون العضوي ،وبالرجوع للقانون العضوي نجد شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات كالتالي:

المادة 04 من الباب الثاني تأسيس الجمعيات وحقوقها وواجباتها ضمن الفصل الأول "يجب على الأشخاص الطبيعيين بإمكانهم تأسيس جمعية وإدارتها وتسييرها أن يكونوا:

. بالغين 18سنة فما فوق.

. من جنسية جزائرية.

. متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية.

. غير محكوم عليهم بجناية و/أو جنحة تتنافى مع مجال نشاط الجمعية،ولم يرد اعتبارهم بالنسبة لأعضاء المسيرين.

وضمن المادة 06من نفس الفصل "تؤسس الجمعية بحرية من قبل أعضائها المؤسسين ويجتمع هؤلاء في جمعية عامة تأسيسية تثبت بموجب محضر اجتماع يحرره محضر قضائي".

يكون عدد الأعضاء المؤسسين للجمعية كالتالي:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم01/16،المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437هـ الموافق 06مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري،**(الجريدة الرسمية)**،العدد14،الصادر بتاريخ 2016/11/07.ص ص11-12.

. عشرة(10) أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية.

. خمسة عشر(15) عضوا بالنسبة للجمعيات الولائية،منبثقين عن بلديتين(2)على الأقل.

. واحد وعشرون(21) عضوا بالنسبة للجمعيات مابين الولايات،منبثقين عن ثلاث(3) ولايات على الأقل.

. خمسة وعشرون(25) عضوا بالنسبة للجمعيات الوطنية،منبثقين عن اثني عشر(12) ولاية على الأقل.

وفي نص المادة 07 من نفس الفصل "يخضع تأسيس الجمعية إلى تصريح تأسيسي وإلى وصل تسجيل. [1]

كما أشار المشرع ضمن التعديل الدستوري 2016 في المادة 64 من الفصل الرابع ضمن الباب الأول إلى "الأملاك الوقفية وأملاك الجمعيات الخيرية معترف بها ويحمي القانون تخصيصها".

وضمن الفصل الثالث من الباب الثالث نجد المادة 205 تنص "يتولى المجلس "المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي"على الخصوص توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية". [2]

وتعقيبا على نص المادة 205 من التعديل الدستوري 2016 نجد أن المشرع الجزائري أكد على توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني،لكن ما يعاب على نص هذه المادة أن صلاحيات مشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني اقتصرت في مجال سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقط ما يعني منح المجتمع المدني مشاركة محدودة بتوفير مجال محدد لمشاركته في الشأن العام.

المطلب الرابع:الإذاعات الجهوية ظهورها وأسباب وجودها.

أولا : تعريف الإذاعة الجهوية.

يعرفها يوسف مرزوق بأنها وسيلة تعمل مع الجماهير في الأقاليم وتستغل هذه الإذاعة في عملها كل الإمكانات المتاحة لكل إقليم على حده،فهي تنشر الدعوة وتشرح الموضوعات الإنشائية والاجتماعية التي تخطط لها الدولة من أجل تطوير المجتمعات المحلية ،والإذاعة المحلية من أقدر الوسائل على معالجة مشاكل الناس وكيفية تفهم طرق التفكير والسلوك التي تسود الإقليم الذي تعمل فيه".

ويعرفها **بركات عبد العزيز** بأنها "الإذاعة التي تستهدف عدة أقاليم جغرافية داخل الدولة على أساس تقسيم إداري أو سياسي بصرف النظر عن التجانس البيئي بين هذه الأقاليم".

[1] القانون رقم06/12 المتعلق بالجمعيات، **مرجع سابق**.ص ص34-35.
[2] القانون رقم 01/16 المتضمن التعديل الدستوري**مرجع سابق**.ص ص14-36.

ويعرفها **سعد لبيب** بأنها" الإذاعة التي تخدم مجتمعا محددا متناسقا من الناحيتين الجغرافية والاجتماعية ،وقد يكون هذا المجتمع محافظة أو عدة محافظات متقاربة تجمعهم وحدة اقتصادية وثقافية متميزة بغير اعتبار للتقسيمات الإدارية التي يصطلح عليه الحكومة في فترة زمنية معينة.

ثانيا:ظهور الإذاعة الجهوية .

أول من اهتم بشكل جدي بالإذاعات المحلية في الوطن العربي هو الإعلامي **يحي أبو بكر** حيث واكب هذا الموضوع الحيوي طيلة ثلاثين عام ،وبفضل تخصصه في مختلف مجالات الاتصال قام بتجربة ذاتية في دورين لا يمكن أن ينفصما عن بعضهما هما دور الإذاعة ودور القارئ والمستمع والمشاهد، ورغم الفوارق بين الأربعينات والخمسينات ثم الثمانينات ،فقد ظل مخلصا للإذاعة.

وفي أوائل الخمسينات شارك في تجربة مصرية . أمريكية حول تقديم الأخبار من أو إذاعة محلية هي إذاعة الإسكندرية التي بدأت البث عام 1954م حيث قارن في نفس الفترة كيف تعمل إذاعة محلية أمريكية هي إحدى إذاعات مدينة **بريمنكهام** وبين المجتمع الذي تعمل في دائرته التي كانت تهتم بقضايا الزراعة والصناعة ،كما أتيح له أن يعقد من جديد مقارنة على أسس اتصالية واقتصادية واجتماعية في الفكر العربي في مصر إزاء وظيفة الإذاعة المحلية وبين الفكر الأمريكي بعد التطورات التي مر بها نتيجة لاستماعه للإذاعات المحلية منذ أكثر من نصف قرن ،حيث كان النموذج العربي مشروع إذاعة محلية في قرى مصر،بينما كان النموذج الأمريكي إلى إذاعة محلية في مدينة **برستون** بولاية نيوجيرسي كما قام أيضا بمقارنة مصرية باسم ركن الريف وإذاعة فئوية متخصصة قرب مدينة **شيكاغو** اسمها إذاعة الفلاحين.[1]

ثالثا:أسباب وجود الإذاعات الجهوية.

لعل هناك العديد من الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الإذاعات أو التفكير في إنشائها في بعض الدول العربية أولى هذه الأسباب يعود إلى الكم الإعلامي الكبير،لا يخفى تأثيره على البنى التحتية أو الاجتماعية في الوطن العربي وعلى الثقافة والتراث العربيين لذا وجب المحاولة للتقليل من هذا الأثر وإيجاد بدائل عربية لمواجهته أو منافسته وربما هناك من يتساءل حول دور الإذاعة بصفة عامة والإذاعة الجهوية بصفة خاصة وقدرتها على مواجهة الصوت والصورة معا، الثابت علميا على المستوى العالمي ولا نعتقد أن المستمع العربي يشذ عن القاعدة رغم وجود فوارق نسبية،الثابت هو حفاظ الإذاعة على مستمعيها ولعل السر في ذلك هو هذا التنوع والتخصص الحاصل في الميدان الإذاعي فنسبة الاستماع لم تتغير وإنما التغيير حصل في عادات الاستماع ونوع المنتوج

[1] زكريا عكه وآخرون،**قراءات في الإعلام المحلي.الجزائر**:دار النشر جيطلي،2016.ص ص103-105.

الإذاعي،ففي الولايات المتحدة أظهرت دراسات أنجزت قبل مدة أن سبعة أشخاص من عشرة بلغوا سن الرشد فما فوق حافظوا على عادة الاستماع إلى الراديو،النقطة الثانية التي يمكن الإشارة إليها هي تلك المتعلقة بالطبيعة الجغرافية للبلدان العربية فمعظمها يتمتع بأراضي شاسعة وفي عدد منها سلاسل جبلية متواصلة تمتد آلاف الكيلومترات الأمر الذي كثيرا ما أعاق وصول الأمواج المركزية الموجهة من العواصم ومراكز الإرسال المضخم نتيجة هذه الحواجز الطبيعية وفي هذه الحالة فإن المسألة تطرح من حيث الإمكانيات والمزيد من التجهيزات لكل ما يتطلب ذلك من أموال ونفقات بينما إقامة إذاعة جهوية سيعفي من هذه الأعباء ويمكن من الالتقاط الجيد للبرامج سيما الأمواج الترددية FM.

إضافة إلى ذلك فإن طول المسافات الرابطة بين مختلف المناطق والمدن العربية داخل البلد الواحد تعتبر بمثابة فضاء إعلامي هام يمكن استغلاله فالمعروف لدى رجال الإعلام والمهتمين بميادينه أن الاستماع إلى الإذاعة والذي يبلغ في بعض الأحيان نسبة جد مرتفعة "درجة الذروة" يتم أثناء استعمال السيارة فقطع المسافات الطويلة يشجع على الاستئناس بالإذاعة كمرافق يوفر الكثير من العناء ويجلب المتعة ويربط المسافر بآخر الأخبار الوطنية والعالمية وهذه النقطة بالذات تركت المستثمرين في ميدان الإعلام ينشئون ما أصطلح على تسميته بالطريق السريع للإعلام،وقد شرعت بعض الهيئات العربية في التفكير والاهتمام بالموضوع،إن عادة الاستماع إلى الإذاعة لازالت منتشرة ومحببة لمختلف الفئات وقد تكون مصاحبة في بعض الأحيان لأداء عمل ما،وهي عادة محمودة بشرط أن لا تؤثر على مردود العمل،فيمكنك أن تلاحظ التاجر الذي لا يمنعه نشاطه التجاري من الاستماع إلى الإذاعة ويشترك أحيانا مع الزبون وربما كان ذلك مدعاة لتبادل الآراء حول موضوع صادف ذكره من قبل الجهاز، وكذا الفلاح أيضا الذي يستغل فترة البرنامج ذات الصلة بنشاطه الفلاحي أو حتى للترفيه.[1]

بينما هناك من الباحثين من يحدد عدة أسباب أخرى إلى انتشار الإذاعات المحلية منها:

. العامل الجغرافي: يعد العامل الجغرافي من أهم العوامل التي تؤثر على النظام الإذاعي في أية دولة فحجم وشكل الأرض في أية منطقة أو دولة له تأثير كبير على نظامها الإذاعي.

حيث لا تستطيع أحيانا الإذاعة المركزية أن تغطي كل أجزاء الدولة ولا يمكنها أيضا أن تلبي احتياجاتها.

[1] زكريا عكه وآخرون، **المرجع السابق**،ص ص105- 106.

. العامل اللغوي: حيث تعتبر اللغة أحد أهم العوامل التي تؤثر على الأنظمة الإذاعية إذ أن تعدد اللغات واللهجات داخل الدولة الواحدة قد يشكل عائقا أمام الإذاعة في بعض الأحيان وهذا يؤكد الحاجة إلى إذاعات محلية لمخاطبة التركيبات السكانية المختلفة بلغتهم .

. عامل التحفيز للمشاركة في عمليات التنمية: تمثل التنمية بكافة أبعادها أحد الدوافع الأساسية لإنشاء الإذاعات المحلية من أجل تفعيل المشاركة في التنمية.

. من بين الأسباب التي أدت إلى انتشار الإذاعات المحلية "انتشار الأمية والجهل خاصة في المناطق البعيدة عن المدن مثل الريف الذي تغيب فيه المراكز والملاحق التعليمية في ذلك الوقت.

. كذلك حاجة المجتمعات المحلية إلى إذاعة محلية تعبر عن تراثهم الثقافي والقيمي وعادتهم وتقاليدهم.[1]

المطلب الخامس: طريقة تعامل وكيفية تأثير الإذاعات الجهوية على المجتمع المحلي.

أولا: تعريف المجتمع المحلي.

يرتبط مفهوم الإذاعة الجهوية بمفهوم المجتمع المحلي مما يجعل تحديد مفهوم المجتمع المحلي ضرورة قبل التعرض لتأثير الإذاعات الجهوية.

لقد تعددت تعريفات الباحثين للمجتمع المحلي نذكر منها:

. المجتمع المحلي هو مجموعة من الناس تعيش في منطقة جغرافية مجاورة،نشأت بينهم علاقات اجتماعية وثقافية وعينية أدت إلى وجود مجموعة من المؤسسات والمنظمات الاجتماعية وإلى وجود أهداف اجتماعية مشتركة وعن طريق تعاون الأفراد والجماعات يستطيعون توفير الخدمات التي تشبع احتياجاتهما الاقتصادية والاجتماعية والنفسية اللازمة لرفاهيتهم،وتشعرهم بالانتماء والولاء للمنطقة التي يعيشون فيها.

. يتمثل المجتمع المحلي في حيز من الحياة المشتركة،قد يكون قرية أو مدينة أو محافظة ،ولكي يكون هذا الحيز جديرا بهذه الصفة "أي أن يطلق عليه مجتمع محلي" يتعين أن يكون متميزا عن غيره من المجتمعات إلى حد ما، وأن يكون للحياة المشتركة فيه خصائص تقتصر عليه وحده،بحيث يجعل لهذا الحيز حدودا بهذا المعنى،وهذا الحيز بما يتوافر فيه من عوامل فيزيائية أو بيولوجية أو نفسية يؤدي

[1] زكريا عكه وآخرون،**المرجع السابق**.ص ص 107 -109.

إلى وجود تشابه بين الأفراد الذين يعيشون داخل هذا الحيز ،ومن اجتماع الأفراد ومعايشتهم لبعضهم يشكلون بطريقة ما و إلى درجة معينة خصائص مشتركة أنماط سلوكهم وأساليب حياتهم.

المجتمع المحلي هو جماعة من المواطنين يعيشون في بقعة أرض ذات حدود جغرافية إدارية محدودة،يكونون جماعة مترابطة تمام الارتباط بفضل اشتراك أفرادها في مجموعة من التصورات والقيم المشتركة،ولكل منهم مركزا اجتماعيا خاص ودور محدود يؤديه ويتبعون في ذلك نظاماً اجتماعيا وسياسية و اقتصادية.[1]

ثانيا: كيفية تأثير الإذاعات الجهوية في المجتمع المحلي.

يتم هذا من خلال ملامسة همومه وقضاياه،وتعزيز دور الإعلام في نشر الثقافة الديمقراطية وطرحها ومناقشتها مع أكاديميين متخصصين في الإعلام المحلي،ووضع خطة برامجية في الإذاعة والصحف حول الديمقراطية المحلية عبر الإذاعة والصحف وغيرها،وكذا العمل على تعزيز علاقة الإعلام بمنظمات المجتمع المدني وعدم اقتصار دور الإعلام بالأخبار فقط.[2]

إن الدور الذي تلعبه الإذاعات المحلية مميزا،من حيث أنها الوسيلة الإعلامية الوحيدة القادرة على منافسة التأثير الإعلامي الخارجي القوي في جلب انتباه السكان،إذ أن لها ميزة الانتشار وسهولة التواصل مع السكان في كل وقت وحين،ومن هنا قد تكون الوسيلة الأنجع في صناعة الرأي العام المحلي.

هناك حقيقة يجب إدراكها وهي أن التغيير الاجتماعي الذي تمليه تأثيرات الإذاعة المحلية في المجتمع المحلي ضرورة حتمية تمليها الظروف والمستجدات المحيطة بنا،وأن هذا النوع من التغيير في جوهره يقتضي تغييرا ثقافيا تغيير يؤدي إلى زيادة الوعي والارتقاء بالمفاهيم وتوسيع دائرة القيم المشتركة ما يمكن من تفسير ما يدور من حولنا والتعامل مع المستجدات المحلية بما يحقق مصالحنا المشتركة ويرتقي بمستوى التحضر ويقود نحو التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المحلية.[3]

[1] زكريا عكه وآخرون،**المرجع السابق**،ص ص102-103.
[2] **نفس المرجع**.ص ص96-97.
[3] **نفس المرجع**.ص127.

خلاصة واستنتاجات:

تعد دراسة كل من وسائل الإعلام والمجتمع المدني عملية معقدة تتأثر بجملة العوامل والمتغيرات الحاصلة ،إذ زاد تداول المفهومين في السنوات الأخيرة نظرا للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهده المجتمع.

وانطلاقا من التفسيرات النظرية السابقة نستخلص أن النظام الإعلامي الجزائري بظروفه الموضوعية وتراثه التاريخي مؤهل لأن يقدم نموذجاً لنظام إعلامي ديمقراطي يساعد على تعزيز ودعم المجتمع المدني بشرط التخلص من بعض السمات السلطوية .

الفصل الثالث:الإطار التطبيقي للدراسة.

تعتبر الجمعيات من أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الديمقراطية، إذ تعد من أهم الآليات الأساسية لتحقيق الديمقراطية، وذلك أنها الضمانة الفعالة لإشراك المواطنين في عمليات صناعة القرار، كما تعد الجمعية أحد ركائز دولة القانون، باعتبارها آلية فعالة في الدفاع عن حقوق الإنسان وتكريسها،في المقابل نجد الإذاعات الجهوية،إذ تسهم الإذاعة ببعث روح الارتباط بالهوية المحلية والانتماء للوطن،من خلال الاهتمام بقضايا المجتمع المحلي وعلاقة الإعلام الإذاعي بتغير المجتمع فضلا عن إسهامها في تعبئة وصناعة الرأي المحلي تجاه القضايا المحلية،ومنه نتناول ضمن هذا الفصل التالي:

المبحث الأول: جمعية الأيادي الخضراء بورقلة وعلاقتها بالإذاعة.

المبحث الثاني: إذاعة الجزائر من ورقلة وعلاقتها بالمجتمع المدني.

المبحث الثالث: الدراسة الإستبيانية.

المبحث الأول: بجمعية الأيادي الخضراء بورقلة.

تعتبر الجمعيات منبر لخدمة الصالح العام و تكريس للحقوق والحريات العامة، من خلال إشراك الفرد في الشأن العام وتعبئته وتوجيهه نحو قيم ومبادئ مجتمعه وبيئته،ما يسهم في خلق مجتمع تسوده قيم المشاركة والمساءلة والديمقراطية.

المطلب الأول : التعريف بجمعية الأيادي الخضراء و أهدافها .

أولا:تعريف الجمعية :

جمعية الأيادي الخضراء جمعية اجتماعية تهتم بالعمل الخيري وتنمية المجتمع وهي فضاء لجميع الشرائح من الجنسين حيث تعمل على خلق الأجواء الملائمة لتأطير الشباب وجعله فعلا في بناء المجتمع من خلال فتح المجال أمامه لإبراز قدراته من جهة ، واندماجه في العمل التطوعي .

سميت الجمعية بهذا الاسم لمقارنة الأمل بالعمل فالأيادي رمز العمل واللون الأخضر رمز للأمل.

ثانيا:أهداف الجمعية :

أهداف الجمعية موجهة لجميع الفئات بغض النظر عن التراب الولائي فمن جملة أهداف الجمعية نجد :

. إيجاد فضاء تشاركي من أجل تنمية المنطقة المساهمة في تحقيق التكافل الاجتماعي داخل المجتمع.

. التوعية بالمشاكل الاجتماعية من خلال الأنشطة الثقافية والرياضية والقيام بالدورات والندوات والمعارض

. ربط علاقات التوأمة مع الجمعيات والمؤسسات ذات الأهداف المشتركة في إطار قوانين المنظمة.

. المساهمة في توفير الخدمات الاجتماعية و الصحية و الرعية للطفولة وكبار السن .

. التوعية والتحسيس بأمراض العصر من خلال المتابعة والتكفل بالمرضى .

. تفعيل دور المرأة في البيت والمجتمع .[1]

المطلب الثاني : لجان الجمعية .

للجمعية خمسة لجان دائمة مكلفة بدراسة المسائل المتعلقة بأهداف الجمعية وهي :

[1] جمعية الأيادي الخضراء،وثيقة معلومات.ورقلة2017/03/05.

. اللجنة الاجتماعية:تعتبر اللجنة الاجتماعية هي الأساس والعمود الفقري لجمعية الأيادي الخضراء – ورقلة– حيث يتم توظيف جميع أعمال اللجان والأنشطة التي تقوم بها الجمعية لتتفاعل مع هذه اللجنة لتحقيق أهدافها الإنسانية النابعة من الأخلاق الإسلامية السامية تجاه المجتمع.

الهدف منها:

1/ تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي وهو أهم سمه أنشأت من أجلها الجمعية.

2/ رفع مستوى الأسر الفقيرة وذلك لتذليل كل ما يواجه تلك الأسر من عقبات وتقديم كافة المساعدات المتاحة لها لتخفيف وطأة الفقر وتحقيق الاستقرار الاجتماعي لتلك الأسر .

مهامها:

.استقبال الأسر المحتاجة وعمل الدراسات الميدانية والأبحاث الاجتماعية لهم لمساعدتهم على ضوء هذه المساعدات.

. القيام بدراسات متتابعة لمعرفة التطورات والمستجدات التي قد تطرأ على وضع الأسر المستفيدة .

توزيع المساعدات العينية والمالية للمحتاجين (سنوية و شهرية) .

. زيارة المرضى في المستشفيات وخاصة في شهر رمضان والأعياد لتقديم المساعدات والهدايا .

العمل على إقامة ندوات دينية وصحية لتوعية أفراد المجتمع.

اللجنة الإعلامية: الهدف منها تعد حلقة الوصل بين الجمعية والمجتمع وتلعب دوراً محورياً في تنمية موارد الجمعية وإبراز أنشطتها وأعمالها[1].

–مهام و واجبات اللجنة:

. تقديم الجمعية للمجتمع المحلي وتقديمها التقديم الأمثل إعلاميا .

. إعداد شبكة علاقات عامة لخدمة أهداف المجتمع .

. ضم أعضاء جدد والتوسع في العضوية .

. تقديم خطة عمل وأفكار أخرى ضمن مجال عمل اللجنة للهيئة الإدارية.

. مساعدة اللجان الأخرى عن طريق إظهار الأنشطة والمشروعات التي تقوم بها .

. إعداد المنشورات والكتيبات التي تظهر أنشطة الجمعية.

. إعداد تقرير سنوي عن أنشطة الجمعية.

[1] جمعية الأيادي الخضراء،وثيقة معلومات.ورقلة2017/03/05.

. اللجنة البيئية : هي لجنة تضم عددا من العناصر الشابة وتعمل على إمداد الجمعية بالطاقات والكفاءات الشابة اللازمة في مجال البيئة والوعي البيئي.

1 وضع برنامج شهري للمحاضرات العلمية بالتنسيق مع المهتمين من ذوي الاختصاصات البيئية .

2 القيام برحلات علمية ميدانية في ميادين النباتات البرية والمواقع الأثرية والسياحية .

3 إصدار كتيب أو كتيبات ، ونشرات ودوريات ومطبوعات بيئية علمية مختلفة .

4 التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات والمطبوعات والإصدارات مع الجمعيات التطوعية الأخرى والمؤسسات في مجال البيئة .

5 التعاون مع أجهزة الإعلام المختلفة والصحافة والإذاعة والتلفزيون وإجراء المقابلات وكتابة مقالات علمية متخصصة لنشر الوعي المحلي فيما يتعلق بالبيئة .

اللجنة الصحية: هي لجنة تضم عددا من العناصر الشابة وتعمل على إمداد الجمعية بالطاقات والكفاءات الشابة لمساعدة باقي لجان الجمعية على انجاز أعمالها.

مهامها:

. تحضير الأجيال ورعاية الشباب للعمل المنتج لما يملئ فراغهم بالأفكار الخلاقة وإقامة العلاقات بكل ما يحيط بهم.

. إدارة وتنظيم الندوات واللقاءات مع التجديد والتطور في وسائل الاتصال بالأعضاء.

لجنة التنمية والشباب: هي لجنة تضم عددا من العناصر الشابة وتعمل على أمداد الجمعية بالطاقات والكفاءات الشابة اللازمة لمساعدة باقي لجان الجمعية على انجاز أعمالها كما ستعمل على استقطاب الشباب لضمان استمرارية الجمعية ولضخ الدماء والأفكار الشابة لمساعدة الهيئة الإدارية وباقي اللجان على ابتكار وخلق المبادرات والأفكار اللازمة لنجاح الجمعية .[1]

1) إعطاء التواصل والحراك الاجتماعي للجمعية اهتماماً خاصا وواسعا ونشطا مستمرا وأرضية للتوافق والانسجام في العمل .

[1] جمعية الأيادي الخضراء،وثيقة معلومات.ورقلة2017/03/05.

2) تحضير الأجيال ورعاية الشباب للعمل المنتج لما يملا فراغهم بالأفكار الخلاقة وإقامة العلاقات بكل ما يحيط بهم .

3) إدارة وتنظيم الندوات واللقاءات مع التجديد والتطور في وسائل الاتصال بالأعضاء .

4) تنسيق وتفاعل مع اللجان الأخرى والمساهمة في انتشار المعرفة والمعلومات عن الجمعية ونشاطاتها ورؤيتها المتجددة .[1]

المطلب الثالث:دراسة ميدانية بجمعية الأيادي الخضراء بورقلة.

من خلال دراستنا التي قادتنا إلى "جمعية الأيادي الخضراء بورقلة" أردنا فهم طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام "الإذاعة تحديدا" وتنظيمات المجتمع المدني"جمعية الأيادي الخضراء"،ومنه تحدث لنا السيد"شرع جلول" عن طبيعة هذه العلاقة،إذ تتجسد هذه العلاقة في الفضاءات التشاركية بين الإذاعة والجمعية وكذلك الإعلان عن نشاطات الجمعية في الإذاعة ومرافقة الإذاعة للعمل الجمعوي باستمرار ،وعن البرامج التشاركية التي قامت بها جمعية الأيادي الخضراء مع إذاعة الجزائر من ورقلة نجد "اليوم العالمي للسكري" وكذلك" ألف مصحف لكل مناوب" خلال شهر رمضان الماضي و" الاستعمال العشوائي للأدوية" كما تم استضافة جمعية الأيادي الخضراء من طرف التلفزيون الجزائري ضمن برنامج "صباح الخير يا جزائر" للحديث عن المناطق الرطبة وكذا برنامج "جزائر الخير" وهذا من أجل الحديث عن نشاطات الجمعية.

وكغيرها من الجمعيات تعاني جمعية الأيادي الخضراء جملة من العوائق في مقدمتها العائق المادي،إذ أن المخصصات المالية التي تمنحها الولاية للجمعية في الغالب لا تغطي نشطات الجمعية،بالإضافة إلى غياب ثقافة العمل الجمعوي وتجاهل المسئولين لنشاطات الجمعية في غالب الأحيان.[2]

وتعقيبا لهذه المقابلة يمكن القول أن جمعية الأيادي الخضراء من الجمعيات النشطة ضمن مدينة ورقلة خصوصا في حملات التشجير والتوعية وكذا الأعمال الخيرية،وعن علاقة الجمعية بالإذاعة نجد أن هناك تعاون حول بعض النشاطات كحملات التشجير و التوعية المرورية ...إلخ غير أن الملاحظ في علاقة التعاون بين الجمعية والإذاعة تقتصر غالبا على الجانب المناسباتي والعمل الخيري ما يعني محدودية التعاون والدعم لحركات المجتمع المدني.

[1] جمعية الأيادي الخضراء،وثيقة معلومات.ورقلة2017/03/05.
[2] مقابلة مع السيد جلول الشرع،رئيس جمعية الأيادي الخضراء2017/03/05،على الساعة 10:40.

وعليه يجب خلق فرص أكبر أمام هذه الجمعيات بخلق تنسيق مبرمج مع المؤسسات الإعلامية من أجل الارتقاء بنشاطات الجمعية بمستوى يليق بتطلعات أفراد المجتمع.

المبحث الثاني: إذاعة الجزائر من ورقلة وعلاقتها بالمجتمع المدني.

تحتل الإذاعة الجهوية مكانة بارزة على خريطة الإعلام الوطني لتحقيق التوازن بين العالمية والوطنية والمحلية في الرسالة الإعلامية،بهدف حماية القيم والعادات المحلية والوطنية الأصيلة فالإذاعة المحلية الناجحة تعد مرآة تعكس ما يدور في المجتمع الذي تخاطبه.

المطلب الأول : التعريف بإذاعة الجزائر من ورقلة.

في سنة 1990 ثم إنجاز مقر جديد للإذاعة بطريق" الرويسات" ضم المؤسستين: الإذاعة و التلفزيون و في سنة 1991 و في 9 ماي تم انطلاق أول بث محلي تجريبي تحت مسمى إذاعة الواحات، بدأ البث لإذاعة الواحات بحجم ساعي مقدراه ساعتان بداية الأسبوع أي يومي الخميس و الجمعة من الساعة 10.00إلى منتصف النهار ويغطي منطقة الجنوب الشرقي لمساحة إجمالية تفوق 1.195000 كلم على الموجات المتوسطة.

و في السنة 2007 تقرر تعديل اسم إذاعة الواحات إلى إذاعة ورقلة الجهوية لتميزها عن الإذعات المحلية و الجهوية الأخرى التي ملأت المساحة الإعلامية الوطنية في سياقه إذاعة لكل ولاية إذاعة.[1]

المطلب الثاني:دراسة ميدانية لإذاعة الجزائر من ورقلة.

قادتنا دراستنا"دور وسائل الإعلام في تفعيل المجتمع المدني" إلى إذاعة الجزائر من ورقلة قصد إجراء مقابلة بغية الوصول إلى فهم العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني وكيفية دعم الإذاعة للمجتمع المدني وترقيته.

تطرقنا بداية إلى كيفية دعم الإذاعة للمجتمع المدني فكان الدعم من خلال جملة الآليات لعل أبرزها:

- ✓ التغطية الإعلامية لأنشطة المجتمع المدني.
- ✓ استدعاء تنظيمات المجتمع المدني للمشاركة في الحصص والبرامج المختلفة للإذاعة.
- ✓ الإشادة بالمجهودات التي تقوم بها تنظيمات المجتمع المدني،من خلال الفضاءات الإعلامية المختلفة.
- ✓ تخصيص الإذاعة لفضاءات خاصة بالحركة الجمعوية من شأنها تعزيز العمل الجمعوي ومرافقته.
- ✓ مرافقة الجمعيات في نشاطاتها ومشاريعها .[2]

[1] إذاعة الجزائر من ورقلة،وثيقة معلومات. 2017/04/19.

[2] مقابلة مع السيد لزهر سيروكان،صحفي بإذاعة الجزائر من ورقلة2017/04/19،على الساعة 10:20.

وعن البرامج الإذاعية الداعمة لتنظيمات المجتمع المدني نجد برنامج"مبادرات جمعوية " وهو برنامج خاص بالجمعيات من تقديم "لزهر سيروكان"، مع العلم أن كل البرامج الإذاعية الأخرى يمكنها استضافة تنظيمات المجتمع المدني.

كما نجد ركن خاص بالعمل الجمعوي ضمن برنامج صباحيات ،بالإضافة أن الإذاعة شهدت العديد من البرامج التي تهتم بالعمل الجمعوي لعل أبرز هذه البرامج "مشاريع جمعوية، منبر الجمعيات"[1]

وعن العوائق التي تواجه الإذاعة تجاه تنظيمات المجتمع المدني حسب رأي السيد "عبد الغفار بن هنية"هو في الأغلب عائق واحد يتمثل في عدم تبليغ تنظيمات المجتمع المدني لأنشطتها للإذاعة مما يحول دون دعم الإذاعة لهذه الأنشطة ومرافقتها .[2]

في المقابل يعدد لنا السيد "لزهر سيروكان" مجموعة العوائق التي تحول بين الإذاعة والمجتمع المدني وهي كالتالي:

- ✓ نقص المعلومات حول تنظيمات المجتمع المدني.
- ✓ نقص التنسيق مابين الجمعيات وعلاقتهم بالإذاعة.
- ✓ غياب الجمعيات الفاعلة وحلول الجمعيات المناسباتية.
- ✓ نقص الوعي بضرورة استعمال وسائل الإعلام لبعض الجمعيات.

ـ برنامج مبادرات جمعوية:

. إعداد وتقديم: لزهر سيروكان.

. توقيت عرض البرنامج: من الساعة15:00إلى 16:00.

. يوم عرض البرنامج: يوم الخميس.

. مدة عرض البرنامج: 52 دقيقة.

الموضوع: برنامج مبادرات جمعوية برنامج يعنى بالعمل الجمعوي على مستوى ولاية ورقلة يستضيف البرنامج رؤساء الجمعيات من أجل مناقشة المشاريع الجمعوية الكبرى على مستوى الولاية ومدى استجابة هذه المشاريع لتطلعات الموطن.

من المشاريع الجمعوية الكبرى التي تم تناولها ضمن البرنامج هو مشروع "تعليم اللغات الأجنبية على مستوى المناطق النائية" المتعلق بجمعية " تنمية قدرات الشباب".

[1] مقابلة مع لزهر سيروكان.

[2] مقابلة مع السيد عبد الغفار بن هنية،صحفي بإذاعة الجزائر من ورقلة،حول دور وسائل الإعلام في تفعيل المجتمع المدني2017/04/17، على الساعة11:50.

وعن العوائق التي تواجه البرنامج نجد غياب بنك خاص بالمعلومات عن الجمعيات على مستوى ولاية ورقلة وكذلك ضعف المشاريع الجمعوية واتسامها بالمناسباتية ،مع عدم وعي الجمعيات بأهمية وضرورة الإذاعة في تمرير الرسالة إلى المواطن.[1]

وتعقيبا على هذه المقابلة يمكننا القول أن إذاعة الجزائر من ورقلة وما تبذله من جهود في سبيل ترقية وتفعيل المجتمع المدني يعد مبادرة هامة،لكن ما لا يجب إغفاله هو أن المجتمع المدني بحاجة إلى مرافقة ومتابعة دائمة،ومن خلال المقابلة التي قادتنا إلى إذاعة الجزائر من ورقلة يتضح لنا أنا ما تقدمه الإذاعة من برامج غير كافي لتغطية جل تنظيمات المجتمع المدني بدليل وجود برنامج واحد يُعنى بالجمعيات وهو برنامج "مبادرات جمعوية" البرنامج يناقش نشاطات الجمعيات ومبادراتها في المجتمع الورقلي، ورغم أنه هناك ركن خاص بالعمل الجمعوي ضمن برنامج الصباحيات وكذلك إمكانية البرامج الأخرى استضافة وتغطية تنظيمات المجتمع المدني إلا أنه يبقى هنالك تقصير في جملة البرامج المخصصة تحديدا لتنظيمات للمجتمع المدني المختلفة دون الاقتصار على الجمعيات فقط.

[1] مقابلة مع لزهر سيروكان.

المبحث الثالث:الدراسة الاستبيانية.

يعتبر الاستبيان من أدوات البحث العلمي و الأكثر شيوعًا وفي الآونة الأخيرة ازداد استخدام الاستبيان في البحوث العلمية حتى أنه أصبح الأداة الأولى التي تجمع بها المعلومات التي يمكن على ضوئها اختبار فروض الدراسة بإثباتها أو نفيها.

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية لدراسة الاستبيانية.

أولا: عينة الدراسة:

قمنا باختيار العينة بطريقة عشوائية،حيث شملت العينة 62 طالب وطالبة بقسم العلوم سياسية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة.

ثانيا: خصائص العينة.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	15	24,2%
أنثى	47	75,8%
المجموع	62	100%

الجدول رقم (1) بيانات الجنس.

خصائص العينة :نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 75،8% من العينة هم إناث وهي النسبة الغالبة مقارنة بفئة الذكور التي تمثل 24،2% وعليه غالبية أفراد العينة إناث.

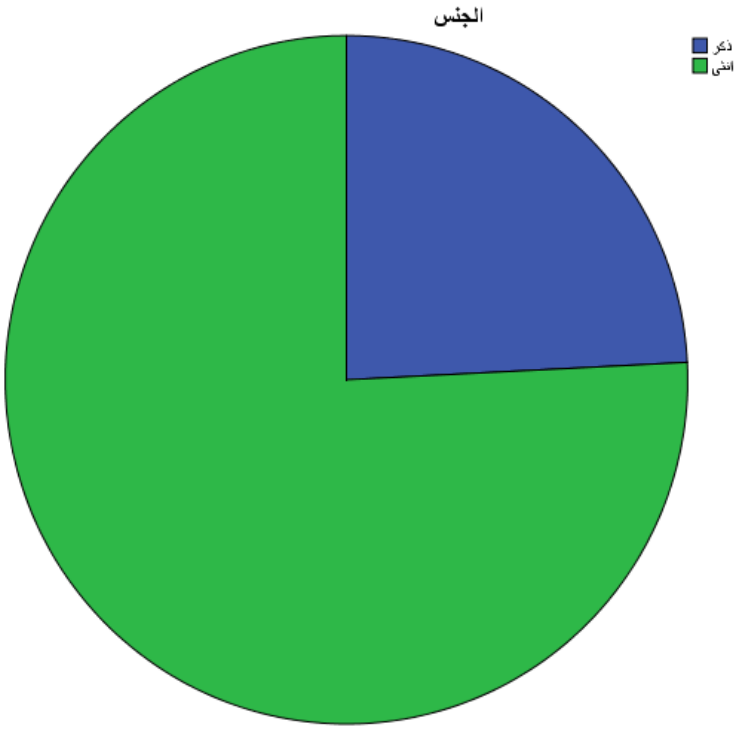

الشكل رقم (1): بيانات الجنس

ثالثا:ثبات الدراسة :

يعني ثبات أداة الدراسة استقرارها وعدم تناقضها مع نفسها،أي أنها تعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها على نفس العينة.

وقد استخدمنا معامل ألفا كرونباخ الذي تتراوح قيمته بين 0 و 1 حيث كلما اقتربت قيمته من 1 كان الثبات مرتفعا ويُظهر الجدول التالي نتائج تطبيق آلفا على جميع محاور الاستبانة.

البيان	عدد الأسئلة	معامل ألفآ كرومباخ
محاور الاستبانة بمجملها	14	0,622
المحور الأول	5	0.524
المحور الثاني	5	0.501
المحور الثالث	4	0.626

الجدول رقم(2): معاملات الثبات وصدق محاور الدراسة باستخدام طريقة آلفا كرونباخ

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
من18. 25	48	77,4%
من25.30	12	19,4%
من30إلى ما فوق	2	3,2%
المجموع	62	100%

الجدول رقم(3) الفئة العمرية لدراسة.

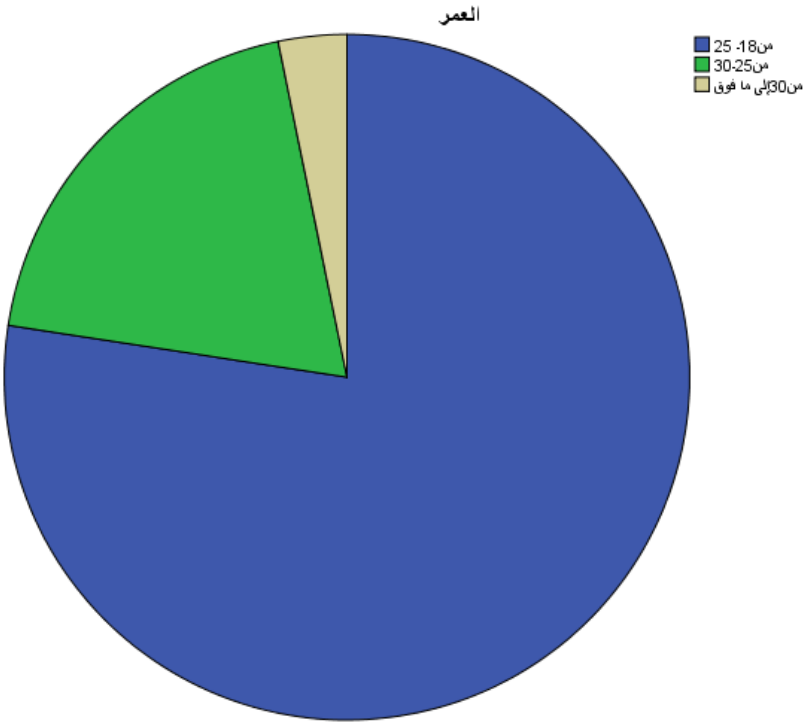

الشكل رقم(2): الفئة العمرية لدراسة.

المطلب الثاني:عرض وتحليل نتائج الدراسة.

المحور الأول: تأثير وسائل الإعلام على المجتمع المدني.

المحور	العبارات	نعم		لا		لا أدري	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المحور الأول:	يمكن لوسائل الإعلام أن تتحالف مع المجتمع المدني في دفاعه عن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين؟	36	%58,1	8	% 29	18	%12,9
	ترى أن الصحافة والمجتمع المدني في الجزائر عرفا تضييقا من قبل السلطة في فترة الأحادية الحزبية؟	28	%45,2	14	% 22,6	20	% 32,3
	هل تعتقد أن وسائل الإعلام لها دور في ترقية المجتمع المدني؟	40	% 64,5	11	%17,7	11	% 17,7
	هناك علاقة تكامل بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني؟	31	%50	16	% 25,8	15	% 24,2
	ترى أن قوة الصحافة في الجزائر هي قوة داعمة للمجتمع المدني؟	24	% 38,7	19	30,6 %	19	% 30,6

جدول رقم 4: بيانات المحور الأول.

أبدى المجيبون وبنسب متفاوتة حول تأثير وسائل الإعلام على المجتمع المدني فلقد أكد 64،5% من المجيبون من أن وسائل الإعلام لها دور في ترقية المجتمع المدني ،بينما أشار 58،1% من المجيبون أن وسائل الإعلام يمكن أن تتحالف المجتمع المدني في دفاعه عن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين،في حين أشار 50% من المجيبون أن هناك علاقة تكامل بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني و 45،2% ترى أن الصحافة والمجتمع المدني في الجزائر عرفا تضييقا من قبل السلطة في فترة الأحادية الحزبية،وكذلك أشار 38،7% أن قوة الصحافة في الجزائر هي قوة داعمة للمجتمع المدني.

المحور الثاني:إسهام الإذاعة الجهوية في دعم المجتمع المدني

المحور	العبارات	نعم		لا		لا أردي	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المحور الثاني:	ترى أن الإذاعة أهم وسيلة إعلامية داعمة لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر؟	48	% 77,4	8	12,9 %	6	% 9,7
	هل ترى أن الإذاعة الجهوية أداة من أدوات التغيير الاجتماعي؟	41	66,1 %	11	**17,7 %**	10	**%16,1**
	هل تعتقد أن الإذاعة الجهوية أنسب وسيلة لترويج قضايا المجتمع المدني؟	27	43,5 %	24	**% 38,7**	11	**% 17,7**
	هل ترى أن برامج الإذاعة الجهوية تتناول قضايا المجتمع المدني؟	27	43,5 %	19	**30,6 %**	16	**25,8 %**
	هل تعتقد أن ما تقدمه الإذاعة الجهوية يعكس الصورة الحقيقية للمجتمع المدني المحلي ؟	23	37,1 %	29	**46,8 %**	10	**% 16,1**

الجدول رقم5: بيانات المحور الثاني.

وعن إسهام الإذاعة الجهوية في دعم المجتمع المدني أكد 77،4% من أفراد العينة أن الإذاعة أهم وسيلة إعلامية داعمة لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر بينما أكد 66،1% من أفراد العينة أن الإذاعة الجهوية أداة من أدوات التغيير الاجتماعي ويرى 43،5%من المجيبون أن الإذاعة أنسب وسيلة لترويج قضايا المجتمع المدني،بينما يرى 37،1% أن ما تقدمه الإذاعة الجهوية يعكس الصورة الحقيقية للمجتمع المحلي.

المحور الثالث : سبل ترقية المجتمع المدني وتفعيله.

المحور	العبارات	نعم		لا		لا أدري	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المحور الثالث:	ترى أن غياب ثقافة العمل الجمعوي سببا في عدم ترقية المجتمع المدني؟	29	46,8 %	21	33,9 %	12	%19,4
	تعتقد أن ترقية المجتمع المدني لا تتم إلا في وجود ثقافة سياسية ومدنية وديمقراطية ترسخها منظومات تشريعية وقانونية؟	23	%37,1	19	30,6 %	20	%32,3
	ترى أن منح المجتمع المدني الحق في الإعلام يسهم في تفعيله؟	20	%32,3	26	41,9 %	16	%25,8
	تعتقد أن مرور المجتمع المدني بنهج المشاركة السياسية أحد أهم سبل تفعيله؟	21	33,9 %	30	48,4 %	11	17,7 %

الجدول رقم6: بيانات المحور الثالث.

وعن سبل ترقية المجتمع المدني وتفعيله يرى 46،8% من أفراد العينة أن غياب ثقافة العمل الجمعوي سببا في عدم ترقية المجتمع المدني،وكذلك يرى 37،1% أن ترقية المجتمع المدني لا تتم إلا في وجود ثقافة سياسية ومدنية وديمقراطية ترسخها منظومات تشريعية وقانونية،بينما يرى 41،9% أن منح المجتمع المدني الحق في الإعلام لا يسهم في تفعيله وكذلك أكد 48،4% أن مرور المجتمع المدني بنهج المشاركة السياسية ليست أحد أهم سبل تفعيله.

المطلب الثالث:تحليل ومناقشة الفرضيات.

. تحليل ومناقشة الفرضية الأولى:

محتوى الفرضية الأولى كما يلي: "ترقية المجتمع المدني لا تتم إلا في وجود وسائل إعلام ترسخ قيمه كالديمقراطية والحرية"

من خلال إجابات المبحوثين على تساؤلات المحاول والمشار إليها بالتحليل والتفصيل في الجداول السابقة يتبين لنا صدق هذه الفرضية وفقا للمعطيات التالية:

حيث أن نسبة 58.1 % من المجيبون يرون أنه يمكن لوسائل الإعلام أن تتحالف مع المجتمع المدني في دفاعه عن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، في حين أكد 64.5% أن وسائل الإعلام لها دور في ترقية المجتمع المدني في المقابل يرى 38.7% من المجيبون أن قوة الصحافة في الجزائر هي قوة داعمة للمجتمع المدني،كما يؤكد 37.1% من المجيبون أن ترقية المجتمع المدني لا تتم

إلا في وجود ثقافة سياسية ومدنية وديمقراطية ترسخها منظومات تشريعية وقانونية،في حين أكد 32.3% أن منح المجتمع المدني الحق في الإعلام يسهم في تفعيله.

تحليل ومناقشة الفرضية الثانية:

محتوى هذه الفرضية كما يلي: "العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني هي علاقة تداخل وكل تقدم يسجله احد المتغيرين هو لصالح المتغير الأخر".

من خلال إجابات المبحوثين على تساؤلات المحاور والمشار إليها بالتحليل والتفصيل في الجداول السابقة يتبين لنا صدق هذه الفرضية وفقا للمعطيات التالية:

حيث أكد50% من المجيبون على وجود علاقة تكامل بين وسائل الإعلام و المجتمع المدني في حين أكد 51.1% من المجيبون على أنه يمكن لوسائل الإعلام أن تتحالف مع المجتمع المدني في دفاعه عن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

. تحليل ومناقشة الفرضية الثالثة:

محتوى الفرضية: "تسهم الإذاعات الجهوية في دعم المجتمع المدني من خلال الترويج لقضاياه كترسيخ ثقافة العمل الجمعوي"

من خلال إجابات المبحوثين على تساؤلات المحاور والمشار إليها بالتحليل والتفصيل في الجداول السابقة يتبين لنا صدق هذه الفرضية وفقا للمعطيات التالية:

حيث أكد 43.5% من المجيبون أن الإذاعة الجهوية أنسب وسيلة لترويج قضايا المجتمع المدني في المقابل يرى77.4% من المجيبون أن الإذاعة أهم وسيلة إعلامية داعمة لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر،كما أكد 43،5 % من المجيبون أن برامج الإذاعة الجهوية تتناول قضايا المجتمع المدني.

خلاصة واستنتاجات:

وبخصوص الفصل الثالث فقد اهتم بمعالجة و تأكيد بعض الفرضيات العلمية والمنهجية التي وضعت كنقاط ضوء أمام سير ومنحى البحث العلمي، ومن خلال الجانب التطبيقي ثبتت صحة الفرضية الأولى القائلة بأن ترقية المجتمع المدني لا تتم إلا في وجود وسائل إعلام ترسخ قيمه كالديمقراطية والحرية،إذ أن قوة الصحافة هي قوة داعمة للمجتمع المدني والعكس صحيح وهذا بغية تحقيق المزيد من الحرية السياسية والانفتاح الديمقراطي،كما تأكدت الفرضية الثانية القائلة أن العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع لمدني هي علاقة تداخل وكل تغير يسجله أحد المتغيرين هو في صالح المتغير الآخر، فالعلاقة القائمة بين سلطة الكلمة وسلطة الرأسمال الاجتماعي هي نتاج تضحيات الطرفين المستمرة من الأحادية إلى التعددية بغية تكريس حق المواطن في المجتمع.

تأكدت الفرضية الثالثة القائلة أن الإذاعة الجهوية تسهم في دعم المجتمع المدني من خلال الترويج لقضاياه كترسيخ ثقافة العمل الجمعوي، وهذا من خلال التفاعل مع قضايا المجتمع المدني و طرحها ومناقشتها مع أكاديميين متخصصين في الإعلام المحلي وكذا العمل على تعزيز علاقة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وعدم اقتصار الإذاعة على الأخبار فقط.

الـــخـــاتـــمـــــــة

الخاتمة

تعد دراسة كل من وسائل الإعلام والمجتمع المدني عملية معقدة تتأثر بجملة العوامل والمتغيرات الحاصلة، إذ زاد تداول المفهومين في السنوات الأخيرة نظرا للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهده ا المجتم ع، حيث عرفت الجزائر تحولا في مسار السياسة الإعلامية من التوجه الأحادي إلى التوجه التعددي ، كما أصبح المجتمع المدني يحتل مكانا بارزا في تفكير العديد من قوى المجتمع الجزائري وهيئاته على المستويين المحلي والوطني نظرا لدوره و وظائفه المتنوعة للنهوض بالمجتمعات المحلية والمجتمع العام بواسطة مكوناته و أهمها الجمعيات.

إن ربط وسائل الإعلام والمجتمع المدني ينطلق أساسا من رؤية متكاملة وواضحة، كما أن التوجه نحو التعددية الإعلامية في الجزائر لم يكن نتيجة إستراتيجية وسياسة إعلامية مدروسة بل كان نتاج حتمي فرضته الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، كما أن وظائف الإعلام في مرحلة التعددية السياسية لم تتغير كثيرا بسبب استمرار الوظائف القديمة،منها الوظيفة التعبوية بالإضافة إلى أن التعددية السياسية في الجزائر لم تؤدي إلى تعددية إعلامية وهذه الأخيرة لم ينتج عنها حرية فعلية للتعبير كما أن تدخل السلطة وتوجيه مخرجات وسائل الإعلام وضبط الخطاب الإعلامي لم يتغير كثيرا مقارنة بمرحلة الأحادية ، لكن النظام الإعلامي الجزائري بظروفه الموضوعية، وتراثه التاريخي مؤهل لأن يقدم نموذجاً لنظام إعلامي ديمقراطي يساعد على تعزيز ودعم المجتمع المدني بشرط التخلص من بعض السمات السلطوية.

إن حرية الإعلام في الجزائر عرفت تراجعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة في ظل استمرار سياسة غلق الساحة الإعلامية ودفع الناشرين والصحافيين إلى ممارسة مزيد من الرقابة الذاتية بغية الاستمرار في نشاطهم المهني ، في المقابل لم تنظر الدولة إلى المجتمع المدني في أي مرحلة من مراحلها على أنه شريك يكمل جوانب النقص فيها بل لطالما رأت فيه منافسا يجب تحجيمه وهو ما جعل المجتمع المدني الجزائري بتشكيلاته المختلفة لم يتمكن من لعب دوره المراد منه، ولم يستفد المجتمع من الإمكانيات الكامنة في هذه التنظيمات بالقدر المطلوب، ما جعل الفرد يعبر عن مطالبه واحتياجاته خارج هذه التنظيمات.

من خلال نتائج هذه الدراسة وعملا على ضمان تفعيل المجتمع المدني من خلال وسائل الإعلام ، يمكن تقديم بعض المقترحات من شأنها تساعد في ترقية المجتمع المدني وتفعيله، وذلك على النحو التالي:

- ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد والمواطنين كحق اختيار الحكام وحرية التعبير وحق الاجتماع.
- التأكيد على ترسيخ الفكر الجمعوي وتنشئة الأفراد على السلوك الديمقراطي.

- زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي.
- تبني الإذاعة الجهوية برامج هادفة تحاكي اهتمامات وميول المجتمع المحلي
- تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له،وهذا الدور تجند له وسائل الإعلام والاتصال من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة المجتمعية الواسعة
- الاستعانة بالمتخصصين في مجال الإعلام و السياسة معا "من أجل تحديد المحتوى الذي تقدمه البرامج الإذاعية والتلفزيونية في مجال دعم المجتمع المدني وترقيته.
- الانطلاق من فلسفة تحدد أهداف العملية الإعلامية من خلال نظام ديمقراطي يكفل للجميع المشاركة في اتخاذ القرار.
- منح المجتمع المدني الحرية ورفع الوصاية على نشاطه.
- توسيع مشاركة المجتمع المدني على نحو يسمح بمراقبة كافة البُنى الاجتماعية والسياسية وضبطها وتصحيحها.
- مراجعة قانون الجمعيات 06/12 وكذا قانون الإعلام 05/12.
- على الجزائر من إذاعة ورقلة فتح برامج أكثر لتنظيمات المجتمع المدني بما يسمح لها من منح هذه التنظيمات فرص أكثر في عرض ونشر نشاطاتها على مستوى الولاية.
- على إذاعة الجزائر من ورقلة تجاوز المبادرات المناسباتية في دعم المجتمع المدني ومرافقته بجعل هذه المبادرات ذات ديمومة طوال السنة.
- على تنظيمات المجتمع المدني بورقلة التقرب من إذاعة الجزائر من ورقلة ومنحها فرصة تغطية نشاطات هذه التنظيمات بما يحقق رسالة الطرفين الهادفة لخدمة الصالح العام.
- على إذاعة الجزائر من ورقلة إعطاء تنظيمات المجتمع المدني فضاءات أكبر ضمن الشبكة البرامجية.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا:الكتب.

1. الكتب باللغة العربية:

1. أحمد الساري فؤاد،**وسائل الإعلام النشأة والتطور**.عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،2011.
2. عبد الفتاح علي،**إدارة الإعلام**.عَمان:اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2014.

3. أحمد علي المفتي محمد،**مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية"دراسة تحليلية نقدية** ".الرياض:البيان مركز بحوث ودراسات،.2014

4. الجميلي خيري خليل، **الاتصال ووسائله في المجتمع الحديث** .الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،.1997

5. الجنحاني الحبيب و عبد الفتاح إسماعيل سيف الدين، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية** .دمشق:دار الفكر،.2003

6. الفالح متروك ، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية"دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن.** بيروت:مركز درسات الوحدة العربية،2002.

7. حسن إسماعيل محمود، **مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير** . مصر:الدار العالمية للنشر والتوزيع،2003.

8. حسن العامري محمد ومحمد السعدي عبد السلام،**الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي** .مصر:العربي للنشر والتوزيع،.2010

9. ذياب هندي صالح،**أثر وسائل الإعلام على الطفل**.ط4.عمان:دار الفكر للنشر والتوزيع،.2008

10. عبيدات محمد وآخرون ، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات** . ط 2، الأردن : دار وائل للطباعة والنشر ،1999.

11. عكه زكريا وآخرون،**قراءات في الإعلام المحلي.الجزائر**:دار النشر جيطلي،.2016

12. قندوز عبد القادر،تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،العدد:19،جوان 2015.

13. قندوزو عبد القادر والطيب الزاوي محمد،**المدخل إلى علوم الإعلام والإتصال**. غرداية:المطبعة العربية،.2011

14. قوي بوحنية وآخرون،**المجتمع المدني المغاربي ورهانات الإصلاح**.الأردن:دار الراية للنشر والتوزيع،.2015

15. كامل محمد ثامر ، **المجتمع المدني والتنمية السياسية دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي** . ط3. الإمارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، .2014

16. محمد الدليمي عبد الرزاق،**المدخل إلى وسائل الإعلام و الاتصال**.الأردن:دار الثقافة للنشر والتوزيع،.2011

17. محمد جاسم الحماوى أديب، مؤسسات **المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة** .مصر . الإمارات : دار شتات للنشر والبرمجيات ، 2012.

18. ناجي عبد النور ، منهجية البحث السياسي .الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2011.

2 . الكتب باللغة الأجنبية:

19 - Adam Ferguison **, Essai sur l'histoire de la sociètè civile** .Paris : PUF/1èvithan, 1992. p.15.

. ثانيا: المقالات العلمية.

20. بخوش صبيحة،تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**،العدد:23 ،2016.

21. زياني صالح،الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات وآليات الممارسة الديمقراطية. **مجلة دفاتر السياسة والقانون**،عدد خاص أفريل .2011

22 عوفي مصطفى و بلوصيف الطيب،الإعلام والتحول الديمقراطي.**مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد:9، مارس 2014.

23. قندوز عبد القادر،تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**،العدد:19،جوان 2015.

24. مرزوقي عمر،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر.**مجلة المستقبل العربي**.مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 432،2015.

. ثالثا:الدراسات غير منشورة.

25. بن قفة سعاد،**المشاركة السياسية في الجزائر "آليات التقنين الأسري نموذجا "2005.1962**. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع،تخصص:علم اجتماع التنمية،قسم العلوم الاجتماعية،جامعة محمد خيضر بسكرة). 2012./2011.

26. بونوة نادية ، **دورالمجتمع المدني فيصنع وتنفيذ وتقيم السياسة العامة "دراسة حالة الجزائر 2009.1989** " .(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع:سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2010/2009.

27. بياضي محي الدين،**المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**.(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية،جامعة محمد خيضر. بسكرة). 2012./2011

28. ريملاوي سفيان، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر"دراسة حالة بلدية الجزائر الوسطى**. (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص:إدارة الموارد البشرية،جامعة الجزائر)،2010.

29. سالمي سلاف،**دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية"الجزائر دراسة حالة"**. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع:دراسات مغاربية،جامعة محمد خيضر بسكرة)،2010.2009.

30. شعباني عبد المالك، **دور الإذاعة المحلية في نشر الوعي الصحي لدى الطالب الجامعي دراسة ميدانية بجامعتي قسنطينة وبسكرة** . رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية،جامعة منتوري قسنطينة. 2006./2005

31. موسى عبد الرحيم وناصر علي مهدي،دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني"دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب بجامعة الأزهر" .مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية المجلد12،العدد2010،2.

. رابعا الوثائق الرسمية:

أولا: الدساتير.

32. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم 01/16،المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437هـ الموافق 06مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري،(**الجريدة الرسمية**)،العدد14،الصادر بتاريخ 2016/11/07.

ثانيا: القوانين.

33. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم06/12 ،المؤرخ في 18صفر عام 1433هـ الموافق 12 يناير 2012،يتعلق بالجمعيات،**(الجريدة الرسمية)**،العدد02، الصادر بتاريخ 15يناير 2012.

. خامسا المواقع الإلكترونية:

34. الكيلاني خالد،**دور الإعلام في دعم المجتمع المدني.**

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=232938، 2017/03/17 ، الوقت 11:55.

35. حسونة نسرين،**الإعلام الجديد المفهوم والوسائل والخصائص والوضائف.**على الموقع:

http://www.alukah.net/culture/0/67973/ التاريخ:2017/04/30،الوقت 7:15.

36. شكر عبد الغفار،**أثر السلطوية على المجتمع المدني . الجزء الأول .**

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26817 ،تاريخ الإطلاع:2017/04/09، الوقت:.21:28

37. شكر عبد الغفار،**دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية . الجزء الثاني.**على الموقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=25874 . تاريخ الإطلاع:2017/04/14.على الساعة:.12:40

38. ياسر صالح،**بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية.**

http://www.ao-academy.org/ar/2006/3/376.html. تاريخ الإطلاع:2017/04/08 ،الوقت:9:18.

الـــمـلاحـــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استمارة الدراسة

لمذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

هذه الإستمارة خاصة ببحث ميداني حول دور وسائل الإعلام في تفعيل المجتمع المدني في الجزائر فالرجاء منك القراءة المتأنية للأسئلة والإجابة عليها حسب رأيك الخاص، وكن متأكدا أن المعلومات التي سوف تقدم من طرفك لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي.

شكرا على تعاونكم

ا – البيانات الشخصية :

1. الجنس: ذكر: ☐ أنثى: ☐

2 . الفئة العمرية : من 18. 25 ☐ من 30.25 ☐ من 30 إلى ما فوق ☐

قائمة الملاحق

رقم	البنـــد	نعم	لا	لا أدي
1	يمكن لوسائل الإعلام أن تتحالف مع المجتمع المدني في دفاعه عن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ؟			
2	ترى أن الصحافة والمجتمع المدني في الجزائر عرفا تضييقا من قبل السلطة في فترة الأحادية الحزبية ؟			
3	هل تعتقد أن وسائل الإعلام لها دور في ترقية المجتمع المدني؟			
4	هناك علاقة تكامل بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني؟			
5	ترى أن قوة الصحافة في الجزائر هي قوة داعمة للمجتمع المدني ؟			
6	ترى أن الإذاعة أهم وسيلة إعلامية داعمة لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر؟			
7	هل ترى أن الإذاعة الجهوية أداة من أدوات التغيير الاجتماعي؟			
8	هل تعتقد أن الإذاعة الجهوية أنسب وسيلة لترويج قضايا المجتمع المدني؟			
9	هل ترى أن برامج الإذاعة الجهوية تتناول قضايا المجتمع المدني ؟			
10	هل تعتقد أن ما تقدمه الإذاعة الجهوية يعكس الصورة الحقيقية للمجتمع المدني المحلي؟			
11	ترى أن غياب ثقافة العمل الجمعوي سببا في عدم ترقية المجتمع المدني؟			
12	تعتقد أن ترقية المجتمع المدني لا تتم إلا في وجود ثقافة سياسية ومدنية وديمقراطية ترسخها منظومات تشريعية وقانونية؟			
13	ترى أن منح المجتمع المدني الحق في الإعلام يسهم في تفعيله؟			
14	تعتقد أن مرور المجتمع المدني بنهج المشاركة السياسية أحد أهم سبل تفعيله؟			

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
س1	62	2,29	,894
س2	62	2,23	,798
س3	62	2,47	,783
س4	62	2,24	,843
س5	62	2,08	,836
N valide (liste)	62		

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
س6	62	2,65	,704
س7	62	2,48	,784
س8	62	2,05	,913
س9	62	2,13	,859
س10	62	1,90	,918
N valide (liste)	62		

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
س11	62	2,13	,896
س12	62	2,06	,827
س13	62	1,90	,863
س14	62	1,85	,903
N valide (liste)	62		

يمكن لوسائل الإعلام أن تتحالف مع المجتمع المدني في دفاعه عن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	18	27,7	29,0	29,0
	لاأدري	8	12,3	12,9	41,9
	نعم	36	55,4	58,1	100,0
	Total	62	95,4	100,0	
Manquant	Système	3	4,6		
Total		65	100,0		

ترى أن الصحافة والمجتمع المدني في الجزائر عرفا تضييقا من قبل السلطة في فترة الأحادية الحزبية ؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	14	21,5	22,6	22,6
	لا أدري	20	30,8	32,3	54,8
	نعم	28	43,1	45,2	100,0
	Total	62	95,4	100,0	
Manquant	Système	3	4,6		
Total		65	100,0		

هل تعتقد أن وسائل الإعلام لها دور في ترقية المجتمع المدني؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	11	16,9	17,7	17,7
	لا أدري	11	16,9	17,7	35,5
	نعم	40	61,5	64,5	100,0
	Total	62	95,4	100,0	
Manquant	Système	3	4,6		
Total		65	100,0		

هناك علاقة تكامل بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	16	24,6	25,8	25,8
	لا أدري	15	23,1	24,2	50,0
	نعم	31	47,7	50,0	100,0
	Total	62	95,4	100,0	
Manquant	Système	3	4,6		
Total		65	100,0		

ترى أن قوة الصحافة في الجزائر هي قوة داعمة للمجتمع المدني ؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	19	29,2	30,6	30,6
	لاأدي	19	29,2	30,6	61,3
	نعم	24	36,9	38,7	100,0
	Total	62	95,4	100,0	
Manquant	Système	3	4,6		
Total		65	100,0		

هل ترى أن الإذاعة الجهوية أداة من أدوات التغيير الاجتماعي؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	11	16,9	17,7	17,7
	لا أدري	10	15,4	16,1	33,9
	نعم	41	63,1	66,1	100,0
	Total	62	95,4	100,0	
Manquant	Système	3	4,6		
Total		65	100,0		

هل تعتقد أن الإذاعة الجهوية أن سبب وسيلة لترويج قضايا المجتمع المدني؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	24	36,9	38,7	38,7
	لا أدري	11	16,9	17,7	56,5
	نعم	27	41,5	43,5	100,0
	Total	62	95,4	100,0	
Manquant	Système	3	4,6		
Total		65	100,0		

هل ترى أن برامج الإذاعة الجهوية تتناول قضايا المجتمع المدني ؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	19	29,2	30,6	30,6
	لا أدري	16	24,6	25,8	56,5
	نعم	27	41,5	43,5	100,0
	Total	62	95,4	100,0	
Manquant	Système	3	4,6		
Total		65	100,0		

هل تعتقد أن ما تقدمه الإذاعة الجهوية يعكس الصورة الحقيقية للمجتمع المدني المحلي؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	29	44,6	46,8	46,8
	لا أدري	10	15,4	16,1	62,9
	نعم	23	35,4	37,1	100,0
	Total	62	95,4	100,0	
Manquant	Système	3	4,6		
Total		65	100,0		

ترى أن غياب ثقافة العمل الجمعوي سببا في عدم ترقية المجتمع المدني؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	21	32,3	33,9	33,9
	لا أدري	12	18,5	19,4	53,2
	نعم	29	44,6	46,8	100,0
	Total	62	95,4	100,0	
Manquant	Système	3	4,6		
Total		65	100,0		

تعتقد أن ترقية المجتمع المدني لا تتم إلا في وجود ثقافة سياسية ومدنية وديمقراطية ترسخها منظومات تشريعية وقانونية؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	19	29,2	30,6	30,6
	لا أدري	20	30,8	32,3	62,9
	نعم	23	35,4	37,1	100,0
	Total	62	95,4	100,0	
Manquant	Système	3	4,6		
Total		65	100,0		

ترى أن من حال مجتمع المدني الحق في الإعلام يسهم في تفعيله؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	26	40,0	41,9	41,9
	لا أدي	16	24,6	25,8	67,7
	نعم	20	30,8	32,3	100,0
	Total	62	95,4	100,0	
Manquant	Système	3	4,6		
Total		65	100,0		

تعتقد أن مرور المجتمع المدني بنهج المشاركة السياسية أحد أهم سبل تفعيله؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	30	46,2	48,4	48,4
	لا أدري	11	16,9	17,7	66,1
	نعم	21	32,3	33,9	100,0
	Total	62	95,4	100,0	
Manquant	Système	3	4,6		
Total		65	100,0		

العمر					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من25.18	48	73,8	77,4	77,4
	من30.25	12	18,5	19,4	96,8
	من30إلى مافوق	2	3,1	3,2	100,0
	Total	62	95,4	100,0	
Manquant	Système	3	4,6		
Total		65	100,0		

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

أولا: فهرس الأشكال.

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	بيانات الجنس	88
(2)	الفئة العمرية للدراسة	89

ثانيا: فهرس الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	بيانات الجنس	87
(2)	معاملات الثبات وصدق محاور الدراسة باستخدام طريقة آلفا كرونباخ	88
(3)	الفئة العمرية للدراسة	89
(4)	بيانات المحور الأول	90
(5)	بيانات المحور الثاني	91
(6)	بيانات المحور الثالث	92

فهرس المحتويات

المحتـوى رقم الصفحة

الإهـداء:

شكر وعرفان:

ملخص:

مقدمة: ..... أ ـ هـ

الفصل الأول:التأصيل النظري والمفاهيمي لوسائل الإعلام والمجتمع المدني

المبحث الأول: الإطار النظري و المعرفي لوسائل الإعلام..... 4

المطلب الأول: مفهوم وسائل الإعلام و عوامل نشأتها..... 4

المطلب الثاني:أنواع و أهداف وسائل الإعلام..... 6

المطلب الثالث:خصائص وسائل الإعلام..... 12

المطلب الرابع:وظائف وسائل الإعلام 13

المبحث الثاني: الإطار النظري و المفاهيمي للمجتمع المدني..... 16

المطلب الأول::نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني 16

المطلب الثاني :تعريف المجتمع المدني و أبرز خصائصه 25

المطلب الثالث:مكونات المجتمع المدني و شروط قيامه 29

المطلب الرابع:وظائف المجتمع المدني و وسائله 32

المبحث الثالث: إشكالية العلاقة بين منظمات المجتمع المدني و وسائل الإعلام 35

المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني 35

المطلب الثاني:نحو علاقة أكثر إيجابية بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني 36

خلاصة و استنتاجات..... 39

الفصل الثاني:العلاقة بين المجتمع المدني و وسائل الإعلام في التجربة الجزائرية

الفصل الثاني:العلاقة بين المجتمع المدني و وسائل الإعلام في التجربة الجزائرية 41

المبحث الأول:_أهمية و مكانة المجتمع المدني في الجزائر 42

المطلب الأول:الصيرورة التاريخية للمجتمع المدني في الجزائر 42

المطلب الثاني: مقومات المجتمع المدني في الجزائر 51

المطلب الثالث:المكانة القانونية للمجتمع المدني بالجزائر 52

المطلب الثالث:معوقات المجتمع المدني بالجزائر 56

المبحث الثاني:وسائل الإعلام و تطورها بالجزائر 59

المطلب الأول:وسائل الإعلام في فترة الحزب الواحد..... 59

المطلب الثاني:صحافة التعددية في ظل التحول الديمقراطي وقانون الإعلام لعام 2012..... 62

المطلب الثالث:المجتمع المدني والإعلام في ظل التعددية..... 68

المطلب الرابع:الإذاعات الجهوية ،ظهورها و أسباب وجودها 71

المطلب الخامس:طريقة تعامل و كيفية تأثير الإذاعات الجهوية في المجتمع المحلي 74

خلاصة و استنتاجات 76

الفصل الثالث: الإطـــار التـطبـيـقي للـــدراســـة

المبحث الأول:جمعية الأيادي الخضراء بورقلة وعلاقتها بالإذاعة..... 78

المطلب الأول:التعريف بالجمعية وأهدافها..... 79

المطلب الثاني: لجان الجمعية..... 80

المطلب الثالث:دراسة ميدانية بجمعية الأيادي الخضراء بورقلة..... 82

المبحث الثاني: إذاعة الجزائر وعلاقتها بالمجتمع المدني..... 84

المطلب الأول:التعريف بإذاعة الجزائر من ورقلة..... 84

المطلب الثاني:دراسة ميدانية بإذاعة الجزائر من ورقلة..... 85

المبحث الثالث:الدراسة الإستبيانية..... 87

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للإستبيان..... 87

المطلب الثاني:عرض وتحليل نتائج الدراسة..... 90

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة الفرضيات..... 92

خلاصة واستنتاجات:..... 94

الـــــــخـــاتمـــــة

الخاتمة: 96

قائمة المصادر والمراجع:..... 99

الملاحق:

فهرس المحتويات: